

التغيير السياسي من منظور حركات الإسلام  
السياسي: " حماس " نموذجاً

بلال محمود الشوبكي

مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية  
رام الله - فلسطين

٢٠٠٨

**Political Change from the Perspective  
of Islamist Movements: The Model of Hamas**

Bilal Shobaki

© Copyright: MUWATIN - The Palestinian  
Institute for the Study of Democracy  
P.O.Box: 1845 Ramallah, Palestine  
2008

ISBN: 978-9950-312-45-6

جميع الحقوق محفوظة

مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية

ص.ب ١٨٤٥، رام الله، فلسطين

هاتف: ١١٠٨ ٢٩٥ - ٢ - ٩٧٠، فاكس: ٢٨٥ ٢٩٦ - ٢ - ٩٧٠

البريد الإلكتروني: [muwatin@muwatin.org](mailto:muwatin@muwatin.org)

٢٠٠٨

لوحّة الغلاف: للفنان ضياء مصّح

تصميم وتنفيذ مؤسسة ناديا للطباعة والنشر والإعلان والتوزيع

رام الله - هاتف ٢٩٦ ٠٩١٩ - ٠٢

---

ما يرد في هذا الكتاب من آراء وأفكار يعبر عن وجهة نظر المؤلف ولا يعكس  
بالضرورة موقف مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

## هذه السلسلة

تهدف هذه السلسلة إلى التعريف بنتائج عدد من الرسائل التي قُدمت في الجامعات الفلسطينية لنيل درجة الماجستير، وتتناول موضوعات تُعنى بها مواطن؛ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، وبخاصة تلك الرسائل التي حصلت على منح في المسابقات السنوية التي أطلقتها المؤسسة منذ العام ١٩٩٦، والتي هي جزء من برنامجها.

كما تهدف السلسلة أيضاً، إلى تشجيع نشر رسائل الماجستير، أو بعض منها، وبخاصة تلك التي تسهم في تنمية المجتمع، أو تلقي ضوءاً على ظواهر مجتمعية محددة وتساعد في تفسيرها، أو تشكل إسهاماً جديداً وإضافة نوعية في حقل العلوم الاجتماعية؛ (أي التحول السياسي والاجتماعي والمؤسساتي والقانوني نحو ديمقراطية المجتمع الفلسطيني أو المجتمعات العربية، ومقومات ذلك على أكثر من صعيد).

وتعرض مقترحات الرسائل التي تتقدم إلى المسابقة السنوية على لجنة تحكيم تضم باحثين ومتخصصين في المجال، ليتم بعد ذلك اختيار ثلاثة منها لغرض دعمها جزئياً، ومن ثم إمكانية نشرها بعد التحكيم.

وفي كل الأحوال، تبقى هذه الرسائل بعد نشرها، إسهاماً طلابياً في مرحلة محددة من مسيرتهم العلمية، حتى لو تميز بعضها بموجب المعايير المتعارف عليها عالمياً للإسهام العلمي في الجامعات المرموقة.

الناشر



## المحتويات

١١	المقدمة
١٧	الفصل الأول: في مفهومي التغيير السياسي والإسلام السياسي
١٩	الإسلام السياسي: المفهوم
٢٨	التغيير السياسي: المفهوم
٣٩	الفصل الثاني: التغيير السياسي لدى حركات الإسلام السياسي
٤٢	الأساس الفكري للتغيير السياسي لدى حركات الإسلام السياسي
٤٥	منهج التغيير السياسي لدى حركات الإسلام السياسي
٥٤	أهداف التغيير السياسي لدى حركات الإسلام السياسي
٥٩	الفصل الثالث: التغيير السياسي لدى حركة " حماس "
٦١	أهدافه
٩٥	تحديات " حماس " في التغيير السياسي
١٠٩	الفرص
١١٣	منهجية " حماس " في ضوء أهدافها
١١٩	الاستنتاجات والتوصيات
١٤١	المصادر والمراجع



إهداء

إلى والدي الأسيير





## شكر وتقدير

بداية أشكر الدكتور رائد نعيّرات الذي اكتملت، بإرشاداته وتعاونه، ملامح هذا العمل، والشكر كله أيضاً إلى الهيئة التدريسية في قسم العلوم السياسية، على ما تبذله من جهود في تعزيز البحث العلمي. ولا أنسى هنا أن أتقدم أيضاً بشكري وتقديري لـ مواطن؛ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية على ما قدمته لي من دعم لإنجاز هذا العمل.



## المقدمة

منذ أواخر القرن الماضي والعالم يشهد تغيرات ملحوظة في بنية وأشكال وطبيعة أدوار اللاعبين في المشهد الدولي. هذه التغيرات لم تكن سوى نتيجة لتغيرات حدثت في أطر أضييق؛ أي داخل الدول نفسها، فتغير البنى السياسية والاقتصادية والتحولت الأيديولوجية الداخلية للكثير من دول العالم، ساهم، وبشكل مباشر، في صوغ معالم جديدة للنظام العالمي، وألقى بتبعاته على كثير من القضايا الدولية، متسببا في إيجاد الحلول لها تارة، أو في تعقيدها تارة أخرى.

لم تكن القضية الفلسطينية، وهي أبرز قضايا الشرق الأوسط، إن لم تكن قضيته الأولى، استثناء من بين القضايا التي تأثرت بالمتغيرات العالمية التي بدأت في نهاية القرن الماضي، فانهايار الاتحاد السوفيتي، وترسيخ الأحادية القطبية، كان لهما آثارهما في توجيه أطراف الصراع نحو شكل جديد للحل، وبرؤية واحدة هي رؤية الأحادية التي أفرزها النظام العالمي الجديد.

في هذه المقدمة لا يناقش الباحث التغيرات العالمية وأثرها على القضية الفلسطينية، وإنما يهدف إلى إعطاء توضيح عملي للفكرة التي مفادها، أن التغيرات الداخلية في الدول والأمم تلقي بظلالها لا محالة على طبيعة النظام العالمي. وإذا كانت نهايات القرن الماضي حملت معها نهاية

الاشتراكية، ونفوذ الرأسمالية، فإنها حملت تنامياً واضحاً لحركات الإسلام السياسي القائمة، وميلاداً لأخرى جديدة، وإذا كانت التغييرات التي عصفت بالعالم الغربي أَلقت بآثارها على القضية الفلسطينية، فكيف يمكن تجاهل تغييرات ولدت من رحم المنطقة؟

نعم، فقد تنامت حركات الإسلام السياسي، على اختلاف رؤاها وبرامجها، وباتت نهاية القرن الماضي بداية النشاط والتفعيل لهذه الحركات، وعلى الرغم من أن هذه الحركات ولدت في بداية القرن الماضي وكانت أبرزها حركة الإخوان المسلمين على يد حسن البنا، فإن حراكاً ونشاطاً غير معهودين باتا سمة ملحوظة لهذه الحركات، فلم تعد طرفاً مهشماً من مكونات الخريطة السياسية العالمية.

هذا التنامي المتزايد لحركات الإسلام السياسي، وإن كان مقتصرًا على بعض الدول العربية والإسلامية، أخذ في الامتداد والتوسع إلى الحد الذي أصبحت فيه بعض الحركات تنظيمات يصح أن يطلق عليها صفة العالمية، فحركة الإخوان المسلمين كبرى هذه التنظيمات مثلاً، أصبحت رقماً سياسياً مهماً لدى أطراف العملية السياسية باختلاف أطرها.

في فلسطين كان الأمر مميزاً، فعلى الرغم من أن حركة الإخوان المسلمين كان لها امتدادها هناك، فإن خصوصية المنطقة دفعت نحو تأسيس حركة منفصلة عن الإخوان المسلمين، فكانت حركة المقاومة الإسلامية "حماس" هي ذلك الجسم السياسي، وعلى الرغم من أن هذه الحركة تعتبر من قبل المفكرين امتداداً للإخوان المسلمين، في فلسطين، فإن لها ما يميزها عن حركتها الأم "الإخوان المسلمين".

تنامي الإسلام السياسي في فلسطين، لم يكن مؤشره الوحيد هو بروز حركة "حماس" في العقد الأخير من القرن الماضي فحسب، بل كان لبروز نشاط حركة الجهاد الإسلامي أثره في ترسيخ الاعتقاد بنمو الإسلام السياسي في فترة قياسية نسبة للحركات الأخرى وفي مناطق مختلفة.

وإذا اعتبرنا أن العقود الأخيرة من القرن الماضي وبداية القرن الحالي هي نقطة انطلاق هذه الحركات نحو تفعيل دورها في محيطها الوطني والإقليمي، فمن المهم الإشارة إلى أن هذه المرحلة من النمو لحركات الإسلام السياسي تزامنت مع ظهور برامج ورؤى جديدة للتعاطي مع القضية الفلسطينية، تمثلت في مشاريع الحل السلمي للصراع العربي الإسرائيلي.

هذه البرامج وفي إطارها العام شكلت تحدياً -وما زالت- لبرامج حركات الإسلام السياسي، التي تحمل مفهوماً مختلفاً للأساس الذي يجب أن تحل عليه القضية الفلسطينية. برامج الحل السلمي هذه وإن كانت خارجية المولد، فإنها وجدت من يتبناها داخلياً، وأصبحت مشروعاً لبعض الحركات السياسية تسعى إلى تحقيقه، هنا أصبحت البرامج الإسلامية الفلسطينية، لها من ينافسها في الأسس المتبناة لحل القضية الفلسطينية.

حداثة حركات الإسلام السياسي، وغياب الظهير الإقليمي والعالمي الداعم لها، بالتوازي مع التاريخ الطويل للحركات السياسية الأخرى التي تبنت الحل السلمي، والدعم العالمي لها، ساهم في أن تكون للبرامج الأخرى غير تلك التي تتبناها حركات الإسلام السياسي الفرصة الأوفر حظاً في أن تجد طريقها نحو التطبيق، وكانت نهاية القرن الماضي، وفي عقده الأخير بالتحديد، الإطار الزمني الذي أصبحت فيه هذه البرامج أمراً واقعاً.

أخذت برامج الحل السلمي في فلسطين فرصتها كي تواجه واقعاً يرنو إلى تغيير الوضع القائم، ليس سياسياً فحسب، بل يتعداه ليشمل مناحي الحياة بمختلف تقسيماتها، وباتت حركات الإسلام السياسي، وبخاصة برنامج حركة المقاومة الإسلامية "حماس" جزءاً من المعادلة، وأصبح الدخول في تطبيق برامج الحل السلمي يتطلب في بعض الأحيان مواجهة مباشرة مع حركتي "حماس" و"الجهاد".

مضى ما يزيد على عقد من الزمن على بداية برامج الحلول السلمية، لتكون المحصلة أقل بكثير مما طمحت له الحركات السياسية الفلسطينية

التي تبنته كخيار لتغيير الوضع القائم. وفي هذه الأثناء، كان مشروع حركات الإسلام السياسي يشهد حراكاً وتنامياً ملحوظين على المستوى الإقليمي، وكانت فرصة جديدة لحركات الإسلام السياسي الفلسطيني أن تتقدم في ظل تراجع فرص الحركات السياسية الأخرى.

وفي هدي الإيجاز الذي تفرضه هذه المقدمة، يكفي الإشارة إلى أن الفشل النسبي للحركات التي تبنت البرامج السلمية في الخروج بحل سياسي مقبول، إضافة إلى إخفاقها في وضع أسس متينة لنظام سياسي فلسطيني ديمقراطي، ومؤسسات سياسية واقتصادية واجتماعية تتناسب مع مشروعها التحرري، علاوة على عدم خوض حركات الإسلام السياسي تجربة كاملة في الحكم، وتصاعد وتيرة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، واندلاع الانتفاضة، ساهم بشكل كبير في أن تتقدم حركات الإسلام السياسي فلسطينياً في مدها الجماهيري، الذي ساعدها في أن تكون في المربع المؤثر في العمل السياسي الفلسطيني.

هذا الانتقال النوعي لحركات الإسلام السياسي الفلسطينية متمثلة في حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، حدا بالحركة نحو طريقة جديدة للتعامل مع المرحلة التي اتسمت بعدم وضوح الآليات الفلسطينية لحل قضيتهم، والتركيز على الرؤى السياسية الحزبية، إضافة إلى المشاكل الداخلية الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية.

الأسلوب الجديد في العمل السياسي لحركة "حماس"، وإن كان مجرباً من قبل حركات الإسلام السياسي عموماً، فإن لخصوصية حركة "حماس" ما يجعل من هذا الأسلوب -وهو الدخول للمؤسسة الرسمية- تجسداً لمرحلة تمثل بداية التغيير في النهج الذي اتخذته هذه الحركة في تطبيق برنامجها. فخوض حركة "حماس" الانتخابات المحلية والتشريعية وتشكيلها الحكومة الفلسطينية لأول مرة، يدفع نحو دراسة مشروع الحركة، ومدى وضوح الرؤية التغييرية فيه، وإمكانية تحقيقها، وبخاصة أن برنامجها الانتخابي رُوّس باسم "التغيير والإصلاح".

وبما أن لكل تجديد وتحوّل دوافعه ومحفزاته، فإن انطلاقة " حماس " في المشاركة بالعمل السياسي الرسمي، في إطار برنامج التغيير والإصلاح، جاءت نتاجاً لحاجة الشارع لتغيير الوضع القائم بمعظم تفاصيله؛ سواء السياسية أم فيما يعنى بتسيير الحياة اليومية، وإدراك " حماس " لهذه الحاجة الشعبية خلق المحفز لكي يكون لديها برنامج يضمن أكبر تأييد جماهيري يكون رافعتها نحو الشكل الجديد الذي اختارته لنفسها.

في ظل هذه التطورات التي شهدتها فلسطين، يأتي هذا الكتاب ليناقد التساؤلات الجديدة في الساحة الفلسطينية، وربما في الساحات والدوائر الأوسع، والتي تتمحور حول مشروع التغيير الذي يمتلكه الإسلام السياسي، ومدى صلاحيته في أن يكون مدخلاً للإصلاح الفلسطيني على صعيد البنية السياسية الداخلية، أو في طبيعة التعامل مع الاحتلال الإسرائيلي. ومبرر هذه التساؤلات ليس تنامي هذه الحركات ودلائله تنامي شعبية حركة " حماس " فحسب، وإنما تحول هذه الحركات عن دورها التقليدي في المشاركة في الحياة السياسية الفلسطينية، ما يولد تساؤلات جديدة حول الأدوار الجديدة والأدوات ومدى ملاءمتها للحالة الفلسطينية، وكيف يتأثر مشروع حركة " حماس "، بجملة العوامل المحيطة، وعلى رأسها الاحتلال الإسرائيلي؟

وعلى الرغم من أن دخول " حماس " إلى المؤسسة الرسمية الفلسطينية، كان أحد دوافع هذه الدراسة، فإنه ليس العامل الأساسي، وإنما جاءت هذه الدراسة ارتباطاً بالامتداد الواسع لحركة " حماس "؛ سواء شاركت في إدارة المؤسسات الرسمية أم لا. فالحضور الجماهيري الواضح للحركة يحتم على أي دارس للوضع الفلسطيني أخذ هذه الحركة وبرنامجه بعين الاعتبار، وبخاصة أن الحركة التي تنطلق من نهج إصلاحي، اتخذت من التغيير والإصلاح برنامجاً لها في المرحلة المقبلة، وهذا ما يدفع نحو سبر غور التغيير، من حيث أهدافه، ومحدداته، وأفق نجاحه.

أهمية نقاش مشروع حركة "حماس" تكمن في حداثة تجربتها، فلم يعد غريباً الآن القول إن الحياة السياسية الفلسطينية توزعت على مراحل تاريخية شهدت كل مرحلة فيها سيطرة للون سياسي بدأ هو الأكثر سطوعاً بين ألوان الطيف الفلسطيني، فقد شهد منتصف القرن الماضي نفوذاً ملحوظاً للتيار القومي، محاولاً تنفيذ رؤيته وبرامجه، تبعه في ذلك وحتى نهاية القرن الماضي اتجاه آخر تمثل في حركة "فتح"، ذات التوجه العلماني، وهي الأخرى حاولت في فترة توليها لقيادة العمل السياسي الفلسطيني، أن يكون لبرامجها ورؤيتها للواقع السياسي وإمكانية تغييره، الفرصة كي تصبح واقعا ملموسا. أما منذ نهاية القرن الماضي وحتى الآن، فبات المراقب يشهد حالة من التراجع للتيار الذي تمثله حركة "فتح"، لصالح نمو تيارات أخرى تمثلت في الاتجاه الإسلامي.

هذه الألوان الثلاثة، لم يشهد سوى اثنين منها -التيار القومي وتيار "فتح" - فترة الاختبار العملية، التي بينت بشكل أو بآخر أن هذين الاتجاهين لم يحققا ما طمحا إليه في برامجهما من أجل الوصول إلى واقع جديد يغير من الحالة الفلسطينية الراهنة، أما الاتجاه الآخر -وهو الجديد- التوجه الإسلامي في فلسطين، متمثلاً بنمو حركات الإسلام السياسي، التي برزت منها حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، فلم يخض تجربة عملية كاملة، فما عانته الاتجاهات الأخرى من عدم قدرتها على تطبيق برامجها وتحقيق رؤاها، دفع الباحث نحو استباق التجربة الإسلامية في فلسطين، بأن تكون دراسته هذه محاولة لتحديد أهدافها، ومدى إمكانية تحقيقها -ولو جزئياً- ضمن جملة من المحددات والفرص.



## الفصل الاول

في مفهومي التغيير السياسي والإسلام السياسي



## الفصل الاول

### في مفهومى التغيير السياسى والإسلام السياسى

#### الإسلام السياسى: المفهوم

تميز مصطلح الإسلام السياسى، ومنذ أن اتسعت دائرة استخدامه وأصبح يفرض نفسه شيئاً فشيئاً بالجدل الواسع حوله، واختلاف الآراء وتناقضها، وهذا جعل من تسمية هذه الحركات أمراً فيه الصعوبة لما تحمله كل تسمية من دلالات مختلفة، ارتبطت في كثير من الأحيان برؤى أكبر من المصطلح نفسه، وأصبحت كل تسمية تعبر عن اتجاه ينادى بنفسه عن الآخرين.

ومن المسميات التي ظهرت للتعبير عن هذه الحركات أو عن بروزها: التيارات الإسلامية، الصحوة الإسلامية، اليقظة الإسلامية البعث الإسلامى، الحركات الإسلامية، السلفية والأصولية، الإسلام المسلح، وغيرها الكثير. ومن المسميات تلك التي جاءت كوصف للمرحلة، وتعبيراً عن الحال؛ كالنهضة والصحوة واليقظة والبعث، ومنها ما جاء تعبيراً عن المنهج؛ كالإسلام المسلح مثلاً، أو نسبة للمنطلقات والأسس كالسلفية والأصولية، أو للمجال الذي تعبر عنه كالتيارات الإسلامية والحركات الإسلامية.<sup>1</sup>

وعلى الرغم من أن لكل من المسميات السابقة تبريراته، فإنها لم تسلم من الجدل والمناقشة والنقد، فاستخدام مصطلح الصحوة واليقظة الإسلامية والبعث الإسلامي، اعتبر مغالطة من قبل البعض، إذ أن الإسلام من وجهة النظر هذه لم ينم يوماً ولم يغب حتى يبعث أو يصحو من جديد، وإنما المسلمون هم من ناموا، وعلى هذا الأساس فإن هذه المصطلحات لا تعبر بشكل جيد عن بروز هذه الحركات. كما أن استخدام المصطلحات الأخرى واجه النقد والرفض؛ فمثلاً رفض استخدام مصطلح السلفية للتعبير عن هذه الحركات من قبل بعض الكتاب، معتبرين أن استخدام هذا المصطلح بدأ يخرج عن معناه الأصلي، وحصص في التعبير عن مرحلة معينة من تاريخ المسلمين.<sup>٢</sup>

هذا الجدل والنقد للمصطلحات سابقة الذكر، كان أقل بكثير مما هو عليه الحال من نقد وجدل ودراسة لمصطلح الإسلام السياسي، ما دفع الكثير من المفكرين والكتاب إلى الحذر من ترديد المصطلح أو استخدامه، فمحمد عمارة يشير - في كتابه الإسلام السياسي والتعددية السياسية من منظور إسلامي - بوضوح إلى عدم ارتياحه من استخدام هذا المصطلح على الرغم من شيوعه، خوفاً من شبهة اختزال الدين الإسلامي في السياسة.<sup>٣</sup>

وللإيضاح، سيتم تقديم جملة من التعريفات لمصطلح الإسلام السياسي، باختلافها وتنوعها، ومبررات استخدام المصطلح أو عدمه، للانتقال إلى سبب استخدامه في هذا الكتاب. لذلك، تم تقسيم الآراء حول المصطلح إلى رافض له ومؤيد، وذلك كالتالي:

### رفض مصطلح الإسلام السياسي

كثير من الكتاب والمفكرين من اتخذ موقف الرفض لاستخدام هذا المصطلح وترويجه، ومنهم من اعتبر أن استخدامه يعود لمصالح غربية تهدف إلى ترسيخ فصل السياسة عن الدين الإسلامي، ولما لهذا الموضوع من حساسية بدأ البعض منهم في تفنيد المصطلح. وعلى الرغم

من كل الجدل والرفض والصخب الذي يصاحب استخدام المصطلح، فإن دراسته بشكل متكامل غير ظاهرة، بل إن معظم الدارسين للمفهوم هم من غير المسلمين.

ففي كتاب الإسلام السياسي - صوت الجنوب لفرنسوا بورجا، يرى أن مصطلح الإسلام السياسي لم يعد صالحاً، كون الظواهر المرتبطة بالإسلام وتتأثر به أكثر شمولية من المصطلح. وعلى الرغم من ذلك، فهو لا يرى أن هناك تمييزاً واضحاً لهذا المفهوم. وفي الكتاب نفسه، قام باقتراح تعريف محدد للإسلام السياسي، وهو: الانطلاق من المفردات الإسلامية التي تلجأ لها الطبقات الاجتماعية التي لم تتأثر بالتحديث، وتعمل هذه الطبقات من خلال مؤسسات الدولة أو مؤسسات المعارضة على تقديم مشروع سياسي بديل للنقل الكامل للتجربة الغربية عموماً،<sup>٤</sup> باعتبار أن إسقاط التجربة الغربية يتعارض مع وجهة نظر هذه الطبقات. مثل هذا التعريف يعاني من عمومية الطرح، إذ أن الطبقات التي تنادي بعدم إسقاط التجربة الغربية على الشرق عموماً تتعدى وجهة النظر الإسلامية.

كما يقدم رفعت السعيد الإسلام السياسي على أنه "كل محاولة لإقحام الدين في التعاملات الدنيوية للأفراد والجماعات، وهو الأمر الذي ينأى بالإسلام عن كونه "كليات"، دون التعرض لجزيئات الحياة، وهو ما يتجسد في العصر الحديث في فكرة الدولة الدينية".<sup>٥</sup> ويتضح من التعريف أنه يرى الإسلام كدين ينأى بنفسه عن الأمور الدنيوية التفصيلية، وهذا ما خالفته هذه الحركات من وجهة نظره، وبذلك فهي لا تعبر عن الإسلام بالضرورة، كما أنه يراها تسعى إلى أن تميز نفسها بالتشدد والتطرف في رؤاها لا بالإيمان.

هذه الفكرة يتبناها بشكل أكثر وضوحاً أوليفيه روا الذي ينفى عن مثل هذه الحركات الصفة الإسلامية، وبالتالي يتبنى استخدام مصطلح الحركات الإسلامية، حيث يرى أن هذه الحركات هي بالأساس تسعى إلى السلطة، ويبرر استخدامه لمصطلح الإسلامية، بما قامت

به حركات الإسلام السياسي من تمييز بين مسلم وإسلامي، وضرورة تحويل المجتمع المسلم إلى إسلامي، ولو بالتمرد عليه، معتبراً الخميني وسيد قطب مثالين على ذلك.<sup>٦</sup>

أما لمن يرون أن مصطلح الإسلام السياسي فيه إجحاف بحق هذه الحركات، وفيه انتقاص من شمولية الإسلام، فهم يرجعون رفضهم لاستخدام مصطلح الإسلام السياسي، إلى الآتي:

١. شمولية الدين الإسلامي لجوانب الحياة السياسية والاقتصادية وغيرها، بمعنى عدم وجود إسلام سياسي، وإسلام اقتصادي، وإسلام اجتماعي، فالإسلام واحد، شامل لكل جوانب الحياة، مفترضين أن استخدام مصطلح الإسلام سياسي ينفي صفة الشمولية عن الإسلام.

٢. صياغة مصطلح الإسلام السياسي فيها مغالطة، وذلك بإضافة "الـ" التعريف إلى كلمة سياسي، وهذا ما يجعل الصفة شاملة للموصوف، علماً أن الموصوف أشمل بكثير من أن يحدد في الجانب السياسي.<sup>٧</sup>

٣. هذا المصطلح أساسه غربي، ولم يكن نتاجاً للمجتمع المسلم، ويرى أصحاب هذا التوجه أن الزعيم الألماني هتلر هو أول من استخدم هذا المصطلح أثناء لقائه بالحاج أمين الحسيني، حيث قال له "إنني لا أخشى من اليهود ولا من الشيوعية بل إنني أخشى من الإسلام السياسي"<sup>٨</sup>، وهذا المصطلح يوهم الناس بأن الإسلام فيه نزعة نحو السلطة وأنها هي هدفه.

٤. هناك من يرى أن القرآن الكريم لا يحوي أي آية تتحدث عن الحكم السياسي، أو أن فيها ما يشير إلى نظام سياسي محدد، إضافة لذلك فهم يرون غياب أي حديث نبوي يعالج هذه المسألة،<sup>٩</sup> بحيث يظهر رفضهم للمصطلح، كونه يرتدي غطاء الإسلام دون وجه حق، حسب رؤيتهم.

٥. تبني هذا المصطلح أو غيره بما يشير إلى الحكم بناء على الدين، يرى فيه البعض استبدادا تحت عبادة الدين، فالحاكم سيحكم بأمر الله والحكومة هي حكومة الله، فقواد زكريا يرى أن "أقبح أنواع الخطأ هو الخطأ الذي ينبثق من تحت عبادة الحكم الديني، ويرتكبه حكام يتصورون أن أهواءهم ومصالحهم الضيقة تجسد للإرادة الإلهية، ويوهمون الناس أن كل ما يفعلونه مستلهم من وحي الشرع الإلهي الذي يحكمون بمقتضاه"١٠.

٦. أحدث الآراء التي تنادي بتجاوز مفهوم الإسلام السياسي، هو الرأي الصادر عن "مجموعة الأزمات الدولية" (International Crisis Group)، الذي يرى ضرورة استخدام مصطلح الإسلام الحركي كبديل عن الإسلام السياسي، معتبرين أن هذا المصطلح أكثر إجرائية، وبمقدوره استيعاب الظاهرة الإسلامية الحركية. ويعتمد التقرير الصادر عن المجموعة في رفضه لاستخدام المصطلح بعدما درج على اعتماده سابقاً إلى ما يلي:١١

- مصطلح الإسلام السياسي لا يتسع إلى تنوع الظاهرة الإسلامية الحركية المعاصرة، ففيها حركات أخرى دعوية لا علاقة لها بالسياسة.
- هذا المصطلح قد يوحي بأن الإسلام ليس له ارتباط بالسياسة، وهذا أمر خاطئ، فعلاقة الإسلام بالسياسة لا لبس فيها.

### تأييد المصطلح

على الرغم من كل الانتقادات التي وجهت للمصطلح ومستخدميه، فإنه واسع الانتشار والرواج، وأصبح أكثر المصطلحات تعبيراً عن ظاهرة الحركات الإسلامية ذات الرؤى السياسية، كما أن لهذا المصطلح مؤيديه الذين أوضحوا مبررات استخدامه، وظهرت التعريفات التي ترى

## الإسلام السياسي مصطلحاً مناسباً على النحو التالي:

١. ظهر تعريف الإسلام السياسي من المنظور الغربي كتطور لمصطلحات سابقة كانت تستخدم لوصف تلك الحركات، فكان مصطلح الإسلام الأصولي هو الأكثر رواجاً،<sup>١٢</sup> ومن ثم الإسلاميون المتطرفون، أو التهديد الإسلامي.<sup>١٣</sup> وغالباً ما كان المصطلح مرتبطاً بحدث عالمي ساهم في تكريسه. في بداية الألفية الثالثة، بدأ مصطلح الإسلام السياسي في الراج للتدليل على الحركات التي تنطلق أهدافها وأفكارها من أسس دينية إسلامية، وتعتبر أن الدين نظام حياة وليس مجرد عبادات.

يظهر من هذا التعريف، وعلى الرغم من اتفاقه مع صحة المصطلح، أن دلالات التعريف لا تحمل مضامين تعبر عن وجود علاقة حقيقية بين تلك الحركات والإسلام، في إشارة منهم إلى أن المصطلح يعبر عن المجموعات التي تعتبر الإسلام شمولياً، معتقدين أن الإسلام ديانة فقط، ولا علاقة له بإدارة شؤون الحياة والدول.

٢. تعريف آخر ينطلق من زاوية أخرى، وهي شمولية الإسلام، فيرى الإسلام السياسي أنه "الإسلام الفاعل المؤثر الذي يهدف إلى أن يكون الحكم لله والسيادة للشرع، وأن تنضوي الحياة تحت لواء الإسلام بكل ما فيها من سياسة واقتصاد واجتماع وتقنية".<sup>١٤</sup> وهذا ما يعتبره البعض كبرهان غليون مبرراً لوجود حركات الإسلام السياسي، وعلى الرغم من تحفظه على مدى انسجام بعض تلك الحركات في رؤاها السياسية مع الدين الإسلامي، فإنه يعتبر اشتغالها في السياسة سبباً لنموها المتزايد.<sup>١٥</sup>

٣. الإسلام السياسي يمثل "ظاهرة محلية وعالمية وهي ظاهرة قديمة موصولة الحلقات وليست حديثة أو مستحدثة، كما أنها ظاهرة مركبة لها أبعاد فكرية، ونفسية، واجتماعية، وسياسية،



وتتسم هذه الظاهرة بقوة الجذب الشعبي، والانتشار الواسع بين قطاع الشباب، فيها رومانسية وتبشر بالفردوس على الأرض، كما تتسم بالشمولية، حيث تشمل جوانب الحياة، وتتخطى في أهدافها استبدال الأنظمة السياسية، إما بالعنف وإما بالوسائل السلمية " ١٦.

٤. وجهة نظر أخرى ترى أن الإسلام السياسي يدل على الحركات الإسلامية عموماً، إضافة إلى ذلك فهو يرى أن اسم أي حركة ليس بالضرورة تعبيراً عن مضمونها وجوهرها، فقد تتطلب بعض المراحل من حركة سياسية ما أن تكيف اسمها الظاهر مع البيئة المحيطة. ١٧

٥. هناك تعريفات جاءت ممن هم أصحاب شأن داخل حركات الإسلام السياسي، ومنهم الدكتور راشد الغنوشي، مؤسس حركة النهضة التونسية، حيث ورد عنه: "أقصد بحركة الإسلام السياسي، أن نعمل على تجديد فهم الإسلام، وأقصد أيضاً هذا النشاط الذي بدأ في السبعينيات، والذي كان يناهز بالعودة إلى أصول الإسلام، بعيداً عن الأساطير الموروثة عن التمسك بالتقاليد " ١٨.

### المصطلح في هذا الكتاب

من الملائم الآن وبعد استعراض مصطلح الإسلام السياسي من وجهة نظر مؤيديه ومعارضيه، أن ننتقل إلى رأي الباحث وسبب اعتماده المصطلح في دراسته، فهو يرى أن الإسلام السياسي يعبر عن ظاهرة التوجه لتطبيق الإسلام في الحياة السياسية الذي يشمل ضمناً جوانب الحياة الأخرى، وهو مفهوم، على الرغم من حداثة نظرياً، فإنه يمتد من الناحية العملية إلى تاريخ الإسلام ونشوء الدولة الإسلامية.

وفي ظل غياب الدولة الإسلامية في الوقت الراهن، يأتي استخدام الإسلام السياسي مقروناً بالحركات الإسلامية التي تتبنى الإسلام منهجاً للحياة،

وتعمل من أجل ذلك بطرق اختلفت بتنوع تلك الحركات، ولا يقتصر هذا المصطلح على البعد السياسي في الإسلام، وإنما تأتي كلمة سياسي لتمييز تلك الحركات عن حركات إسلامية أخرى ليس لها رؤى سياسية، أو أنها لا تعمل سياسياً من أجل تطبيق رؤاها، ويقصد بذلك أنها حركات ترفض القيام بدور سياسي من خلال مؤسسات الدولة الحديثة بمؤسساتها الثلاث، وترفض المشاركة السياسية والتغيير التدريجي. وبذلك، فإن حركات الإسلام السياسي هي الحركات التي تؤمن بشمولية الإسلام وضرورة تطبيقه في مناحي الحياة مجتمعة، من خلال المؤسسات القائمة، بحيث ينعكس إيمانها على نشاطاتها على الأرض.

وبخصوص النقد الموجه للمصطلح، ففيه من الأفكار ما يجدر نقاشه، وذلك على النحو التالي:

١. القول إن استخدام مصطلح الإسلام السياسي قد يوحي أن هناك إسلاماً دعويًا أو إسلاماً اقتصادياً، أمر فيه مغالطة، إذ أن استخدام هذا المصطلح يأتي في سياق تأطير حركات وجماعات وتيارات سياسية، وسابقاً أنظمة حكم. كما أن الادعاء بأنه لا يوجد إسلام دعوي وخيري وغيره فيه أيضاً تجاهل لما هو قائم؛ فالواقع المعاش يحكي وجود تيارات سياسية إسلامية وأخرى دعوية لا علاقة لها بالسياسة لكنها إسلامية، لذلك فإن الإسلام السياسي لا يعبر عن تلك التيارات الدعوية التي تحصر مفهوم الدعوة في جوانب دينية فقط.

واقع الحركات الإسلامية، الذي يضم اتجاهًا يتبنى رؤى سياسية، وآخر تقتصر رؤيته على الجوانب الفقهية، يدفع نحو استخدام مصطلح الإسلام السياسي للتعبير عن البعد السياسي لدى هذه الحركات. وبما أن هذا الكتاب لا يضع الحركات التي لا تمتلك برنامجاً سياسياً ضمن دائرة البحث، كالحركات الدعوية الدينية، أو تلك التي ترى برنامجها السياسي لا ينسجم مع الإطار السياسي القائم المتمثل في مؤسسات الدولة الحديثة، إذ أن هناك حركات

اقتصر عملها على مجال التوعية بأمر العقيدة والتوحيد، أو الاكتفاء بطلب العلوم الشرعية، فيما لا تعتبر الواقع جزءاً من مشروعها، وتستعلي عليه باعتباره مخالفاً لما أنزل الله ولا يجوز المساهمة فيه، ولا تقدم للمجتمع مشروعاً تغييرياً متكاملاً،<sup>١٩</sup> لذلك فإن استخدام مصطلح الإسلام السياسي يأتي أكثر انسجاماً مع حدود البحث.

٢. توجيه النقد لمصطلح الإسلام السياسي لأن فيه دلالة على سعي هذه الحركات للسلطة، وكأن في سعي أي حركة أو حزب سياسي للسلطة ما يعيبه أو يخالف المنطق، فالطبيعي أن تسعى أي حركة للسلطة كي تكون طريقها لتنفيذ برامجها التي تراها منسجمة مع تعاليم الإسلام.

٣. اعتبار إضافة كلمة سياسي إلى الإسلام دليلاً على اختزاله في السياسة، لا ينسجم مع الدلالة الضمنية لمصطلح الإسلام السياسي، الذي يعبر عن رؤية ومنهج حياة تكون أكثر وضوحاً في الجانب السياسي، لكنها تمتد لتشمل جوانب الحياة الأخرى.

٤. هناك من ادعى أن القرآن الكريم، والسنة النبوية لا يوجد فيهما ما يدل على السياسة والحكم، لكن الدارس لعلوم القرآن والسنة يدرك أن في القرآن دلالات كثيرة على السياسة والحكم، وإن كانت مبادئ عامة غير تفصيلية، فإنها تشير بوضوح إلى العمل السياسي والحكم في الإسلام ضمن قواعد عامة.<sup>٢٠</sup>

الإشارات على ذلك متعددة، ومنها قوله تعالى: "فَأَحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ"<sup>٢١</sup>، وقال: "وَأِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ"<sup>٢٢</sup>، وقال: "وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ"<sup>٢٣</sup>، وقال: "فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً"<sup>٢٤</sup>. هذه الآيات فيها رد على من يدعي أن لا حكم في الدين الإسلامي، ويحصره في مجال الطقوس فقط، ويرفض استخدام مصطلح الإسلام السياسي، أو يستخدمه انطلاقاً من هذا الادعاء.

٥. أما بالنسبة للرأي الذي تبنته مجموعة الأزمات الدولية، بخصوص ضيق مصطلح الإسلام السياسي نسبة إلى الظاهرة الإسلامية الحركية، فإنه لا يتعارض مع وجهة النظر التي ترى أن الإسلام السياسي لا يعبر عن مجمل الظاهرة الحركية الإسلامية، وإنما عن تلك السياسية. لذلك، فإن الإسلام الحركي، كما تشير مجموعة الأزمات الدولية، مفهوم أوسع لداعي وجود حركات دعوية وخيرية. لكن هذا الرأي يفترض أن مصطلح الإسلام السياسي يستخدم ليعبر عن مجمل الظاهرة الحركية الإسلامية، وعدم استخدام هذا المصطلح لوصف التيارات الدعوية والخيرية على أرض الواقع يدحض هذا الافتراض.

### التغيير السياسي: المفهوم

شهد القرن العشرون ظهور تيارات وحركات إصلاحية عديدة، ولم تكن المنطقة العربية والإسلامية مستثناة من بروز هذه الظاهرة التي أخذت في التنامي شيئاً فشيئاً، بمختلف منطلقاتها وأسسها الأيديولوجية والفكرية. القاسم المشترك بين مختلف تلك الحركات الإصلاحية هو السعي نحو الانتقال من الواقع القائم إلى واقع مستقبلي أكثر انسجاماً في مجمل تفاصيله مع مبادئ تلك الحركات الإصلاحية والتغييرية.

وإذا ما تسنى الحديث عن قاسم مشترك آخر بين تلك الحركات، سيكون إخفاقتها حتى الآن في الانتقال بالمجتمع الذي تعتبره الحركات الإصلاحية مجال عملها من واقعه المرفوض بمقياسها إلى الواقع المنشود وفقاً لمبادئها، هو ذلك القاسم. فالتغيير والإصلاح الذي طرح مراراً لم يلقَ طريقه إلى التنفيذ، وإن حدث العكس، فإن الطريق التي سلكها لم توصله حتى الآن إلى الهدف من التغيير.<sup>٢٥</sup>

نتيجة لذلك وتماشياً مع كون موضوع التغيير، وبخاصة السياسي منه، محوراً أساسياً في هذا الكتاب، سيتم وضع التغيير كمفهوم وأسس ومراحل وتحديات قيد الدراسة في هذا الجزء، بهدف الخروج بتصور عقلي عن التغيير الذي سينعكس في معالجة التغيير السياسي من منظور الإسلام السياسي في فلسطين، المتمثل بحركة " حماس " .

التغيير في إطاره العام، يحمل معنى الحراك وعدم الثبات وعكسه الجمود، لكنه في التفاصيل والمنهج لم يكن نقطة إجماع، فظهرت المدارس المختلفة التي تعنى بالتغيير انطلاقاً من هدفه وأسسها أو حتى مناهجه وطرقه. والخوض في ثنايا هذا الموضوع ونقاط الخلاف فيه تحتاج إلى مجال أوسع من هذا الجزء، إلا أن ذلك لا يمنع من إعطاء تصور سريع عن طبيعة هذه الاختلافات.

#### نقاط الاختلاف في أي عملية تغيير

- **الهدف من التغيير:** الاختلاف فيه أمر طبيعي منسجم مع التنوع والاختلاف في وجهات النظر بين القوى المشكلة لأي مجتمع. فالتغيير كمنهج تتبعه القوى الفاعلة في المجتمع للوصول بأفكارها ومبادئها إلى حيز التنفيذ. واختلاف الأهداف انطلاقاً من تنوع الرؤى في المجتمع سينعكس على الجهود التغييرية فيه.
- **أساس التغيير:** ويقصد به المجال الذي ستنطلق منه قوى التغيير في مشروعها، ويمكن إدراج أهم الأسس، في ما يلي:<sup>٢٦</sup>
  - الأساس الاقتصادي.
  - الأساس السياسي.
  - الأساس الأخلاقي والتربوي والتعليمي.
  - الأساس القانوني.
  - الأساس الفكري.

### ■ مناهج التغيير:

- التغيير من الأسفل إلى الأعلى أو العكس.
- التغيير الثوري أو اللاثوري.
- التغيير السلمي أو العنف.
- التغيير بقوى داخلية أو خارجية.
- التغيير التدريجي أو الانقلابي.
- إضافة للعديد من الطرق والمناهج التي تأتي في الغالب كنتاج طبيعي لفكر ومبادئ القوى الساعية إلى التغيير، وطبيعة ظروف المرحلة.

الخلافاً بين مدارس التغيير، دفع نحو معالجة الموضوع وفق الرؤية التي خرج بها نتاج الاطلاع على المدارس المختلفة، وفي إطار القواسم المشتركة بين وجهات النظر المتباينة، وعلى هذا الأساس، فإن التغيير يعبر حراك المجتمع الراض لواقعه أو لبعض جزئياته، ويسعى إلى الانتقال به نحو مرحلة جديدة تمثل هدف عملية التغيير، أو كما تشير روزابث موسى كاتنر "عملية تحليل الماضي لاستنباط التصرفات الحالية المطلوبة للمستقبل، ويشمل التحرك من حالة حاضرة إلى حالة انتقالية حتى نصل إلى الحالة المنشودة في المستقبل".<sup>٢٧</sup>

هذا التعريف المرن والعام للتغيير يضم تفرعات عديدة تعبر عن الخلافاً في وجهات النظر، فالشق الأول من التعريف يعتبر التغيير إطاراً للوسائل، والوسائل قد تكون مختلفة ومتنوعة حسبما أشير إلى تنوعها وفق المنهج والأسلوب. كما أنها تعبر عن حراك المجتمع بدرجات متفاوتة من القوة، وبدرجات متفاوتة من المشاركة بين القوى والمؤسسات والنخب والأفراد وغيرها. حراك المجتمع الوارد في التعريف يأتي كرفض للواقع أو لجزئياته سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، وفي جوانب الحياة كافة، لتصل القوة الراغبة والقائمة على التغيير إلى الأهداف المحددة مسبقاً في الجوانب الخاضعة لعملية التغيير.

## مراحل التغيير

أولاً: الوعي بالواقع.

ثانياً: توفير محفزات رفض الواقع.

ثالثاً: وضع صورة متكاملة لأهداف المرحلة المقبلة.

رابعاً: الشروع في عملية تغيير مترابطة ومتناسقة ومخطط لها لتحقيق الصورة المتكاملة لأهداف التغيير.

تبدأ أولى مراحل التغيير بإدراك طبيعة المرحلة القائمة، لأن الإدراك والوعي هو الشرط الأساسي لمعرفة مساوئ الواقع المعاش، والدافع الأقوى نحو قناعة المجتمع بضرورة تغيير الواقع.<sup>٢٨</sup> والمؤشرات على سوء الواقع قد تكون كثيرة وممتدة الجوانب، لكنها لن تشكل دافعا ومحفزاً للتغيير طالما لم يمتلك المجتمع الوعي والمعرفة اللذين سيمكنانه من تقييم حاله، ومن ثم تقويمه، للوصول إلى حال محدد الملامح ومبني على الوعي والمعرفة.

وبسبب أهمية الوعي والمعرفة في عملية التغيير والنهضة، يتضح أن الجانب الفكري - كأساس للتغيير - يعد الأقوى تأثيراً والأشمل للجوانب الأخرى. لذلك، يعتبر نقل الوعي الفكري من النخب والصفوة إلى عامة الناس إحدى أبرز مراحل التغيير، وعليها يتأسس الوعي الجماعي الذي سيرفض الجمود ويدعو إلى تغيير واقعه. لذلك، يمكن تقسيم مرحلة الوعي بالواقع إلى خطوتين: وعي النخب، ومن ثم وعي الجماهير.

بالانتقال إلى المرحلة الثانية وهي توفير محفزات رفض الواقع، سنجد أن الأساس الفكري وتكوين الوعي والإدراك لدى المجتمع ليس كافياً لتحفيزه نحو اتخاذ خطوات تغييرية مدروسة لواقعه، وهذا يعود إلى طبيعة المجتمع وظروف حياته؛ فالوعي بسوء الواقع قد لا يشكل دافعا قويا لتغييره إذا ما أصبحت الحالة القائمة -نتاجاً لاستمراريتها لفترة طويلة، تمتد لأكثر من جيل - جزءاً طبيعياً من حياة المجتمع.

لذلك، يبدو أن إدراك الواقع سيحتاج إلى محفزات بدرجات متفاوتة معنوية ومادية، حتى تولد لدى عامة الناس الرغبة التي ستقودهم للمشاركة في عملية التغيير، ومن أهم هذه المحفزات هو الوعي بما سيكون عليه واقعه بعد أن يحقق التغيير أهدافه. وهذا يتفق مع أحمد عطيات في كتابه *الطريق*، حيث يرى أن الوعي الفكري الذي يشكل أساس التغيير مكون من شقين: أولهما وعي بالواقع القائم، وثانيهما وعي بالواقع البديل.<sup>٢٩</sup>

الوعي بالواقع القائم والبديل، تحكمه عوامل مختلفة تشكل محددات أساسية لهذا الوعي، وهو التفاوت بين المجتمعات فيما هو فاسد أو صالح. فهناك بون شاسع في العديد من القضايا قد يجعل مما هو فاسد في مجتمع ما هو أصلح الأمور في مجتمعات أخرى.<sup>٣٠</sup> والسبب هنا إما درجة الوعي، وإما طبيعة الثقافة والأيدولوجيا المعتقد بها في مجتمع ما. لكن أياً كان المجتمع، لا بد من تكوّن الوعي والإدراك للبدء في التغيير.

### الصورة الكاملة للتغيير وأهدافه

المقصود هنا أن كل نشاطات التغيير منظمة ومدروسة وتسير وفق خطة ممنهجة ومنسجمة مع الأهداف المنشودة من التغيير، وهذه الأمور تتم عبر وضع صورة كاملة للتغيير تشمل الأسس والمنهج والأهداف والأساليب والعناصر، وكل ما له علاقة بالتغيير، لأن الشروع في عملية تغيير غير محددة الأهداف يعني تحول التغيير إلى غاية، وهذا لن يؤدي بالمجتمع إلى واقع أفضل.<sup>٣١</sup>

الصورة الكاملة للتغيير، متباينة من مجتمع لآخر من حيث تعقيدها ومكوناتها، ففي بعض النطاقات الصغيرة وذات المكونات البسيطة، يكفي تحديد الهدف والوسيلة، لكن في المجتمعات الأوسع، الصورة الكاملة تعني الأهداف الإستراتيجية والمرحلية، وتعني الأساليب والأدوات والخطط وبدائلها، والمناخ والبيئة المحيطة ومدى ملاءمتها؛ أي أن التغيير بمفهومه المعقد، لا يشمل فقط وضع الخطط، وإنما السيناريوهات المتنوعة، للوصول



إلى الأهداف نفسها، حتى تضمن القوى القائمة بالتغيير القدرة على تجاوز أي عائق طارئٍ محتمل أو غير محتمل.

#### الشروع في عملية التغيير:

الشروع في التغيير لا يعني بالضرورة البدء بالإجراءات المادية فقط، ففي بعض المجتمعات قد تتطلب عملية التغيير البدء في مرحلة نقل الوعي من النخب إلى الجماهير، كي يتسنى لواضع سيناريو أو خطة التغيير إدراج عامة الناس كقوات مشاركة في التغيير، لأن تجاهل هذه الخطة يعني عدم قدرة القوى القائمة بالتغيير، وبخاصة التغيير السياسي على التحكم بعنصر مهم من عناصر التغيير، وهم عامة الناس، حيث يشكلون أداة من أدوات التغيير وجزءاً من المتغيرات.

إضافة إلى التغيير في الجانب الفكري، فإن الشروع في عملية التغيير تتطلب توفير ما هو متاح مادياً لخدمة مشروع التغيير وفق طبيعة المشروع، وتسخيرها لخدمة المشروع وفقاً لدورها في الخطة المرسومة مسبقاً، كما أن الشروع في التنفيذ يتطلب ضرورة الالتزام بتوزيع الإمكانيات والأدوار، واختيار التوقيت المناسب للبدء في التغيير.<sup>٣٢</sup>

الشروع في عملية التغيير التي تعتبر البوابة لمرحلة تاريخية جديدة، إذا ما كان المقصود من التغيير الجانب السياسي الذي سيكون له أثره على الجوانب الأخرى، الاقتصادية والاجتماعية، يتطلب، إلى جانب تفعيل إمكانيات الفئات القائمة بالتغيير، إدراكاً مسبقاً لتحديات التغيير.

#### تحديات التغيير:

١. قوى مستفيدة من دوام الحال: كل مجتمع مهما صغر أو كبر فيه من الاختلافات في البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ما يجعل من الإجماع على التغيير أمراً معقداً، ففي كل مرحلة، وإن ساءت ظروفها بنظر الأغلبية، هناك فئة ترى في الحال القائم

مناسباً لها. وبذلك، فإن هذه الفئة، وليس بالضرورة أن تكون الأقلية، ستكون جزءاً من تحديات التغيير، مضافاً إليها ارتباط رؤى ومصالح خارجية باستمرارية الوضع الداخلي على حاله، ما يجعل بقاءه هدفاً تركز جهودها لتحفظ ديمومته، وعلى أقل تقدير ستعمل جاهدة من أجل عدم نجاح أي عملية تغيير تهدد مصالحها، أو تخالف رؤيتها.

٢. التغيير ومدى انسجامه مع تراث المجتمع: فالتغيير السياسي والشروع به لا يعني أن الجوانب الأخرى من حياة المجتمع لن تتأثر تلقائياً بالتغيير. فالواقع السياسي والاقتصادي لأي مجتمع يتأقلم غالباً مع بنيته الاجتماعية والثقافية بما يخلق حالة من الانسجام، حتى في ظل تردّي الأحوال السياسية والاقتصادية.

لذلك، فإن أي سعي نحو تغيير البنى السياسية بما سيؤثر على مراكز القوة في المجتمع، يتطلب انسجاماً مع الخلفية التراثية للمجتمع وبنيته الثقافية، بحيث لا يكون التغيير الجديد انقساماً عن الذات، وفي مثل هذا الأمر، يتطلب من القوى الطامحة للتغيير، إما الشروع في عملية تغيير بطيئة ومتسلسلة، بحيث لا يكون أثرها على الخلفية التراثية للمجتمع انقلابياً، وإما البدء في عملية تغيير ثقافي للمجتمع اتجاه جزئيات في تراثه تشكل معوقاً للتغيير. وقد يكون الخيار الثاني أكثر فاعلية من ناحية السرعة في التغيير، إلا أنه قد يخلق حالة من عدم الانسجام نتيجة ردود الأفعال على تغيير جزئيات في ثقافة المجتمع.

بناء التغيير السياسي مثلاً على قاعدة الانسجام مع تراث المجتمع، أو على قاعدة من الاتفاق مع شرائح المجتمع بأن تغيير الحال يتطلب تغييراً جزئياً للإرث الثقافي والاجتماعي، فإن النتائج ستكون أكثر قدرة على الاستمرار والصمود، وللتوضيح أكثر، يمكن النظر إلى التحدي الذي رافق دخول

الأحزاب السياسية كقوى فاعلة في المجتمعات النامية، والنابع من تراث هذه المجتمعات، وهو البناء القبلي والعشائري للمجتمع، بحيث ارتهن نجاح تلك الأحزاب بمدى ارتباط المجتمع بالقوى التاريخية فيه، وهي العشائر والقبائل.

٣. عمليات التغيير السابقة: يشكل تاريخ عمليات التغيير السابقة تحدياً أساسياً لعمليات التغيير اللاحقة، وذلك لما قد ينتج عن إخفاق التجارب الماضية في تكريس ثقافة الجمود، نتيجة لتلاشي الثقة بإمكانية التغيير تدريجياً مع كل تجربة فاشلة. وإذا ما أخذنا المنطقة العربية، سنجد أن هناك عدم مبالاة من قبل الشارع في أي دعوة للتغيير سببها الأساسي فشل الحركات الإصلاحية في تلك البلدان، واكتفاؤها بمهادنة الواقع والتكيف معه بدلاً من محاولة تغييره.

٤. اللحظة الارتدادية في عملية التغيير: تبدأ اللحظة الارتدادية في عملية التغيير مع ظهور حجم التحديات الأخرى، وقوتها وتأثيرها على العملية التغييرية، وعلى القوى القائمة بالتغيير أن تتخذ قرارها الحاسم في تلك اللحظة، والمجال هنا لا يتسع سوى لثلاثة خيارات:

- الاستمرار في التغيير ومواجهة التحديات.
- التعديل لتخفيف أثر التحديات.
- الإلغاء والتخلص من التحديات.

غالباً ما يكون القرار لصالح الخيار الوسط، وهو التعديل، وهنا قد يرى البعض أن لمقاومة التغيير عند بدء اللحظة الارتدادية بعض الإيجابيات للمجتمع وللقوى القائمة على التغيير، فهو يحفظ تلك القوى من الشروع في تغيير متسرع، يخلق حالة من الانقسام في المجتمع، كما يضمن إيجاد نوع من التوازنات الداخلية في المجتمع، وبخاصة في إطاره السياسي تضمن منظومة متوافقة عليها تساهم في استقرار المجتمع.<sup>٣٣</sup> وقد تأخذ اللحظة الارتدادية أشكالاً عدة في مقاومة التغيير،

ما بين صناعة التحديات والمعوقات أمام التغيير، وتهديد نفوذ القيادة وصلاحياتها، إلى قلب الأوضاع لصالح عملية تغيير مضادة.

### التغيير السياسي

انطلاقاً من هذا المدخل العام للتغيير، يمكن الانتقال إلى مفهوم التغيير السياسي، الذي يشار إليه بأنه مجمل التحولات التي قد تتعرض لها البنى السياسية في المجتمع، أو طبيعة العمليات السياسية والتفاعلات بين القوى السياسية وتغيير الأهداف، بما يعنيه كل ذلك من تأثير على مراكز القوة، بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها أو بين دول عدة.<sup>٣٤</sup>

ويأتي التغيير السياسي استجابة لعوامل عدة، يمكن إدراج أهمها في الآتي:

١. الرأي العام، أو مطالب الأفراد من النظام السياسي، لكن هذه المطالب لن تتحول في كثير من الأحيان إلى مخرجات إذا لم يتم تبنيها من قبل الأحزاب وجماعات المصالح والضغط.<sup>٣٥</sup>
٢. تغير في نفوذ وقوة بعض الحركات والأحزاب وجماعات المصالح، بما يعنيه تحول الأهداف الحزبية أو الخاصة من إطار الحزب إلى إطار الدولة.
٣. تداول السلطات، في الحالات الديمقراطية، أو إعادة توزيع الأدوار في حالات أخرى كالانقلابات، يعني تلقائياً أن حياة سياسية جديدة بدأت تتشكل، وفق منطق القيادة الجديدة.
٤. ضغوط ومطالب خارجية، من قبل دول أو منظمات، وتكون هذه الضغوط بأشكال عدة، سياسية واقتصادية وعسكرية.
٥. تحولات خارجية في المحيط الإقليمي أو في طبيعة التوازنات الدولية، قد تؤثر في إعادة صياغة السياسات الداخلية والخارجية في إطار التعامل مع المدخلات الجديدة في السياسة الدولية.<sup>٣٦</sup>

## مداخل التغيير السياسي

التغيير السياسي كغيره من أنواع التغيير الاجتماعي، له المداخل نفسها التي سبق ذكرها، كالمدخل الاقتصادي مثلاً في النموذج الأوروبي، أو الديني في منظمة المؤتمر الإسلامي، التي على أسسها تولد تغيير سياسي تمثل في منظمات جديدة أوسع من الدولة القومية بخصائص مختلفة. وتشترك معظم المداخل للتغيير السياسي في خصائص عدة أهمها التدريجية والسلمية في التغيير.

إلا أن مدخلاً جديداً ومميزاً كان ضمن طرح دانكورت روستو، كان أكثر ملامسة للواقع من حيث مراحل التغيير، وروستو هو من المؤيدين للمدخل الانتقالي، الذي جاء كتحدٍ للمدخل التحديثي الذي يربط كل التحولات السياسية بالوضع الاقتصادي كما يرى مؤسسه آدم سميث.<sup>٣٧</sup> الواقعية في طرح روستو تتبع من قضايا عدة، وهي:

▪ مرحلة التغيير عند روستو تتطلب فترة زمنية طويلة لتحقيقها، وهذا يساهم بشكل أنجع في الحفاظ على توازن المجتمع، والتمهيد له قبل الوصول إلى نقطة التحول. فمراحل التغيير عند روستو في مجال التحول الديمقراطي مثلاً، تتدرج وفقاً للآتي:<sup>٣٨</sup>

– مرحلة تشكل هوية موحدة لغالبية المواطنين؛ بمعنى الوصول إلى رؤية مشتركة تضم أكبر عدد ممكن من العناصر.

– مرحلة الصراع أو المواجهة، التي قد تشمل استخداماً للعنف في بعض الأحيان.

– مرحلة اتخاذ القرار، التي تمثل نقطة التحول وصياغة مرحلة جديدة ضمن جملة من التسويات بين القوى السياسية المختلفة.

– مرحلة التعود، ويقصد بها روستو المرحلة التي تصبح فيها قواعد الديمقراطية جزءاً طبيعياً من حياة المواطنين.

▪ بالنظر إلى المرحلة الثانية عند روستو، فإن فيها ما هو مختلف عن أطروحات كثيرة، الاختلاف في مدى واقعية التغيير السلمي لقواعد العمل السياسي في أي مجتمع، فروستو يرى أن التدريجية والأهداف الديمقراطية، لا تحول دون الوصول إلى مرحلة المواجهة والعنف. كما أن التغيير السياسي عندما يحمل بين ثناياه تحول البنى السياسية، فإنه يعني تهديداً لوجود أو نفوذ قوى مهيمنة، وبما أن الحديث يدور عن مجتمعات تسعى إلى التحول الديمقراطي، فإنه من المستبعد أن تلجأ تلك القوى إلى وسائل ديمقراطية لخدمة مصالحها، في حين يكون العنف هو الخيار الأكثر توقعاً للنفاذ.

العنف إحدى المراحل الواقعية للتغيير السياسي في كثير من البلدان النامية، ومن بينها فلسطين، وإن كان هذا لا يعني تفضيلاً لهذه المرحلة أو تأييداً للجوء لها، فإنها تبدو ضرورية لاقتناع القوى السياسية بضرورة حسم المواجهة نحو تسوية متفق عليها، تخرج الطرفين من حالة الصراع، بمعنى أن يكون العنف هو مرحلة اقتناع جميع الأطراف بضرورة الحل، وبعدم جدوى استمرارها.

## الفصل الثاني

التغيير السياسي لدى حركات الإسلام السياسي





## الفصل الثاني

### التغيير السياسي لدى حركات الإسلام السياسي

في الفصل السابق نوقش التغيير السياسي كمفهوم مجرد دون ربطه باتجاه فكري أو سياسي محدد، وفي هذا الفصل سيناقدش المفهوم المجرد للتغيير السياسي بعد تحويله إلى مفهوم إجرائي، مرتبط بأهداف التغيير السياسي وأسس الفكرية ومنهجيته لدى حركات الإسلام السياسي عموماً. تحويل المفهوم المجرد إلى صيغة عملية إجرائية تتطلب تفصيلاً لمكوناته الأساسية. وكما أصبح واضحاً، فإن مفهوم التغيير السياسي يطوي بين ثناياه:

١. الأساس الفكري أو الأيديولوجي الذي يدفع نحو التغيير السياسي.

٢. المنهج بأدواته ووسائله المنسجمة مع ذلك التوجه الفكري أو الأيديولوجي.

٣. الأهداف الآنية أو الإستراتيجية للتغيير.

الإجماع على المكونات الأساسية الثلاثة للتغيير السياسي من قبل حركات الإسلام السياسي، لا يمكن الإدعاء بوجوده، وبخاصة فيما يتعلق بمنهجية التغيير السياسي. لكن تبقى القواسم المشتركة

واضحة، ويمكن من خلالها الحديث عن التغيير السياسي لدى تلك الحركات بطرح عمومي يكون ممهداً للولوج إلى واقع حركات الإسلام السياسي الفلسطينية، وبخاصة أن الدراسة تتناول التغيير السياسي ضمن الرؤية الوسطية، التي تشترك بها حركة "حماس" مع منبعها الفكري حركة الإخوان المسلمين.<sup>٢٩</sup>

### الأساس الفكري للتغيير السياسي لدى حركات الإسلام السياسي

بداية، تجدر الإشارة إلى أن وجود منطلق فكري لعملية التغيير هو أمر مبتوت فيه بالنسبة للمفكرين الإسلاميين. ودون هذا المنطلق، فإن عملية التغيير ستكون عشوائية بأدواتها وأهدافها، فالفكر هو المحدد الأقوى لعملية التغيير بما تحويه من جزئيات، والتغيير المحدد بالفكر هو محدد أيضاً بالواقع المطلوب تغييره، وبأولويات ذلك التغيير كما يرى عبد الحميد أبو سليمان مثلاً في طرحه لمفهوم الأصالة المعاصرة،<sup>٤٠</sup> كأساس للتغيير والنهوض.<sup>٤١</sup> لأن الشروع في عملية التغيير وإن كان منسجماً مع أساسه الفكري، فإن هذا لا يمنع من توائمه مع الواقع بما يخدم الفكر.

التغيير السياسي لدى حركات الإسلام السياسي لا يأتي منفصلاً عما قبله وما بعده، فهو جزء من حركة تغيير اجتماعية شاملة منطلقة من أسس فكرية متصلة الحلقات. لكن ما يجعل من التغيير السياسي هو أبرز تلك الحلقات وأكثرها إثارة للرأي والمواقف، هو ما تلعبه الحياة السياسية الآن كواجهة للمنظومة الاجتماعية والاقتصادية ككل. لذلك، قد يكون التغيير السياسي في فترة ما هو المطلوب من حيث الهدف، لكن التغيير الاجتماعي هو المطلوب كأداة، أو قد يكون التغيير الاقتصادي أداة لتغيير سياسي منشود. والشواهد الإنسانية على ذلك واضحة، أبرزها تغيير اقتصادي في أوروبا بدوافع أمنية بداية، مروراً بطموحات اقتصادية، إلى أن أصبح المنشود سياسياً.

التغيير والإصلاح من وجهة نظر حركات الإسلام السياسي يأتي أولاً من الداخل؛ أي أن المتلقي الأول للتغيير هو الفرد، إيماناً منهم بأن التغيير المجتمعي هو أساساً تغيير في واقع النفس، استناداً إلى قوله تعالى: "إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم" <sup>٤٢</sup>، "ذلك بأن الله لم يك مغيراً نعمة أنعمها على قوم حتى يغيروا ما بأنفسهم" <sup>٤٣</sup>. هذا الفكر يقودنا إلى الاستنتاج أن التغيير في أساسه ينطلق من أسس إيجابية نحو بناء الذات أولاً، ولا يقوم على أسس خارجية مفروضة أو مملأة عليه، <sup>٤٤</sup> هو تغيير ذاتي منسجم مع البيئة الموضوعية وغير متعارض مع المنطلقات الأيديولوجية.

لدى حركات الإسلام السياسي الحالية التي تطرح برنامجاً سياسياً لواقعها، برنامج آخر قوامه الأساس المنظومة الاجتماعية، بل إن البعض يرى أن التغيير السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي تسعى إليه هذه الحركات، ليس سوى أداة لمنظومة إسلامية شاملة، وهذا ما عبر عنه حرفياً جعفر الشايب، حيث قال: "إن الإسلام منظومة تشريعية متكاملة بمختلف الأبعاد، فهو يحتوي على مختلف عوامل التغيير المجتمعي، والسياسة جزء طبيعي من النشاط الذي تقوم به الحركات الإسلامية، ونمو هذه الحركات واستطاعتها التغيير دفع بها إلى أن تصطدم بالمؤسسة السياسية. والانفصال عن السياسي غير ممكن بسبب التطور الطبيعي للمجتمع، وتكامل كل هذه الأبعاد" <sup>٤٥</sup>.

هناك من المفكرين من يرى أن انشغال حركات الإسلام السياسي بالسياسة كبوابة من أجل التغيير الشامل أمر لا يخدم مشروع تلك الحركات، وبخاصة إذا لم يبن النشاط السياسي على عمق وركائز اجتماعية وثقافية وفكرية. وتبرير هذا التخوف من بدء مشروع التغيير السياسي دون أرضية اجتماعية وفكرية صلبة، أن العمل السياسي يتطلب صداماً مباشراً مع قوى داخلية وخارجية في إطار السعي إلى تحقيق المصالح، وإذا لم تنشئ هذه الحركات تلك الأرضية الفكرية

والاجتماعية المناسبة للوقوف عليها في مشروعها التغييري، فإنها لن تلبث طويلاً حتى تغادر موقع القيادة في ظل الصدام مع القوى الأخرى.<sup>٤٦</sup>

ما هو موجود اليوم حركات وليس دولاً تتبنى الإسلام كمنهج حياة، لذلك قد تختلف النظرة إلى منطلقات التغيير، فإذا كان هناك من ضرورة للتغيير الفكري والاجتماعي قبل البدء بالتغيير السياسي، فإن ذلك مرهون بوجود إسلامي متمكن، أما في مثل الحالة الإسلامية الراهنة، وفي ظل وجود احتلال لبعض الدول الإسلامية، فإنه لا ضير من الشروع في عملية تغيير سياسي بالمشاركة مع القوى الوطنية في الدولة، حتى ولو اختلفت أيديولوجياً معها، ويبقى التغيير الاجتماعي والثقافي سارياً لدى أبناء حركات الإسلام السياسي، دون أن تفرضه على مجتمعها المحيط ككل.

السبب في وضع التغيير السياسي كأولوية في مثل الحالة الراهنة هو فقط من باب الحرص على الدولة كإطار يحفظ حقوق المجتمع، وعدم مشاركة الحركات الوطنية مسؤولية الحفاظ على الدولة في ظل عدم القدرة على الحفاظ عليها بشكل منفرد، يؤكد ضرورة الشراكة السياسية. وفي ظل وجود نظام ديمقراطي، فإنه قد يكون بإمكان بعض حركات الإسلام السياسي الوصول إلى موقع القيادة ضمن منافسة نزيهة مع الحركات الوطنية، قد تكون طريقها لتنفيذ مشروعها التغييري في الجانب السياسي.<sup>٤٧</sup>

إضافة إلى ذلك، فإن الكثيرين يرون أن الواقع الإسلامي عموماً يحتاج للتغيير الذي يشمل جوانب الحياة الإنسانية بالمجمل، لكن الكثيرين أيضاً يرون أن الوضع السياسي الراهن الذي تعيشه البلدان الإسلامية عموماً هو العامل الأساسي في تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ أي أن هناك نظرة أخرى غير تلك التي تعتبر السياسة محصلة للوضع الاجتماعي والاقتصادي، وأنها مؤسسة لوضع اجتماعي واقتصادي جديد. وهنا تظهر أهمية التغيير السياسي أولاً كأساس لتغيير أوسع يشمل مناحي الحياة الأخرى.<sup>٤٨</sup>

### منهج التغيير السياسي لدى حركات الإسلام السياسي

كما اتضح في هذه الدراسة أن إثارة استخدام مصطلح الإسلام السياسي لمبررات عدة، ربما تكون أكثرها وضوحاً منهجية هذه الحركات، فالحركات التي لا تعمل بمنطق السياسة بمفهومها المؤسساتي، لا يمكن إدراجها ضمن حركات الإسلام السياسي. على هذا الأساس، فإن ما سيناقد من منهج حركات الإسلام السياسي في التغيير، يتعلق بجزئيات المنهج المتمثل بالعمل السياسي، إما ضمن مؤسسات الدولة أو السلطة - كما في الحالة الفلسطينية - وتحت سيادة القانون، وإما خارج المؤسسة الرسمية لكن دون خروج عن القانون.

وبشكل عام، هناك خطوط عريضة تجمع بين حركات الإسلام السياسي في مشاريعها التغييرية، والمنهج التغييري ليس استثناء من ذلك،<sup>٤٩</sup> وهنا يمكن الإشارة إلى أن المنهج التغييري، وبخاصة في المجال السياسي موضوع هذه الدراسة، قد يختلف جزئياً تبعاً للبيئة التي تمثل المجال الحيوي لتلك الحركات، ويبدو واضحاً أنه كلما كان النظام ديمقراطياً، انسجمت هذه الحركات مع بيئتها بشكل أكبر، واتسم منهجها بالمرونة وتفهم الآخر، والعمل معه على أساس شراكة سياسية متفق عليها.

وفي محاولة لتتبع منهج تلك الحركات في تغييرها السياسي، ووفق تسلسل تراتبني من حيث الزمن، وتراكمي النتيجة من حيث الرؤية؛ أي بمعنى ترابط المنهج، بحيث لا تكون أدواته ووسائله منفصلة، إحداها مستقلة عن الأخرى، يمكن الإشارة إلى النقاط التالية:

#### تغيير ما قبل التغيير السياسي

نتيجة للرؤية الشمولية التي تنظر بها هذه الحركات للمجتمع، فإن فصل جوانب الحياة من فكر وسياسة وثقافة واجتماع، أمور تصعب ملاحظتها في أدبيات تلك الحركات، لذلك فإن التغيير لديهم هو سلسلة من الحلقات وهو أداة وهدف، وازدواجية الصفة هذه جاءت نتيجة

لترابط الأنشطة الإنسانية، فالتغيير المجتمعي -مثلاً- هو هدف يتكامل بانسجام المجتمع مع التعاليم الدينية، لكنه أداة بعد تحقيقه للوصول إلى هدف سياسي. وعلى الرغم من أن هذا المثال لا ينطبق على كل الحركات، فإنها تسير بالمنطق نفسه، مؤخرة أو مقدمة جانباً على آخر في مشروعها التغييرى الشامل.

الحديث هنا عن تغيير سياسي كهدف يسبقه، وفق النظرة العامة لدى حركات الإسلام السياسي وبمستويات مختلفة، تغيير من نوع آخر، يمكن تجزئته إلى فرعين وفقاً لمجال التغيير:

أولاً: تغيير ذاتي من أجل مساهمة فاعلة في التغيير

البدء في مشروع للتغيير السياسي، من أي طرف كان، لن يؤدي أكله إذا كان القائمون عليه لا يمتلكون -كمؤسسة- تلك السمات التي يسعون إلى تحقيقها من خلال مشروع التغيير. هذا ما تنبه له بعض المعنيين بمشروع التغيير لدى حركات الإسلام السياسي، فكانت أولى خطوات التغيير لديهم، هي البناء المؤسسي للحركة، والتخلص من البعد الشخصي داخلها، إضافة إلى زرع ثقافة حركية داخلية تتواءم مع ذلك العمل المؤسسي،<sup>٥</sup> بحيث تكون نموذجاً لما يسعون إلى تحقيقه، سياسياً على الأقل.

تبلورت هذه الفكرة نتيجة القناعة بأن سمات أي حزب هي انعكاس للتكوين المجتمعي الذي نشأ فيه الحزب، وعليه فإن تكويننا مجتمعياً متخلفاً يعني تنظيمياً حزبياً متخلفاً. إن لم يكن بالمستوى نفسه، فإنه سيبقي ظاهراً، وبخاصة في طبيعة العلاقات الداخلية في الحزب. فمثلاً، قد تجد أكثر الأحزاب دعوة للديمقراطية في بلد غير ديمقراطي، تعاني من غياب الديمقراطية داخل تنظيمها وبين أعضائها. وغالباً ما يكون الخلل بعيداً عن اللوائح التنظيمية لتلك الأحزاب، وإنما مرتبط بعقلية أعضاء الحزب المتماشية مع عقلية المجتمع.

حركات الإسلام السياسي، لديها مفهوما الخاص للتغيير السياسي، وبما أنه تغيير فهو يحمل الجديد للمجتمع ككل، وأعضاء التنظيمات في حركات الإسلام السياسي، هم جزء من هذا المجتمع؛ أي أنهم الأكثر حاجة للتغيير، كي يمتلكوا القدرة على تمريره للمجتمع. حركة الإخوان المسلمين -مثلاً- كانت أكثر الحركات انسجاماً مع هذه الرؤية، فبدأت تغييراً اقتصر على أعضائها، بحيث كونت مجتمعها الخاص، الذي يمكن أن يكون مرشدها في التغيير السياسي الأوسع.<sup>٥١</sup>

فيجد المراقب لحركات الإسلام السياسي، وبخاصة في البلدان العربية، أنها استطاعت أن تخلق لنفسها صورة تميزها عما سواها، إلى الحد الذي يمكن القول فيه إنها صنعت هوية لأبنائها، وبذلك يمكن تمييز أعضاء تلك الحركات من خلال تلك الهوية، أما بالنسبة لمدى تعزيز ذلك لقدرة تلك الحركات في مشروعها للتغيير، فهو مرتبط بمدى انسجام الهوية التي صنعتها لنفسها وثقافتها السياسية مع ما تسعى إلى تطبيقه في المجتمع.

منهجية كهذه، لا تساهم فقط في تعزيز قدرات القائمين على مشروع تغيير من خلال امتلاكهم ما يسعون إلى تحقيقه، وإنما ستمنح أي حركة تسيير وفقها المصادقية أمام المجتمع، حين يظهر للجميع أن أبناء الحركة أو الحزب كانوا سباقين في تغيير أنفسهم قبل تغيير المجتمع، وفي ظل وجود أحزاب وحركات كثيرة في الدول النامية عموماً تتبنى أفكاراً هي أبعد ما يكون عن تطبيقها، فإن توجهاً منطقياً سيكون نحو من تراه تلك المجتمعات منسجماً مع نفسه وطرحه.

ثانياً: تغيير البنى الممهدة للتغيير السياسي: ثقافياً، فكرياً، اجتماعياً

نظراً للترابط الذي تراه حركات الإسلام السياسي بين ما هو ثقافي وفكري واجتماعي وسياسي واقتصادي، فإن لها نموذجاً منهجياً يصبح فيه كل جزء ممهداً لما بعده، وعلى هذا الأساس يمكن القول إن التغيير الفكري والثقافي ومن ثم الاجتماعي ممهد للتغيير السياسي،

وهذا يبدو واضحاً لمراقب تلك الحركات، فانشغالها للعمل في المؤسسات الدينية والتربوية والعمل الخيري، يشير بوضوح إلى هذا المنهج في التغيير، وعلى وجه التحديد تيار الإخوان المسلمين. مع إدراك أن التغيير الاجتماعي والفكري والثقافي مقتصر على الأقل في هذه المرحلة على أبناء حركات الإسلام السياسي، أما التغيير السياسي فيمتد إلى دائرة أوسع.

يمكن الإشارة هنا إلى الجانب الأول وهو الفكري، فالفكر هو الأساس الذي يبني عليه واقع الأمم؛ قويتها وضعيفها، وإذا كانت الثقافة نتيجة الفكر في المجال النظري، والمدنية نتيجة الفكر في المجال التجريبي،<sup>٥٢</sup> والحضارة نتيجة الفكر في المجال النظري والتجريبي، فإن أساس النهضة أساس فكري، ووفق هذه الرؤية فإن التغيير السياسي مسبق بتغيير فكري، أو تجديد له حسب رؤية البعض، وهذا التجديد في الفكر يجب أن ينسجم مع المتغيرات في الواقع، بحيث يصبح صالحاً للنهضة.<sup>٥٣</sup> فكما أن الفكر المتجدد يجدد الواقع، فإن الواقع المتغير يؤثر في الفكر نحو تجدد مستمر.<sup>٥٤</sup>

ونتيجة لذلك، مضافاً إليه تداول الكثيرين أن الفكر الإسلامي اليوم غير قادر على التجديد، فإن حركات الإسلام السياسي أخذت هذا الجانب كأولوية، وهذا ما يؤيده عبد الحميد أبو سليمان مثلاً، فيقول في معرض حديثه عن أولويات التغيير: "أعتبر الأولوية للجانب الفكري. فالأمة -بحسبه- فاقدة للرؤية الكونية؛ لأن رؤية التراث الإسلامي المتأخر ناقصة ومشوهة تكاد تختزل في الجانب التعبدية. والمعرفة الإسلامية أحادية ممزقة، فالقيمي في جانب والحياتي أو الواقعي في جانب آخر".<sup>٥٦</sup>

ثقافياً، يبدو التغيير ضرورياً داخل التنظيم الواحد، بسبب ضرورة تكوين العلاقات مع تنظيمات أخرى في المجتمع نفسه لها فكرها المختلف، لذلك كان لزاماً على حركات الإسلام السياسي أن تتعاطى مع هذه القضية بمرونة كبيرة، لأن قضايا المجتمعات التي تنشط فيها هذه الحركات أكبر من أن ينفرد بحلها تنظيم بعينه. وعلى هذا الأساس،



ظهرت دعوات لزرع ثقافة الشراكة السياسية والتحالف، وبخاصة أن هناك قواسم كثيرة بين القوى السياسية في البلدان العربية والإسلامية، إذا ما استثنينا المنطلقات والأسس الفكرية، إضافة إلى الدعوات التي تقبلتها هذه الحركات من قبيل تكريس عقلية الائتلاف وتقبل وجهات النظر المتعددة داخل المجتمع الواحد.<sup>٥٧</sup>

على الصعيد الاجتماعي، يمكن الإشارة إلى المودودي، كأحد أقوى الداعين للتغيير الاجتماعي قبل البدء بالتغيير السياسي، وهو يذهب إلى أبعد من التغيير الاجتماعي المقتصر على أبناء الحزب أو الحركة أو الجماعة، بل يرى أن التغيير الاجتماعي يجب أن يكون للمجتمع الإسلامي ككل، بحيث تصبح البنى الاجتماعية مؤهلة لقبول التغيير السياسي، وقادرة على النهوض بمشروعه دونما تردد، أو مقاومة. فالتغيير الذي يهدف إلى الدولة الإسلامية - حسب المودودي - هو محصلة تلقائية للتغيير المجتمعي،<sup>٥٨</sup> ويفهم من هذا الطرح، أن التغيير الاجتماعي يشمل تغييراً نفسياً وقيماً يضمن تقبل التغيير السياسي.

### التدرج في تغيير الواقع

إذا ما كان الحديث عن التدرج في عملية التغيير كأحد الأسس المنهجية في التغيير لدى حركات الإسلام السياسي عموماً، فيمكن إيضاحه من خلال حديث سيد قطب عن هذه الفكرة، حيث أشار إلى «أن أيسر ما في المنهج الرباني أنه وهو يضع في حسابه البلوغ إلى القمة لا يتعسف الطريق ولا يتعجل الخطى، فهو يسير هيناً لينا مع الفطرة يوجهها من هنا ويزودها من هناك ويقومها حتى تميل، ولكنه لا يكسرهما ولا يحطمها ولا يجهدهما، بل يصبر عليها صبر العارف البصير الواثق من الغاية البعيدة، فالذي لا يتم في الجولة الأولى، يتم في الجولة الثانية، وكما تنبت الشجرة الباسقة وتضرب جذورها في أعماق التربة، وتتداول فروعها وتتشابك، كذلك ينبت هذا المنهج في النفس والحياة، ويمتد في بطءٍ وعلى هينةٍ وفي ثقةٍ وطمأنينة، ثم يكون ما يريد الله أن يكون».<sup>٥٩</sup>

وبنقاط محددة، يبدو أن هذه الحركات تدرجت في مشروعها للتغيير السياسي بمراحل متسلسلة كما هو الآتي:

- مرحلة الترويج لفكرة التغيير ومبرراتها وأهدافها، وهي مطابقة لمرحلة الوعي بالواقع، والوعي بما يمكن أن يكون عليه الواقع ضمن مراحل التغيير بمفهومه المجرد.
- مرحلة تجميع الأنصار والمؤيدين.
- مرحلة تحويل المؤيدين والأنصار إلى مجموعة منظمة داخل حزب أو حركة أو تنظيم، بحيث يسهل تحويل الفكرة إلى واقع عملي.
- مرحلة البناء الذاتي، وهو ما أشير إليه سابقاً من تغيير داخلي في الحزب أو الحركة أو التنظيم.
- مرحلة التجنيد، وهي تحويل قدرات ومقدرات الحزب لصالح تحقيق المشروع التغيير، والمساهمة العملية في نقل المشروع إلى شرائح المجتمع كافة، وتظهر آثار التغيير السياسي الذي تنشده هذه الحركات كلما كانت قاعدتها الجماهيرية عريضة.

يلاحظ من خلال هذه المراحل، وبالعودة إلى الفصل المفاهيمي الذي يعالج قضية التغيير السياسي، أن هناك نوعاً من التقاطع بين وجهة نظر روستو - المدخل الانتقالي - ومنهجية تلك الحركات، فمرحلة الترويج للأفكار وتجميع الأنصار والمؤيدين عند حركات الإسلام السياسي، هي أقرب ما يكون إلى مرحلة تكوين الهوية عند روستو، وبالانتقال إلى مرحلة التجنيد، فإن ما يقابلها عند روستو هي مرحلة المواجهة، فلا مواجهة دون تجنيد، وبالنسبة للمرحلة الأخيرة، وهي التعود، فإن حركات الإسلام السياسي لا تنظر إلى الانضباط في هذه المرحلة كتعود، بقدر ما تراه التزاماً مبدئياً بالحفاظ على الإنجازات، كون الدافع الأساسي نحو أي نشاط هو أيديولوجي بالأساس.

إلا أن المميز أيضاً في منهجية حركات الإسلام السياسي، هو مرحلة البناء الذاتي؛ أي إصلاح الحزب قبل إصلاح المجتمع، التي تم إيضاحها سابقاً، وهذه المرحلة هي التي تضمن تخفيف حدة المواجهة إلى أقصى حد ممكن، بحيث يكون العنف محدوداً في هذه المرحلة، إلا أن هذا لا يعتمد فقط على البناء الذاتي للقوى القائمة على التغيير، وإنما على القوى المعارضة لها أيضاً، وبالتالي يصبح العنف محددًا ومقيداً من قبل قوى التغيير التي امتازت بإصلاح داخلي، إلا أن اللجوء إليه غير مستبعد كآلية للتعاطي مع منهجية الأطراف الأخرى.

### التعامل والتكامل مع الآخر

أبدت حركات الإسلام السياسي تطوراً ملحوظاً في كيفية صياغة علاقاتها مع الآخر في المجتمع نفسه، فدخلت على صعيد النشاط السياسي لدى تلك الحركات مفاهيم جديدة تعبر عن رؤية جديدة لإدارة الحياة الداخلية. فقد أدركت هذه الحركات أن هناك قوى أخرى على الساحة السياسية تعمل ضمن المجتمع نفسه، ولها منطلقاتها الفكرية المختلفة عنها، التي تنعكس على أهدافها ووسائلها.

التفهم لوجود أطراف أخرى والاعتراف بحقها في المشاركة السياسية، قاد تلقائياً إلى أن تصبح المشاركة السياسية جزءاً من ثقافة تلك الحركات، واندمجت في الأنظمة السياسية القائمة عبر الانتخابات، وارتضت أن يكون الشعب محددًا لوجودها ودورها في مؤسسات الدولة أو السلطة.<sup>٦٠</sup> وتبعاً لذلك، أصبح تخفيض سقف الطموحات من قبل كل من يشتغل بالسياسة أمراً بديهياً، لكن هذا لا يعني بالنسبة لهذه الحركات أن تتنازل عن هدفها الأسمى كما ترى بإقامة الدولة الإسلامية، وإنما هي ارتضت لنفسها التكيف مع مجتمعها كي تتفادى مواجهة عنيفة معه.<sup>٦١</sup>

من ارتضى لنفسه السير في الحياة السياسية وفق مبدأ المشاركة السياسية، ممن ينطلق من أيديولوجية إسلامية، وجد في الشريعة ما يجيز له ذلك، وذلك ضمن نقاط عدة:<sup>٦٢</sup>

- الأصل في الأشياء الإباحة: ففي ظل الغياب لدليل قطعي يمنع من المشاركة في المجالس البرلمانية، لا يمكن اعتبار الانضمام إليها مخالفة للشريعة.
- فقه الموازنة: فالناظر إلى مفاصد المشاركة والمصالح المتوقعة منها، سيجد أن هناك مصلحة كبيرة في الدخول للمجالس البرلمانية، مرتبطة بفريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.
- المعقول: فإذا كانت المشاركة في مؤسسات الدولة، وبخاصة البرلمان تعني حصانة لأعضاء المجلس، فإنه قد توفر الحماية للإسلاميين المعارضين، كما أنها تمكنهم من إيصال رسالتهم من خلال أكبر مؤسسة في المجتمع، وطرح البديل الإسلامي.

إضافة إلى المشاركة السياسية في المؤسسة الرسمية من قبل حركات الإسلام السياسي، وضمن رؤية التغيير التدريجي سابقة الذكر، أصبح مفهوم التحالف والائتلاف ضمن الأجندة، ولم يعد الاختلاف في المنطلق الفكري معوقاً لقيام كتل سياسي مشترك ذي أهداف مجمع عليها لتحقيق الصالح العام. وبدأت البرامج السياسية الحكومية مجالاً رحباً للقاء مجمل مكونات المجتمع الفكرية والسياسية، للوصول إلى حد أدنى مشترك لإدارة شؤون الدولة، مع الاحتفاظ بحق المعارضة، ضمن ما يحدده القانون والنظام من دور لها.

التحالف كما المشاركة السياسية، وجد القائلون بجوازه ما يبرر اللجوء إليه، وكون طبيعة الدراسة لا تتيح الخوض في فقه المعاملات الإسلامية، فسيتم الاكتفاء بأهم النقاط التي اعتمد عليها القائلون بجواز التحالف

مع المخالفين سياسياً أو دينياً، وهي عبارة عن أحداث من عهد النبوة، أُجريت فيها الرسول الكريم أحلافاً عدة، منها:<sup>٦٢</sup>

١. حلف الفضول: وهو حلف بين قبائل العرب، شهده النبي الكريم، قبل الرسالة، وأثنى عليه بعدها.
٢. حلف الرسول الكريم مع عمه أبي طالب، من أجل حمايته من أذى قريش.
٣. معاهدة حفظ الحقوق والواجبات بين اليهود والمسلمين، حين هاجر رسول الله إلى المدينة.
٤. حلف الرسول الكريم مع خزاعة، وهو حلف ترتب على صلح الحديبية.

جواز ذلك كان بين المسلمين والمخالفين لهم في الدين، فكيف بمن هم على الملة نفسها؟ بالقياس، يبدو الأمر مقبولاً من الناحية الإسلامية. لكن في ظل الوضع القائم المتمثل بالكيانات السياسية الحديثة، فإن مفاهيم الشراكة السياسية والتحالفات، تتطلب أنظمة ديمقراطية، وبخاصة إذا كنا نتحدث عن تحالفات داخلية من قبيل التحالفات الانتخابية، وبذلك فإن حركات الإسلام السياسي، ستخاطر بموجب جواز المشاركة والتحالف في الكيانات السياسية القائمة، مؤثرة عليها وفقاً لتقلها النابع من قاعدتها الجماهيرية.

هذا بالنسبة للأنظمة الديمقراطية أو تلك التي تطبق الديمقراطية جزئياً وتجري انتخابات، لكن ماذا عن الأنظمة الأخرى التي لا تجري انتخابات؟ أو أن إجراء الانتخابات فيها يشوبه الكثير من الملاحظات التي تشكك في مصداقية النتائج. الأمر بالنسبة لحركات الإسلام السياسي، وبخاصة الإخوان المسلمين، محسوم بمنع أي مواجهة عنيفة مع تلك الأنظمة، والاكتفاء بالعمل السلمي، وهذا بالفعل ما ميز هذه الحركات مؤخراً، والتي دفعت البعض إلى وصفها بالحركات المهادنة للأنظمة الحاكمة وغير الصدامية.

في ظل غياب الانتخابات، كان البديل لدى هذه الحركات هو ما عبر عنه المودودي بالآتي: "الاستمرار في الإصلاح والدعوة والعمل الاجتماعي والمنهج السلمي، حتى وإن اتخذت الحكومات إجراءات قمعية ضدهم، والتحلي بالصبر والهدوء، فإن هذا كفيل بجذب قلوب الناس إليهم، وتأكيد لمصداقية خطابهم لدى الرأي العام، ما سيؤدي إلى انضمام الناس إليهم وزيادة القاعدة الإسلامية في المجتمع، وتنامي الضغط على الأنظمة لتفتح المجال أمام العمل السياسي"<sup>٦٤</sup>؛ أي أن مهادنة النظام الحاكم فيه منفعة للحركة وتوسيع لدائرة مؤيديها.

### مرونة التغيير

الشروع في عملية التغيير لدى هذه الحركات قد يتطلب تقديم أو تأخير أو إعادة ترتيب الأولويات في تحقيق الأهداف التراكمية للتغيير، أو تبديل الأدوات المسخرة للتغيير، وذلك تماشياً مع متطلبات الواقع والبيئة في إطار تكريس العقلانية في إدارة التغيير، بما أن الأدوات والأهداف لا تتعارض مع المنطق الفكري والأيدولوجي لتلك الحركات.

### أهداف التغيير السياسي لدى حركات الإسلام السياسي

الحديث هنا عن حركات تنطلق من أسس أيديولوجية عقائدية، بمعنى أن أهدافها محكومة بتلك المعتقدات ولا مجال لتغييرها، فهي أهداف قطعية النص والدلالة، ومصدرها رباني، وبالنسبة لحركات الإسلام السياسي، فإن هدفاً محددًا بإقامة حكم الله في الأرض هو بوصلتها، وهذا يتطلب دولة إسلامية.

لكن الوصول إلى هذا الهدف، قد تسبقه مراحل أخرى طويلة الأمد، تراها تلك الحركات ممهداً لإقامة حكم الله في الأرض، وبذلك قد تكون مشاريع التغيير السياسي، التي تخوضها بعض هذه الحركات أداة الوصول إلى المراحل الانتقالية، تقود نهايةً إلى مراحل متطورة، كلما تحقق بعضها اقتربت هذه الحركات من هدفها العام.

تحقيق هذا الهدف، يتطلب مراحل سابقة، قد تكون المشاركة في الحكم إحداها، وبالنظر إلى النماذج المعاصرة لوجود الإسلام السياسي في الحكم، نجد أن هنالك أنواعاً عدة يجمع بينها الكثير، إلا أن الفوارق بينها أيضاً واضحة، وحتى لا يبقى الحديث عن تلك الحركات في الإطار النظري، يمكن الاستدلال على الوجه العملي لتلك الحركات من خلال بعض التجارب الحية لها، التي تنوعت ما بين فرصة كاملة للحكم، وما بين مشاركة جزئية فيه.

في هذا الإطار، يمكن الحديث عن ثلاثة نماذج رئيسية بعضها يتقاطع مع ما ورد في هذه الدراسة حول منهجية لحركات الإسلام السياسي، وبعضها الآخر يتعارض أو مختلف في جزئيات تلك المنهجية، وهي تتوزع ما بين انقلاب حاد للوصول إلى الحكم، والثورة الشعبية، والوصول التدريجي. ويمكن إيضاحها في الآتي:

**النموذج الأول:** وهو أبعد النماذج عما طرح في هذه الدراسة من حيث لجوئه إلى التغيير المفاجئ والسريع، والعنف هو أهم أدواته، لكنه يندمج بعدها في مؤسسات الدولة، حين يكون قد بسط قوته عليها، ويمكن الإشارة هنا إلى السودان كأحد الأمثلة العملية في تجربة الترابي والبشير التي تقاطعت مع هذا النموذج في بعض خطوطه. هذا النموذج في التغيير غالباً ما يواجه إخفاقاً واضحاً حين يركز على تطبيق الحدود الشرعية فيما الوضع الاقتصادي آخذ في التدهور، بحيث غلب على المجتمع الطابع الديني، فيما الحقوق السياسية اقتصر على الحزب الحاكم، فغابت التعددية وظهر الفساد السياسي.<sup>٦٥</sup>

**النموذج الثاني:** هو الوصول إلى الحكم عبر ثورة شعبية، والحديث هنا يدور عن التجربة الإيرانية، حين سقط نظام الشاه أمام الثورة الشعبية في العام ١٩٧٩، وكان أهم العوامل التي ساهمت في تحقيق الإسلاميين لانتصارهم، هو اعتمادهم على الجهد الشعبي الذي قادته شخصية الخميني الكاريزمية، الذي أيقن ضرورة المحافظة على الظهير الشعبي

للنظام الجديد، فتوجه للشعب باستفتاء حول هوية دولتهم، فكان الخيار حينها الهوية الإسلامية. وكان جديد إيران حينها هوية إسلامية ضمن نظام جمهوري يحمل في مضامينه معاني المشاركة السياسية.<sup>٦٦</sup>

ونجح الإسلام السياسي في إيران حين وصل إلى الحكم في القيام بنشاطات تنموية ساهمت في تعزيز وجوده، لكن قضايا تأسيس النظام على مبدأ ولاية الفقيه أعطت السلطة الدينية الدور الأكبر فيما بدا على أنه فصل بين كيانين؛ الأول مرجعية دينية، والآخر سلطة سياسية، فعلى الرغم من أن الدستور كفل للشعب أن تدار شؤون البلاد بالاستناد إليه عن طريق الانتخابات والاستفتاءات،<sup>٦٧</sup> فإن طبيعة النظام وسيطرة المرجعيات الدينية عليه أدت إلى تحجيم الهامش السياسي في المجتمع، والتقليل من أثر التعددية السياسية في ضوء ولاية الفقيه ومجلس صيانة الدستور ومجلس مصلحة النظام.

**النموذج الثالث:** وهو الوصول التدريجي للحكم، وهو أقرب ما يكون إلى ما طرحه الدراسة، من حيث اعتماده على منهجية التغلغل والانتشار لدى الإخوان المسلمين، ومن الأمثلة الحية على ذلك نموذج حزب العدالة والتنمية في تركيا، الذي وصل من خلاله الإسلاميون إلى المشاركة في الحكم بعد عقود عدة من سقوط الخلافة العثمانية، ومروا فيها بتجارب عديدة من المشاركة إلى الإقصاء والعزل السياسي.

المميز في تجربة الإسلام السياسي في تركيا، هو:<sup>٦٨</sup>

- قدرته على التعاطي مع صيغة النظام القائمة وانسجامة مع الديمقراطية.
- ظهوره في صيغة وطنية براغماتية.
- تطوير البرنامج السياسي لحزب العدالة والتنمية، بما يراعي الانسجام مع كل المستجدات.
- إعطاء الحزب هامشاً سياسياً للتعاطي مع محيطه الإسلامي والأوروبي بما يضمن له تحقيق أهدافه.



ويلاحظ من خلال الاطلاع على النموذج التركي، أنه تقاطع مع النموذج الذي طرح في هذه الدراسة لحركات الإسلام السياسي في الآتي:

١. التركيز في البداية على التغلغل في المجتمع من خلال النشاط الاجتماعي والعمل الدعوي، وهذا شبيه بشبكة الدعوة لدى الإخوان المسلمين. وقد اعتمد الإسلام السياسي في ذلك على الآتي:<sup>٦٩</sup>
  - الإدخال التدريجي للعلوم الدينية في المدارس، فعلى الرغم من المعارضة العلمانية لذلك، فإنها أدركت أهمية هذه العلوم حتى لأصحاب التوجه العلماني الذين أيقنوا مدى الفراغ الذي خلفته غياب التعاليم الدينية، وخاصة في المجال الأخلاقي.
  - دور القرآن الكريم التي انتشرت بشكل واضح، إضافة إلى المدارس الخاصة، وإن كان الإشراف الحكومي عليها موجوداً.
  - المراكز النسوية، وبلغت ما يقارب ٣ آلاف مركز.
٢. سلمية المنهج الذي اتبعته حركات الإسلام السياسي التركية على الرغم مما تعرضت له من إقصاء.
٣. الانتقال التدريجي للعمل السياسي.
٤. ابتعاد حزب العدالة والتنمية عن فكرة الانقلاب الاجتماعي، وظهوره منسجماً مع علمنة المجتمع.
٥. التطبيق الكامل لمفاهيم الشراكة السياسية والتعددية، على الرغم مما يقيدده من تدخل للجيش في العمل السياسي.<sup>٧٠</sup>
٦. طموح النموذج التركي يتعدى المشاركة الجزئية في الحكم، فهو يطمح للوصول إلى مؤسسة الرئاسة بعد أن بسط نفوذه في البرلمان والحكومة.<sup>٧١</sup>



## الفصل الثالث

التغيير السياسي لدى حركة " حماس "



## الفصل الثالث

### التغيير السياسي لدى حركة " حماس "

#### أهدافه

على الرغم من الإشارة السابقة إلى ما تمثله حركة المقاومة الإسلامية " حماس " من امتداد فكري لحركة الإخوان المسلمين، فإنها تميزت عنها بخصوصية بيئتها، بما تشمله من ظرف مكاني وزماني، فأهداف حركة المقاومة الإسلامية " حماس " من التغيير السياسي، وضمن المحدد الزماني لهذه الدراسة، يضم خطوطاً عامة عدة، هي في نصها الحرفي لم تجد لها مكاناً في الأدبيات الرسمية للحركة، وإنما يفهم ضمناً من خلال أسس التغيير ومنهجه ومبرراته ماهية أهم الأهداف.

في هذه الدراسة لن يتم تكرار أهداف " حماس " التقليدية، وما أفردت له جزءاً في ميثاقها وبياناتها، أو ما تشترك فيه مع حركة الإخوان المسلمين من أهداف ومنهجية تنطلق من بعد ديني عقائدي، وأسس فكرية واحدة؛<sup>٧٢</sup> بمعنى دراسة لأهداف التغيير السياسي ضمن المحددات الزمانية والمكانية، المستقاة بالطبع من الرؤى الإستراتيجية، والأسس الأيديولوجية للحركة.

أهمية هذا الطرح، هو الجدلية والإشكالية التي تثيرها ملامح هذه المرحلة - ما بعد المشاركة في الانتخابات التشريعية الفلسطينية ٢٠٠٦ - من أن بعض أهدافها قد يكون في ظاهره تناقضا مع المنطلقات الأيديولوجية، أو هو كذلك. وعلى أقل تقدير قد لا يكون الرابط بين ما هو آني وإستراتيجي للحركة ميزته الواضح. وفي أحيان أخرى، قد يكون بعض أهداف هذه المرحلة بالنسبة لحركة "حماس" يضاعف من قدرتها على الاستمرار في هدف هو مبدئي في مسيرتها. هذه الإشكاليات ستعالجها الدراسة في الجزء التالي من هذا الفصل، من خلال تناولها لتحديات مشروع "حماس" في التغيير السياسي.

إن التغيير السياسي الذي تسير فيه الحركة، يأخذ في إطاره العام أربعة محاور رئيسية، أولها تغيير النظام السياسي الفلسطيني، وبصورة أدق طبيعة عمل النظام السياسي الفلسطيني. ثاني هذه الأهداف تغيير أسس مرجعية السلطة، وثالثها، تغيير أسس وطبيعة عمل منظمة التحرير الفلسطينية، ورابعها صياغة معالم جديدة للعلاقة مع إسرائيل، (الهدنة). الافتراض سابق الطرح بشأن محاور التغيير لدى حركة "حماس" عززه إقرار أحد مستشاري مؤسس الحركة -الراحل أحمد ياسين- للباحث بصدقية ذلك الافتراض وملاسته لطموح الحركة.<sup>٧٣</sup>

### محاولة لتغيير أسس النظام السياسي الفلسطيني

منذ أن بدأت انتفاضة الأقصى لم تشهد الساحة الفلسطينية تحولات جذرية تساهم في إعادة صياغة العمل الوطني ضمن رؤى جديدة متفق عليها فلسطينيا، إلى أن بدأت حملة الاغتيالات التي شنتها إسرائيل ضد رموز حركات المقاومة الفلسطينية، وكان أبرزها اغتيال الشيخ أحمد ياسين والدكتور عبد العزيز الرنتيسي أبرز قادة "حماس" داخل فلسطين. هذه الموجة من الاغتيالات وما تبعها من إقصاء عرفات إلى أن غاب نهائيا كأحد أقطاب السياسة الفلسطينية بعد وفاته، وما توازي مع هذه الأحداث من إثارة ملفات الفساد والمطالبة بالإصلاح

داخلياً وخارجياً، إلى أن وصلت التطورات ذروتها بانسحاب إسرائيل من قطاع غزة وبعض مناطق الضفة، بالتزامن مع موجة الانتخابات المحلية التي أظهرت تقدم حركة " حماس "، وانطلاق الحوار الفلسطيني الداخلي، كل ذلك شكل البيئة والخلفية لظهور بوادر التغيير في ملامح النظام السياسي الفلسطيني.

بيئة مواتية لنظام سياسي جديد:

حتى يتسنى فهم هذه التطورات باعتبارها صانعة مستقبل العمل الوطني، ومؤسسة لنظام سياسي فلسطيني بلامح جديدة، يمكن إلقاء الضوء على هذه التطورات، والبدائية حسب تسلسلها الزمني تعود إلى موجة الاغتيالات التي شهدتها حركة المقاومة الإسلامية " حماس "،<sup>٧٤</sup> فمع بداية الحديث عن تنامي شعبية " حماس " في الأوساط الفلسطينية، واجهت الحركة الضغوطات الدولية، وبخاصة بإدراجها على لائحة الإرهاب الأمريكية والأوروبية، وتصعيد إسرائيل من هجماتها ضد الحركة. هذا ما دفع الحركة في تلك الفترة إلى إعادة ترتيب عملها الداخلي وفق ما يحقق لها الحفاظ على تواجدتها في الساحة الفلسطينية، دون أن تواجه المزيد من الخسائر.

إعادة الترتيب تلك، مثل عدم الإعلان عن اسم القيادة الجديدة لـ " حماس "، وتعيين ناقلين إعلاميين، قللت من خسائر حركة " حماس "، إلا أنها لم تثنها عن التفكير في طريق جديد يوفر لها الحماية وتضمن من خلاله تنفيذ برامجها السياسية والاجتماعية. هذا التفكير بدأ يظهر للعلن بعد وفاة عرفات، وهنا التطور الثاني، فمع غياب عرفات تزايدت الضغوط على السلطة لتقديم مزيد من التنازلات للطرف الإسرائيلي، هذا التطور دفع بـ " حماس " -حسب قاداتها- نحو المشاركة في العمل السياسي بما يحمي الحركة من تغييب برامجها عن الساحة الفلسطينية، ويقوي من صمود السلطة أمام الضغوط التي تواجهها، وبخاصة بعد غياب عرفات، وهذا ما أكده محمد غزال عضو القيادة السياسية لحركة " حماس "

عندما أوضح أن غياب عرفات وإعادة انتخاب بوش لفترة ثانية، قد يؤدي إلى ضغط متزايد على السلطة، و"من هنا وجدت "حماس" أن وجودها في العملية السياسية بحد ذاته قد يساعد على تشكيل حصانة لحماية الثوابت الفلسطينية، وللوقوف أمام أي انحراف".<sup>٧٥</sup>

إضافة إلى العوامل سابقة الذكر التي شجعت "حماس" بالدخول إلى معترك الحياة السياسية، فإن إثارة ملفات الفساد وحالة التذمر التي أبداهها الشارع الفلسطيني اتجاه هذه القضية، حتم على "حماس" أن تطرح بدائلها على الشارع، فحاولت إظهار واقعيته في تعاطيها مع هموم الشارع الفلسطيني، وأعلنت مشروعها الخاص في التغيير والإصلاح، وبدأت مشاركتها في الانتخابات الفلسطينية، معتبرة إياها خطوة أولى في ذلك المشروع. مجموعة من العوامل التي كانت سائدة قبيل الانتخابات المحلية الفلسطينية، ساعدت "حماس" في أن تكون الأوفر حظاً في الحصول على ثقة الناخب الفلسطيني في تلك الانتخابات،<sup>٧٦</sup> لتشكل النتائج التي حققتها "حماس" في الانتخابات المحلية دافعاً جديداً نحو مزيد من المشاركة في العملية السياسية.

هذه التطورات لم تكن الأبرز في تلك الفترة الزمنية، بل كان الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة هو بداية التحول في طبيعة عمل بعض فصائل المقاومة، وعلى رأسها "حماس". هذا الحدث وإن ولد إشكاليات كثيرة في طرح الأسباب التي دفعت إسرائيل إلى الانسحاب، فكل جهة حاولت تبني هذا الإنجاز على أنه نتيجة لصمودها؛ سواء على المستوى السياسي وهذا ما أرادته السلطة، أم على مستوى المقاومة وهذا ما أرادته "حماس" ومعها فصائل المقاومة، لكن دون الخوض في أسباب الانسحاب الإسرائيلي، التي يمكن إجمالها في البيئة الدولية والوضع الإسرائيلي الداخلي والعامل الفلسطيني،<sup>٧٧</sup> فإن إعلان "حماس" أن هذا الانسحاب هو إنجاز للمقاومة ترتب عليه استحقاق جديد عند هذه الحركة، وهو كيفية التعاطي مع هذا الانسحاب؛ فلا مجال الآن للابتعاد عن إدارة الأراضي المحررة إذا كان الفضل في التحرير يعود لها، أي



أن قبول " حماس " المشاركة في إدارة الحياة السياسية الداخلية، يأتي كاستكمال لمشروعها في المقاومة.

وبما أن الفصائل الفلسطينية، وإن حاول كل منها نسب الفضل في الانسحاب لبرنامجها، لم تنكر فضل الآخرين، وكان لزاماً عليها أن تسعى لعمل موحد لمواجهة التطورات الجديدة، فجاءت المطالبة بالحوار الفلسطيني الفلسطيني، الذي توج باتفاق القاهرة الذي رسم طبيعة العمل للمرحلة القادمة، وكان أبرزها الاتفاق على إجراء الانتخابات التشريعية،<sup>٧٨</sup> هذا الانتقال من حصر دور الفصائل الفلسطينية في مقاومة الاحتلال إلى مرحلة جديدة تساهم فيها في إدارة الحياة السياسية واليومية، التي كانت نتاجاً للانسحاب الإسرائيلي والحوار الداخلي، إضافة إلى العوامل سابقة الذكر، ساهمت في صياغة وضع جديد يمكن أن يبنى عليه نظام سياسي جديد، بدأ يتبلور فور انتهاء الانتخابات التشريعية التي أوصلت حركة " حماس " إلى سدة الحكم.

إشكاليات نظام قديم محفزات لجديد منتظر:

في غمرة هذه التطورات، التي كان آخرها تولي " حماس " الحكم، دفعت بالكثيرين للحديث عن نظام سياسي فلسطيني جديد، متزامناً هذا الطرح مع تساؤلات كثيرة حول ملامح النظام الوليد وما هي ميزاته أو إشكالياته؟ وتنطلق هذه التساؤلات من تخوف نابع من احتمالية تأثر النظام السياسي بإشكاليات سابقة ومتأصلة في جسم النظام السياسي الفلسطيني. ومن الممكن أن تكون من أبرز العقبات أمام صناع القرار في المرحلة المقبلة، لكن إذا ما تم تجاوز هذه الإشكاليات وحلها، وبخاصة أنها واضحة للجميع، يمكن أن يحدث نقلة نوعية في الأداء السياسي الفلسطيني.

في الفصل المفاهيمي، أشير إلى أن وعياً بالواقع السياسي، ووعياً بما يجب أن يكون عليه، هو المحفز الأساس نحو تغيير سياسي قوي. فلسطينياً، وجزئياً في ما يخص موضوعة النظام السياسي، تكشف

على مر السنين جملة من السمات بلورت صورة ذلك النظام، مشكلة في الوقت ذاته دوافع نحو نظام بسمات جديدة متجاوزة سمات سابقه، يمكن إيضاح أهمها في الآتي:

#### الغموض في الأدوار:

أبرز تلك الإشكاليات هي الغموض في الأدوار بين السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية، وقبل البدء في إيضاح هذه الإشكالية، يمكن المرور على مفهوم النظام السياسي الفلسطيني. وبشكل عام، فإن مختلف الاتجاهات السياسية والفكرية والمؤسسات الفلسطينية - العاملة على الساحة السياسية جميعاً تشكل النظام السياسي الفلسطيني، وبخاصة أن لكل منها امتداده الجماهيري العريض في الشارع الفلسطيني.<sup>٧٩</sup>

وهذا يتواءم مع التعريف السائد للنظام السياسي بأنه الإطار الذي تدور فيه مجمل التفاعلات الناجمة عن العلاقات القائمة بين المؤسسات والأحزاب السياسية والمنظمات وجماعات المصالح والضغط، والأفراد، ضمن محددات عدة أهمها الدستور، والقوانين، والانتخابات في بعض الأنظمة الديمقراطية، أو محدد القوة في أنظمة أخرى، ضمن دورة متكاملة بين هذه التفاعلات والسياسات المتخذة.<sup>٨٠</sup>

هذه الحالة من التمايز بين مكونات النظام السياسي، خلقت نوعاً من التضارب والتناقض في العمل الفلسطيني، وبخاصة أن جزءاً من هذه المكونات عمل ولفترة غير بسيطة خارج المؤسسات الرسمية للسلطة والمنظمة. وتعدى الأمر ذلك للوصول إلى حالة من التضارب بين عمل السلطة والمنظمة، وإشكالية من يمثل من، ومن يعبر عن الإرادة الوطنية الفلسطينية، ومن من الأطراف السابقة يمتلك شرعية تقرير مصير الشعب بأكمله.<sup>٨١</sup>

تبلورت هذه الإشكالية وظهرت في أجلي صورها، في الخلط بين صلاحيات المنظمة وصلاحيات السلطة، فبدأت حالة من الإبهام

والتعويم في المسميات، فيشهد مثلاً اجتماع للقيادة الفلسطينية، يضم وزراء من السلطة وأعضاء من المنظمة، ويتخذ قرارات تندرج ضمن صلاحيات السلطة فقط، والعكس صحيح، بما يلفت الانتباه حول الإطار الدستوري الذي ينظم عمل المؤسسات السياسية،<sup>٨٢</sup> لكن هذه الإشكالية بقيت مدفونة تحت الرماد، لعامل أساسي وهو أن الطرف المسيطر على السلطة هو نفسه المسيطر على المنظمة، وهنا نقصد حركة " فتح "، وعلى وجه التحديد قيادة " فتح " .

هذا التغاضي عن الخلط بين المنظمة والسلطة نتيجة التوافق بين من يدير المنظمة والسلطة، لم يعد ممكناً بعد مجيء الانتفاضة الثانية، فـ " فتح " التي تدير السلطة والمنظمة، لم تعد في حالة من التوافق الداخلي تساعدها على التغاضي عن الازدواجية في عمل السلطة والمنظمة، كل على حساب الآخر، ولعل الخلاف الذي أثاره فاروق القدومي حول قضية التمثيل الخارجي يبين هذه الإشكالية،<sup>٨٢</sup> أضف إلى ذلك بروز قوى المعارضة، وبخاصة " حماس " بدعم جماهيري غير مسبوق في الانتفاضة، يدفع نحو وضع علامات استفهام حول استخدام مفهوم " القيادة الفلسطينية "، فهل القيادة الفلسطينية هي قيادة السلطة والمنظمة؟ وأين قيادة المعارضة في ذلك الوقت من هذه المعادلة؟

من هذه النظرة لواقع النظام السياسي الفلسطيني، يمكن الانطلاق نحو دخول أبرز قوى المعارضة وهي حركة " حماس " إلى السلطة، لتغير موازين النظام السياسي الفلسطيني، ليس باختلاف أطرافه، وإنما باختلاف أدوارهم، فإذا كان الحديث يدور عن توافر وتوافق بين المنظمة والسلطة، لم يعد من المنطقي طرحه اليوم، فقيادة السلطة الآن ليست قيادة المنظمة، وعلى ذلك فإن تحديد الصلاحيات وضبطها بين كلا الطرفين أصبح أمراً تفرضه ضرورات الشراكة السياسية.

قد يكون الحل الأوفر حظاً في التطبيق هو دخول حركة " حماس " إلى المنظمة، وهذا ما أعلنت عنه " حماس " لكن بشروطها التي تتطلب إعادة هيكلة المنظمة بأسس جديدة، تعكس الحالة الجديدة للشارع

الفلسطيني، لكن هذا الدخول لا يغني عن ضبط العلاقة بين المنظمة والسلطة، إذ أن دخول "حماس" إلى السلطة لم يثر قضية العلاقة بين المنظمة والسلطة فحسب، وإنما بين قيادة السلطة نفسها، وهي كيفية الموازنة بين الحكومة الفلسطينية، ورئاسة السلطة ببرنامج "فتح"،<sup>٨٤</sup> الذي كاد أن يوصل المنطقة إلى حرب أهلية حتى جاء اتفاق مكة ليبدأ الحديث عن حكومة وحدة وطنية.

الاتفاقيات الموقعة وأثرها على العمل البرلماني:

في ظل نظام سياسي ديمقراطي تحدد ملامحه الانتخابات، يكون العمل النيابي والتشريعي هو الجزء المعبر عن تلك الديمقراطية، والأقدر على تصويرها، وفي النظام السياسي الفلسطيني من المفترض أن يكون للمجلس التشريعي تلك القدرة على تصوير الديمقراطية. إلا أنه ومنذ لحظة عمله الأولى عانى من إشكاليات عدة أهمها: القيود التي فرضتها الاتفاقية المرحلية؛ سواء في الصلاحيات أو الولاية، أم علاقته مع السلطة التنفيذية.<sup>٨٥</sup> فما زال المجلس التشريعي يفتقد للصلاحيات التشريعية، ونظام رقابة على السلطة التنفيذية لتقيد بما يقره المجلس.

وعلى الرغم من أن للمجلس القدرة على حجب الثقة عن الحكومة، فإن هذا النظام لم يكن فعالاً بسبب سيطرة اللون الواحد على السلطتين التنفيذية والتشريعية، وهذا ما أسهم أيضاً في غياب المفهوم العملي للتعددية السياسية والشراكة عن النظام السياسي الفلسطيني.

إضافة إلى ذلك، فإن المجلس التشريعي حرم من نقاش العديد من القضايا الجوهرية التي تمس مصير الشعب الفلسطيني، لأنها - وحسب الاتفاقية المرحلية - لا تندرج ضمن صلاحيات المجلس، الذي لم يطلق عليه اسم (المجلس التشريعي) في إطار هذه الاتفاقيات. على هذه الأسس، تحددت "ولاية المجلس التشريعي ومسؤولياته وصلاحياته، الأمر الذي شكل عامل كبح قوي لعمله، هذا فضلاً عن تهميش السلطة التنفيذية لدور هذه المؤسسة ومكانتها، وغموض العلاقة الدستورية

بينها وبين السلطة التنفيذية " <sup>٨٦</sup>، إضافة إلى بقاء المجلس بلون واحد فقط، ما غيب جسم المعارضة كمكون أساسي لأي برلمان. <sup>٨٧</sup>

وعلى الرغم من أن المجلس التشريعي لم يسمح له بنقاش القضايا المفصلية والمهمة في العملية السلمية، وحتى في القضايا التي يسمح بها أو سلو، فإن أعضاء المجلس التشريعي وخارج إطار عملهم البرلماني شاركوا في الكثير من النشاطات الخاصة بعملية المفاوضات، فمثلاً كان رئيس المجلس التشريعي الأسبق أحمد قريع يترأس في كثير من الأحيان الوفد المفاوض للجانب الإسرائيلي، <sup>٨٨</sup> وهذا ساهم في عدم طرح قضايا التفاوض للنقاش في التشريعي، وأدى إلى انشغال أعضاء المجلس عن الكثير من القضايا ذات العلاقة المباشرة مع جمهور الناخبين.

لم تقتصر الإشكاليات التي عانى منها المجلس السابق على تقييد الاتفاقيات الفلسطينية الإسرائيلية له، بل إن المجلس التشريعي وفي كثير من الأحيان لم يلتزم باللوائح والأنظمة التي تسير عمل المجلس التشريعي؛ كالقواعد التي تحكم عمليات التصويت والنقاش، وعمل اللجان التابعة للمجلس، ومن الأمثلة على مخالفة أعضاء المجلس اللوائح الداخلية للمجلس، أن بعض أعضاء المجلس السابق تقلدوا مناصب تنفيذية عليا، ومنهم من عمل مستشاراً للرئيس، أو حتى في الوفد المفاوض لإسرائيل، وهذا ما يخالف المادة ٩٨ من النظام الداخلي للمجلس، وظهرت حالات أخرى من المخالفات مثل ترؤس أحد الوزراء لإحدى لجان المجلس التشريعي كلجنة الأراضي ومقاومة الاستيطان، وهذا يخالف المادة ٥١ من النظام الداخلي. <sup>٨٩</sup> هذه الحالة التي اتسم بها المجلس التشريعي الفلسطيني تكفي لأن تعكس الصورة كاملة لمؤسسات السلطة كافة.

في بداية طرح الإشكاليات التي من الممكن أن تواجه النظام السياسي الناشئ، تبين الجزء المتعلق بالإشكاليات التي ورثها النظام الناشئ عن السابق، لكن هذا لا ينفي أن لهذه المرحلة بمعطياتها الجديدة آثارها الخاصة على قدرة النظام السياسي الناشئ على القيام بمهامه

وتحقيق برامجها، والمقصود هنا قدرة كتلة التغيير والإصلاح -التي تمثل "حماس" - على تحقيق برامجها في ظل جملة من التحديات التي قد تواجهها، أو أنها واجهتها بالفعل. وبشكل عام، فإن كتلة التغيير والإصلاح؛ سواء في عملها البرلماني، أم داخل مجلس الوزراء، تواجه بالإضافة إلى الإشكاليات الموروثة، جملة من التحديات الداخلية والخارجية سيتم تناولها لاحقاً في هذا الكتاب.

من الطبيعي في مثل هذه الحالة أن تكون أهداف حركة "حماس" فيما يتعلق بهذه الجزئية هي التخلص من تلك الإشكاليات، فإذا كانت تلك الإشكاليات سابقة لوجود "حماس" في المؤسسات الرسمية الفلسطينية، فإن وجودها الجديد يتوقع منه أن يحمل آليات تغيير مثالب سابقه، وإلا لن يكون لدخول "حماس" إلى مؤسسات السلطة، والمنظمة لاحقاً، أثر عملي يعكس وجودها.

### تغيير مرجعية السلطة

"أولاً. تكلف اللجنة التنفيذية بمنظمة التحرير الفلسطينية بتشكيل مجلس السلطة الوطنية الفلسطينية في المرحلة الانتقالية من عدد من أعضاء اللجنة التنفيذية، وعدد من الداخل والخارج. ثانياً: يكون السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية رئيساً لمجلس السلطة الوطنية الفلسطينية".<sup>١٠</sup> كان هذا هو نص القرار التأسيسي للسلطة الفلسطينية الصادر عن المجلس المركزي لمنظمة التحرير بتاريخ ١٢/١٠/١٩٩٣. لم يكن مجرد قرار لإنشاء السلطة، بل للتأكيد على أنها تستند إلى مرجعية واحدة هي منظمة التحرير.

اعتبار منظمة التحرير مرجعية السلطة، يعني تلقائياً أن السلطة ستكون محكومة بما التزمت به منظمة التحرير، وهذا ما يعيدنا إلى إشكاليات الاتفاقيات الموقعة في ظل الدخول في عملية التسوية مع إسرائيل، وأثرها على عمل مؤسسات السلطة. هذا الأمر دفع البعض إلى اعتبار السلطة الفلسطينية قائمة على مرجعية غير شرعية هي اتفاق أوسلو.

فكان موقف حركة الجهاد الإسلامي و " حماس " رافضاً للاعتراف بها في بادئ الأمر، ورافضاً للمشاركة في مؤسسات السلطة، وبرز هذا الموقف في رفض المشاركة في انتخابات العام ١٩٩٦، لأن المشاركة فيها كانت تعني تكريس اتفاق أو سلو من وجهة نظر " حماس " <sup>٩١</sup>.

في هذه الأثناء -أي بعد تشكيل السلطة الفلسطينية- كانت المنظمة في تراجع، وكانت تشهد تهميشاً متزايداً بالتزامن مع نفوذ السلطة الجديدة، نفوذ المنظمة لم يتقلص فقط على صعيد إدارة المؤسسات الفلسطينية، بل إن ملف التسوية الذي بدأته أخذ ينتقل شيئاً فشيئاً إلى السلطة الفلسطينية، وبخاصة مع بدء الانتفاضة الثانية، حيث جاءت أبرز خطط التسوية وهي خطة خريطة الطريق لتتم عبر رئيس الحكومة الفلسطينية. وتجلّى هذا التهميش عندما استحدثت السلطة الفلسطينية في حكومتها السادسة حقيبتين جديدتين إلى جانب رئاسة الوزراء، هما المفاوضات وأسندت إلى صائب عريقات، والشؤون الخارجية وأسندت إلى نبيل شعث، <sup>٩٢</sup> وبذلك سحب النفوذ من الدائرة السياسية للمنظمة.

بالعودة إلى الموضوع الأساس في هذه الجزئية، سنجد أن التغيير السياسي الذي تنشده " حماس " بخصوص مرجعية السلطة، كانت بدايته العملية بالانتفاضة الثانية، فتزايد حدة التوتر في الانتفاضة، واستخدام العنف من قبل الطرفين، وتعرض مؤسسات السلطة على وجه الخصوص للاعتداءات الإسرائيلية، إلى الحد الذي وصلت به الآلة الإسرائيلية لتحاصر رئيس السلطة آنذاك، كل هذه الأحداث مكنت " حماس "، وهيات لها الفرصة لأن تبرهن هي وغيرها، ك " الجهاد الإسلامي " على أن الاتفاقيات الموقعة قد تداعت وانهارت.

استمر مسلسل تقويض مؤسسات السلطة الفلسطينية، إلى جانب تلاشي دور المنظمة تدريجياً، حتى غاب عن رئاسة السلطة الراحل ياسر عرفات. فدخل إلى ساحة الضعف، عضو جديد تمثل في حركة " فتح "، فبدأ المثلث المسيطر -المنظمة، و " فتح "، والسلطة- في وضع

مأزوم، متلازم مع إيقان شعبي بفشل اتفاقيات التسوية في جلب الأمن والسلام، في ظل بروز متسارع لحركة "حماس" على ساحة المقاومة والعمل الاجتماعي في ظل الانتفاضة.

يبدو أن "حماس" في تلك الفترة قد قرأت الشارع جيداً، بل واستوعبت الدرس فقررت المشاركة في الانتخابات المحلية، معلنة نيتها دخول الانتخابات التشريعية. نتائج الانتخابات المحلية، لم تدفع "حماس" للتردد كثيراً في قرارها بالمشاركة في الانتخابات التشريعية. لكن التردد انتابها من أمر آخر، كانت مرجعية السلطة وكذا الانتخابات هي محوره. "حماس" رفضت مشاركة "فتح" في انتخابات العام ١٩٩٦، مبررة بأوسلو رفضها ذلك. الآن هي مشاركة في السلطة نفسها، ما الجديد لدى "حماس"؟ أصرت "حماس" على أن الانتفاضة الثانية جيت ما قبلها،<sup>٩٢</sup> ساعدها في ذلك تصريحات شبيهة، كانت إسرائيلية المولد،<sup>٩٤</sup> وما رافقها من عدوان عسكري على مناطق السلطة الفلسطينية.

أصرت "حماس" على رؤيتها لواقع السلطة هذا، وبدأت وبشكل غير مباشر، تغييراً يظنه الباحث مبرمجاً، ومتدرجاً في طريق تغيير مرجعية السلطة. وحتى لحظة كتابة هذه السطور، كانت "حماس" قد حققت ثلاث مراحل مفصلية في مجمل النظام السياسي الفلسطيني، ساهمت بشكل واضح في إدراج أسس جديدة تقوم عليها السلطة وانتخاباتها، غير تلك التي حددتها اتفاقات التسوية، والمراحل الثلاث تنضح في الآتي:

البداية مع اتفاق القاهرة:

اتفاق القاهرة في آذار من العام ٢٠٠٥، الذي جاء بعد جولات حوار متسلسلة، نظر إليه كمحدد إداري لانتخابات العام ٢٠٠٦ من قبل العديد من الجهات، وقد شاركت "حماس" بقوة في جولات الحوار السابقة لذلك الاتفاق، ولم تكن نظرة "حماس" إلى هذا الاتفاق مطابقة لنظرة الجهات الأخرى. كان الاتفاق بالنسبة للحركة أكثر عمقا من كونه ممهداً لانتخابات تشريعية.



برهان هذا الإدعاء حديث مقتبس من مقابلة أجراها الباحث مع أحد قادة " حماس " السياسيين عقب فوزهم في الانتخابات، -كان الحديث رداً على استفسار للباحث حول مشاركة " حماس " في سلطة مرجعيتها أو سلو- جاء في الرد ما يلي: " هذا الكلام غير دقيق فعلى الرغم من أن أو سلو خلق وقائع على الأرض، فإن الانتخابات التي جرت مؤخراً لا تأتي في إطار أو سلو. الانتخابات الأخيرة جرت وفقاً لاتفاق القاهرة فقط، ونحن نرى أن اتفاق القاهرة نفى أو سلو، كما أن الطرف الآخر في اتفاق أو سلو وهو إسرائيل أعلن مراراً أن أو سلو قد انتهت، وأنا أستطيع أن أبين لك أن الانتخابات الأخيرة جرت وفق اتفاق القاهرة وليس أو سلو " .<sup>٩٥</sup>

كان جزء مهم من بيانات القيادي في " حماس " لإثبات مرجعية جديدة للسلطة غير أو سلو، هو ذلك الذي ظنه البعض مجرد توافق حول إدارة العملية الانتخابية للمجلس التشريعي الفلسطيني. استحقاقات أو سلو تقول إن هناك انتخابات في العام ٢٠٠٠، لم تجر تلك الانتخابات، في دلالة على انتهاء أو سلو، الرأي هنا للقيادي في " حماس ". تبعه اقتباس من بعض ما جاء في الاتفاق حول كيفية إجراء الانتخابات، وفق أسس جديدة خالفت ما رشح عن أو سلو، كانت زيادة عدد أعضاء المجلس التشريعي إلى ١٣٢ عضواً، وتغيير نظام الانتخابات من الأغلبية إلى مختلط، بحيث ينتخب نصف الأعضاء عن طريق الدوائر وبالقوائم نصفهم الآخر،<sup>٩٦</sup> هي دلائل " حماس " على أن مشاركتهم في الانتخابات تستند في مرجعيتها إلى توافق وطني توج باتفاق القاهرة.

لم تكن البنود الخاصة بتنظيم الانتخابات هي الأبرز في ذلك الاتفاق، فالتأكيد على حق المقاومة وعودة اللاجئين، إضافة إلى بند خاص متعلق بإصلاح منظمة التحرير التي ينظر إليها كمرجعية للسلطة،<sup>٩٧</sup> كلها خطوات عملية تنبئ بواقع جديد سيشهده النظام السياسي الفلسطيني، قوامه الأساس محددات جديدة تحكم العمل السياسي الفلسطيني، ميزتها التوافق الوطني، وقوتها الشراكة السياسية.

على هذا الأساس جرت الانتخابات التشريعية الفلسطينية، أساس رأته "حماس" مختلفاً تماماً عما كان عليه الحال في انتخابات العام ١٩٩٦. ويبدو أن اختلاف الحال الذي رأته "حماس" بين العمليتين الانتخابيتين لم يكن مقتصرًا على الأسس والآليات، كان الاختلاف الأبرز هو ما أفرزته انتخابات العام ٢٠٠٦ من نتائج. وكانت النتيجة فوز كتلة التغيير والإصلاح التابعة لحركة "حماس"، حيث حصلت على ٧٦ مقعداً في المجلس التشريعي.<sup>٩٨</sup> "حماس" خارج المنظمة، ولها ميثاقها المغاير.

في هذه الأثناء عادت الإشكاليات من جديد، كانت "فتح" ترى في المنظمة حاضنتها الوحيدة، بدأت بمحاولة الربط بين برنامج الحكومة والتزامات المنظمة، وبدأ الحديث عن برنامجين: أحدهما للرئاسة وثنانيهما للحكومة وكلاهما منتخبان. كان الخيار الأكثر منطقية أن يتم التوافق على صيغة جديدة لإدارة مؤسسات السلطة دون تفرد أو إقصاء أي من البرنامجين. مرت العلاقة بين الطرفين - "حماس" و "فتح" - بحالة من الاحتقان تفاوتت في حدتها سياسياً وميدانياً، وبالتزامن مع الأزمة الداخلية كان الضغط الدولي مستمراً باستمرار الحصار الاقتصادي والسياسي.

خطوة تالية مع وثيقة الوفاق الوطني:

ابتدأت القوى السياسية حوارها في رام الله وغزة، تحت ضغط عاشته "حماس" في تلك الأثناء داهمها من ثلاث جهات: أولاهها، استمرار الحصار الاقتصادي وتدهور أحوال المواطن في ظل حكمها، وثنانيتها مبادرة من الأسرى تتعارض في أجزاء منها مع مبادئ "حماس"،<sup>٩٩</sup> وثالثتها حوار يناقش مبادرة الأسرى محدود بسقف زمني آخره استفتاء افتتح أبو مازن ذلك الحوار بالإعلان عنه.<sup>١٠٠</sup>

صورة القوى الفلسطينية كانت تشير إلى أن "حماس" هي الأكثر إرهاقاً نتيجة للضغوط ثلاثية الأبعاد سابقة الذكر، والتفاوض الداخلي

حول وثيقة الأسرى كان مستمراً. يبدو أن الإرهاق الذي كانت تعيشه " حماس " لم ينعكس على ما حققته من نتائج في تفاوضها على تلك الوثيقة، كانت " حماس " في ظل كل العوامل الدافعة للخسارة تسير بنظرية (game win-win)؛<sup>١١</sup> أي لعبة دون طرف خاسر. فلم تكن خسارة أي طرف فلسطيني تعني انتصاراً لآخر، لكن سياسة الحوار بين القوى الفلسطينية، كانت تدفع إلى أن يحقق الجميع بعض أهدافه ويتنازل عن بعضها، في إطار توافقي.

ظهرت النتائج في صيغة وثيقة جديدة، هي وثيقة الوفاق الوطني، هذه الوثيقة، وإن اعتقد البعض بداية أنها صيغة شكلية أخرى لما صدر عن الأسرى، فإنها الخطوة التالية لسابقتها المتمثلة باتفاق القاهرة، نحو سعي " حماس " للتأسيس لمرجعية جديدة للسلطة الفلسطينية، ومنطق جديد لإدارة المؤسسات الفلسطينية.<sup>١٢</sup>

الوثيقة التي شملت ١٨ بنداً، ووقعت عليها جميع الفصائل ما عدا حركة الجهاد الإسلامي التي وقعت بتحفظ، وإن لم تكن مخرجاً يتمتع بالديمومة من الاحتقان والخلاف السياسي الذي اتسمت به تلك المرحلة، نتيجة لأمر عدة، كانت صياغة البنود بطريقة تقبل التفسير حسب الرغبة الفصائلية أهمها،<sup>١٣</sup> إلا أنها شكلت بالنسبة لـ " حماس " خطوة عملية نحو مشروعها في التغيير السياسي، فهي وإن أُجبرت - والمقصود هنا " حماس " - على التفاوض حول وثيقة الأسرى، فإنها استطاعت إدخال تعديلات عليها ضمنت من خلالها انسجام بنود تلك الوثيقة مع مبادئها، وضمنت إجماعاً فصائلياً عليها كونها كانت مطلباً للطرف الآخر.

وبالعودة إلى بنود الوثيقة، يمكن الإشارة إلى النقاط البارزة التي تتضح فيها رؤية " حماس ": إضافة إلى الخطاب الوطني العام بالتأكيد على النضال وإزالة المستوطنات والجدار وحق الحرية والعودة والاستقلال، فإن الوثيقة في بندها الأول أكدت ضرورة إقامة الدولة على حدود العام ٦٧، حتى هذه الكلمات يبدو الصوت الحمساوي منخفضاً، لكن إلحاق

البند الأول بجملة تؤكد أن هذه الأمور مستمدة من الحق في أرض الآباء والأجداد، إضافة إلى المواثيق الدولية والقانون الدولي، تظهر مرجعية أخرى -ليس للسلطة فحسب، بل للمؤسسة الوطنية باختلاف تسمياتها- غير الاتفاقات الموقعة مع الجانب الإسرائيلي، وهذا ما أرادت "حماس".

جاء البند الثاني في وثيقة الوفاق الوطني ليؤكد على اتفاق القاهرة وضرورة تطبيقه، وبخاصة ما يتعلق بإصلاح منظمة التحرير وتفعيلها، حيث أشارت الوثيقة إلى ضرورة الإصلاح وفق المتغيرات الجديدة على الساحة الفلسطينية، وعبر أسس الديمقراطية، وعلى وجه الخصوص تشكيل مجلس وطني جديد، وباعتبار المنظمة إحدى مرجعيات السلطة، فإن إصلاحها سينعكس على الأداء السياسي لتلك السلطة.

في البند الثالث تدعو الوثيقة للتمسك بخيار المقاومة، وتركيزه في أراضي العام ٦٧، وإضافة كلمة "تركيز"، وإن كانت في مضمونها تشير إلى تفاهم بين "حماس" و"فتح" على التهدئة، فإنها تبقى لـ"حماس" حق المقاومة حتى في الأراضي المحتلة العام ١٩٤٨، وبذلك حققت "حماس" توازناً بين ميثاقها، ومتطلبات الشراكة السياسية. مع الإشارة إلى أن هذا الحق -المقاومة في أراضي العام ١٩٤٨- ينافي الاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل، التي شكلت محمداً لعمل السلطة على مدار عقد من الزمن. وفيما يتعلق بالمقاومة أيضاً، فإن الوثيقة في بندها السادس عشر تشير إلى ضرورة التنسيق مع الأجهزة الأمنية، وأن تتولى تلك الأجهزة حماية سلاح المقاومة، وهي مهمة جديدة لها، كان عكسها هو السائد سابقاً.

الوثيقة في بندها الرابع تشير إلى ضرورة وضع خطة فلسطينية موحدة لتحقيق الأهداف الفلسطينية، كما وردت في بداية الوثيقة، إضافة إلى الشرعية العربية وقرارات الشرعية الدولية المنصفة للشعب وحقوقه، وإضافة كلمة منصفة تعني الحق في الاعتراض على أي قرار لا يراه الفلسطينيون غير منصف، بما يعنيه ذلك ضمناً من أن هذه الكلمة

أضيفت بضغط من " حماس " و " الجهاد "، لتحفظ حق النقض لأي قرار تراه غير منصف، إذا ما كانت هذه القوى هي الشريحة الأوسع في المجلسين الوطني والتشريعي.

في البند السابع تشير الوثيقة بوضوح إلى أن توصل منظمة التحرير ورئيس السلطة إلى اتفاق عبر المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي، لن يتم إقراره إلا بعد موافقة وتصديق المجلس الوطني الجديد عليه، أو إجراء استفتاء عام يشمل فلسطينيي الوطن والمنافي. وهذا يجنب " حماس " المفاوضات المباشرة مع إسرائيل، ويمكنها من حق رفض نتيجة المفاوضات إذا ما كانت أغلبية في المجلس الوطني الجديد، وعلى أقل تقدير لا تتحمل مسؤولية تطبيقه إذا لم تشكل أغلبية في التشريعي. مع الملاحظة أن " الجهاد الإسلامي " في حال تم إصلاح المنظمة ستشارك فيها، وغالباً ما ستكون مواقفها قريبة من موقف " حماس " إزاء نتائج المفاوضات مع إسرائيل.

اتفاق مكة، خطوة متقدمة:

كما أشير بداية، إلى أن وثيقة الوفاق الوطني يشوبها من نقاط ضعف، ما لا يؤهلها لإخراج الحياة السياسية الفلسطينية من حالة التأزم المتجددة، فبعد توقيع الوثيقة، لم توقف الكثير من الدول حصارها، وكذا إسرائيل، ولم يعد التزام " حماس " بتلك الوثيقة يعني انسجاماً بين برنامج الحكومة والرئاسة. عاد الاحتقان الداخلي ليأخذ صيغة أكثر حدة مما كان عليه قبل توقيع تلك الوثيقة، واستمرت الأحداث في تصاعد، وبخاصة على المستوى الداخلي، ومع إعلان الموظفين الحكوميين إضرابهم، بدأت مرحلة جديدة من نمط العلاقات الداخلية بداية بالخلاف السياسي والمناكفة الإعلامية، مروراً بتصعيد الإضراب، وصولاً للاقتتال الداخلي، وبدأ الحديث يعود عن جولات حوار جديدة، وبرعاية الكثير من الأطراف الداخلية والعربية.

لم تنجح أيُّ من جولات الحوار، وفي كل مرة كان يتم الإعلان فيها عن الانتهاء من الحوار ونجاحه، كانت نقاط الخلاف تثار من جديد، وأصبحت وثيقة الوفاق الوطني هي المطلب الحماوي الذي تمسكت به، في حين أصبح مطلب الرئاسة برنامجاً سياسياً يفك الحصار المفروض. كان التآزم المتسارع بين حركتي "فتح" و "حماس" إلى حد استخدام العنف، ممهداً لاتفاق بين الطرفين نتيجة تيقنهم من أن الخسارة مشتركة في حال استمر الوضع بحاله، الاتفاق -أي اتفاق مكة- وإن جاء أيضاً في إطار وقف الاقتتال الداخلي، فإنه وكما سابقه اتفاق القاهرة، ووثيقة الوفاق الوطني، جاء ترجمة عملية لدخول الرؤية الحماوية وبصيغة توافقية إلى المرجعيات المحددة لعمل المؤسسات الفلسطينية.

ففي نص اتفاق مكة الذي جاء نتاج حوار بين "فتح" و "حماس" في الفترة من ٦ إلى ٨ شباط العام ٢٠٠٧، يمكن ملاحظة التأكيد على ضرورة تشكيل حكومة الوحدة، والتأكيد على اتفاق القاهرة وتفاهات دمشق، وبخاصة ما يتعلق بمنظمة التحرير، ويُقرأ من ذلك أن "حماس" في هذا الاتفاق أيضاً لم تخسر شيئاً، وإنما ضمنّت التأكيد على اتفاق القاهرة الذي يطالب بإعادة إصلاح منظمة التحرير.<sup>١٤</sup>

أما قضية التزام "حماس" بالاتفاقيات الموقعة أو احترامها، وهو ما أثير عقب انتهاء الحوار في مكة، فلم يجد الباحث ما يشير إليه في نص اتفاق مكة. والأمر كان مقتصرًا على خطاب التكليف لحكومة الوحدة الوطنية، بصيغة الاحترام وليس الالتزام.<sup>١٥</sup> أبو مازن الذي يمثل طرفاً يؤيد الالتزام بتلك الاتفاقيات، أشار بوضوح إلى أن موقف الحكومة ملزم لها فقط وليس لغيرها،<sup>١٦</sup> بما يعنيه ذلك أن احترام الاتفاقيات المطلوب من الحكومة وفق خطاب التكليف، لا يلزم حركة "حماس"، وإنما أعضاء الحكومة، بمن فيهم ممثلو "حماس" فيها. وعلى الرغم من أن بعض القوى الدولية لم ترَ ذلك تطوراً كافياً للانطلاق في العملية السلمية، فإنها اعتبرته خطوة في الاتجاه الصحيح، وكان الموقف الأمريكي الأكثر حدة في هذا الاتجاه.<sup>١٧</sup>

### منظمة التحرير ما بين شمولية التمثيل وجزئيتها

بدأت حركة المقاومة الإسلامية " حماس " في الانتخابات التشريعية العام ٢٠٠٦، على أنها الممثل للشريحة الأوسع في الشارع الفلسطيني. " حماس " خارج منظمة التحرير، ومنظمة التحرير نظر إليها تقليدياً على أنها الممثل للبيت الفلسطيني، كانت الإشكالية المتولدة عن نتائج تلك الانتخابات، وغموض مدي تمثيل المنظمة، والعلاقة بين السلطة والمنظمة، سبباً في الحديث مجدداً عن الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، أي أن أيّاً من الطرفين لا يملك ما يقصّي به الآخر. كان لا بد من اتفاق يجمع الطرفين إذا.

تمثيل شمولي بداية:

كانت منظمة التحرير الفلسطينية ومنذ اللحظة الأولى لتأسيسها، الإطار المسند للبنية السياسية الفلسطينية، ومن أجزائها المتباينة والمتمايزة تشكل الكل السياسي الفلسطيني، وعبر ميثاقها الوطني، وفي المادة الثامنة تحديداً تشكل المبرر لأن تكون المنظمة هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، جاء في تلك المادة، الآتي: " المرحلة التي يعيشها الشعب الفلسطيني هي مرحلة الكفاح الوطني لتحرير فلسطين، ولذلك فإن التناقضات بين القوى الوطنية هي من نوع التناقضات الثانوية التي يجب أن تتوقف لصالح التناقض الأساسي فيما بين الصهيونية والاستعمار من جهة، وبين الشعب العربي الفلسطيني من جهة ثانية، وعلى هذا الأساس، فإن الجماهير الفلسطينية؛ سواء من كان منها في أرض الوطن، أم في المهجر، تشكل منظمات وأفراداً جبهة وطنية واحدة، تعمل على استرداد فلسطين وتحريرها بالكفاح المسلح " ١٠٨

لم تضع المنظمة أي شرط على انضمام أي فلسطيني إليها، بل اعتبرت أي فلسطيني هو عضو فيها، وبهذه التركيبة للمنظمة بأهدافها العامة التي التقى عليها عموم الفلسطينيين، وبعضويتها التي لا تتطلب سوى أن يكون العضو فلسطينياً، احتفظت المنظمة بدورها كإطار يضم الفلسطينيين ضمن توجه وطني عام، يحوي تيارات فكرية متنوعة. ١٠٩

بقيت المنظمة تتمتع بامتياز حق التمثيل للكل الفلسطيني، ودون بروز أي إشكاليات، إلى أن بدأت إستراتيجيتها تأخذ في التحول التدريجي نحو نهج جديد في العمل الوطني، بأهداف جديدة، حين تعديلها للميثاق الوطني. وفي هذه الفترة، كانت هناك قوة سياسية جديدة آخذة في النمو، لتضع امتياز المنظمة محل شك، "حماس" كانت هي تلك القوة السياسية، وعلى الرغم من وجود التيار الإسلامي سابقاً لوجود "حماس"، فإنه لم يكن في موقع المنافس للمنظمة.

تمثيل جزئي بظهور "حماس":

ظهر "حماس" كتيار أخذ في التنامي، في الوقت الذي عدّلت فيه المنظمة من ميثاقها، سحب من المنظمة صفة الشمولية في التمثيل، وأصبح هناك أكثر من جهة تمثل الشارع الفلسطيني. "حماس" في ميثاقها لم تكن محددة في حسم موقفها من المنظمة، وتعاملت معها كأمر مقبول كونها تمثل شريحة وطنية.<sup>١١٠</sup> إلا أنها رفضت توجيهها السياسي، وبدأت "حماس" تنكر على المنظمة حقها في تمثيل الفلسطينيين ككل، وأصبحت علاقة الحركة والمنظمة تتفاوت ما بين قبول "حماس" بها ومحاولة الانضمام لها بشروط، وما بين اعتبار الحركة نفسها بديلاً عن المنظمة.<sup>١١١</sup>

خلاف "حماس" مع المنظمة سابق لوجودها، فحركة الإخوان المسلمين التي تمثل المنبع الفكري لحركة "حماس" شهدت هي الأخرى خلافات مع المنظمة، ووضعت مطالب عدة حتى تقبل بالمنظمة كممثل للفلسطينيين.<sup>١١٢</sup> إلا أن "حماس" كحركة منفصلة تنظيمياً عن الإخوان بدأ تفكيرها في الانضمام للمنظمة العام ١٩٩٠، عندما طالبت "حماس" من خلال مذكرة رفعتها للمجلس الوطني حددت فيها شروطاً عدة للانضمام للمنظمة كان أهمها الحصول على ٤٠٪ من المقاعد، وتراجع المنظمة عن إعلان الاستقلال الذي أصدرته العام ١٩٨٨.<sup>١١٣</sup> رفضت المنظمة تلك الشروط، وسادت على إثرها حالة من التوتر بين الطرفين.



كان موقف حركة " حماس " من المنظمة حتى ذلك الوقت مقتصرًا على نفيها صحة تمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني ككل، لكن الخلافات تعمقت بعدما بدأت نتائج مؤتمر مدريد تتمظهر على شكل وقائع على الأرض، حيث أبدت " حماس " ولو ضمناً تحفظها ليس على شمولية تمثيل المنظمة، بل على شرعيتها أيضاً، التي تزعت مصداقيتها من وجهة نظر " حماس " بعد مؤتمر مدريد.

الخلاف بين المنظمة و " حماس " أخذ في الاختفاء، نتيجة عامل أساسي تمثل في بروز السلطة الفلسطينية على حساب نفوذ المنظمة. وتحولت علاقات التنافر والتجاذب إلى محور جديد ارتكز بين السلطة و " حماس "، استمرار الوضع على حاله باستمرار وجود " حماس " خارج السلطة، لكن قبيل إعلان " حماس " عن نيتها المشاركة في الانتخابات التشريعية، وما أن دخلت " حماس " مؤسسات السلطة بشكل مفاجئ وقوي نسبياً حتى عاد للإشكالية قديمة العهد -تمثيل المنظمة- حضورها على الساحة، وبانت شرعية ووحداية تمثيل المنظمة للفلسطينيين، مثار نقاش مجدداً. حركة " فتح " تدافع عن تلك الشرعية ووحدايتها، وحركة " حماس " ترى المنظمة بحاجة لإعادة بناء وتوجيه حتى يتسنى لها الإقرار بكونها ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني.

وضمن مجموعة من النقاط العالقة، بين " فتح " و " حماس " بعد تولي الأخيرة للحكم في السلطة الفلسطينية، كانت قضية المنظمة لها نصيب وافر من النقاش والحوار بين الطرفين. فكان التأكيد على ضرورة إصلاحها نقطة مشتركة بين الاتفاقيات الثلاثة سابقة الذكر، اتفاق القاهرة، ووثيقة الوفاق الوطني، واتفاق مكة، وهذا ما أرادت حركة " حماس "، ما يحسب لها على أنه تقدم ملحوظ في مشروعها للتغيير السياسي، الذي يعتبر منظمة التحرير وإصلاحها بنويًا وسياسيًا أحد محاوره.

حصل الاتفاق على ضرورة الإصلاح، و"حماس" تراه شرطاً بعد تحققه يمكن القول بشرعية ووحداية تمثيل المنظمة، وكان لحركة الجهاد الإسلامي موقفاً المشابه. الإصلاح المطلوب إخضاع المنظمة له لم يتحدد تفصيلياً من قبل أي من الأطراف، وكون هذا الكتاب يضع التغيير السياسي لدى "حماس" محل دراسة، وكون إصلاح المنظمة أحد محاور التغيير السياسي الذي تسعى إليه "حماس"، ستعالج السطور التالية حيثيات التغيير المطلوب من المنظمة.

متطلبات وحادانية التمثيل وشرعيته "وجهة نظر حماسوية"

كان للاتفاقات الثلاثة القاهرة، والوفاق، ومكة، دور واضح في التأكيد على ضرورة إعادة تفعيل وبناء وإصلاح منظمة التحرير، ووضعت بعض الأسس العامة لذلك، لكن حتى لحظة كتابة هذه السطور، لم تأخذ سطور تلك الاتفاقيات، وما تعلق منها بمنظمة التحرير طريقها نحو خطوات إجرائية ملموسة، أو حتى خطط تفصيلية محددة لعملية التغيير المتفق على إخضاع المنظمة لها.

حركة الجهاد الإسلامي، والجبهتان الشعبية والديمقراطية، وكذا حركة "فتح" وباقي الفصائل الفلسطينية، كلها اتفقت شأنها شأن "حماس" على إصلاح المنظمة. معظم هذه الفصائل تقر وقبل أن يتم إصلاح المنظمة، بأنها الممثل الشرعي والوحيد للفلسطينيين، إلا أن حركتي "حماس" و"الجهاد" ترفضان هذا الإقرار، أو بعبارة أدق تقرآن بمنظمة التحرير ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني إقراراً مشروطاً بتحقيق إعادة البناء والإصلاح.<sup>١١٤</sup>

ولجواز الإقرار وجب تحقق الشرط، وبما أن "حماس" نموذج هذه الدراسة، فلشرط "حماس" تفصيل في هذه الجزئية، تغيير سياسي تطمح "حماس" إلى تحقيقه في المنظمة، جله متمثل بالبرنامج السياسي، لكن طريق "حماس" نحو ذلك التغيير، مرهون بخطوات خمس، أكد القيادي في حماس عدنان عصفور للباحث أنها أسس تغيير المنظمة،

بدءاً بالميثاق، ومروراً باللجنة التنفيذية، والمجلس الوطني، والصندوق، وانتهاءً بالاتحادات الشعبية، مشيراً إلى أن الخطوات الثلاث الأولى هي شرط الانضمام إلى المنظمة.<sup>١١٥</sup>

### أولاً: البرنامج السياسي والميثاق<sup>١١٦</sup>

بالنسبة للميثاق الوطني الفلسطيني، يمكن تبيان رؤية " حماس " في الآتي:

- أن يشمل الميثاق الوطني تأكيداً على الثوابت الوطنية: (الأرض، الهوية الوطنية، إقامة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة، حق العودة، حق تقرير المصير، القدس، حق المقاومة).
- التأكيد على عروبة وإسلامية القضية الفلسطينية.

- مراعاة المتغيرات والمستجدات التي حصلت منذ صياغة الميثاق الوطني الفلسطيني، في العام ١٩٦٨، بما في ذلك قيام السلطة.

هذه النقاط الثلاث بطابعها الفوضفاس، ما خطه قلم أسامة حمدان عضو المكتب السياسي لحركة " حماس "، في طرحه لوجهة نظر " حماس " بشأن إصلاح منظمة التحرير. ويلحظ المراقب هنا غياب الخطوط التفصيلية، والمحددة في طرح " حماس " بشأن المنظمة، ما يعني تأجيلاً لذلك، واستهلاكاً أكبر للوقت قبل أن ترى المنظمة بحلتها الجديدة النور، لكن من الممكن أن تكون سطور أسامة حمدان ذات الصيغة العامة، وكذا باقي قيادة " حماس "، لها ما يبررها، فتحديد السياسات، وتفصيل البناء الإداري، ليس شأنًا حماسياً خالصاً، والاتفاق عليه يحتاج إلى مناقشة مع القوى السياسية الأخرى. على هذا الأساس، يمكن اعتبار الخطوط العريضة التي وضعتها " حماس " كافية كوجهة نظر حماسوية.

ترك النقاط التفصيلية والبرنامج السياسي بشكله المحدد، للتشاور مع الفصائل الأخرى، ظهر بشكل واضح في موقف ورؤية حركة " حماس "، التي اعتبرت أن صياغة برنامج سياسي للمنظمة هي مهمة القيادة التنفيذية القادمة، كما أن موقفها من ضرورة إعادة النظر في الاتفاقيات الموقعة

ضمن عملية التسوية، تعتبرها "حماس" مهمة المجلس الوطني القادم أيضاً،<sup>١١٧</sup> وفي حين يعتبر البعض هذا تراجعاً في موقف "حماس"، يراه الباحث توافقاً وانسجاماً مع العملية الديمقراطية التي اختارت "حماس" أن تكون جزءاً منها، وخطوة واسعة نحو تقبل الرأي الآخر.

فهذه الجزئية بخصوص ميثاق المنظمة تبين بشكل واضح مدى انسجام حركة "حماس"، مع الأسس المنهجية لدى حركات الإسلام السياسي من قبول بالشراكة السياسية والتعددية، فعلى الرغم من أنها ترفض الكثير من مبادئ الحركات الأخرى وسياساتها، فإنها لا ترفض التعاطي معها كخيار الأغلبية إذا ما كان كذلك. ويبقى رفض وجهة النظر الأخرى ضمن دائرة القانون، ووفق أسس عمل المعارضة داخل المؤسسات الرسمية أو الحزبية.

### ثانياً: المجلس الوطني الفلسطيني

ربما يعتبر المؤسسة الأهم، بل هو كذلك من وجهة نظر "حماس"، لأنه المؤسسة التي من خلالها تتحدد ملامح مؤسسات المنظمة الأخرى، و"حماس" اشترطت أن تشمل الإصلاحات والتغييرات بنية المجلس وآلية عمله، وتشكيله، معتمدة في دعوتها إلى هذا التغيير على مبررات عدة، تشكل في معظمها إشكاليات يعاني منها المجلس الوطني، التي يمكن تلخيصها في الآتي:

١. إشكالية العضوية، حيث عانى المجلس من غياب سقف لعدد أعضائه، كما أن خللاً في معايير الانضمام للمجلس كان واضحاً، وعلى هذا الأساس بدأت المساعي لهذه الإشكالية، ليس من "حماس" وحدها، بل أعضاء من "فتح" أيضاً تنبهوا لهذه الإشكالية.<sup>١١٨</sup>

٢. إشكالية الانعقاد، تنص بنود النظام الأساسي على أن المجلس الوطني يجب أن ينعقد سنوياً، ومع ذلك فإن دوراته توقفت منذ العام ١٩٩٦.<sup>١١٩</sup>

٣. إضافة إلى ذلك، فهو يعاني من إشكالية انعكست على مجمل المنظمة، ظهرت في مشكلة تمثيل المنظمة، فقد اعتبرها البعض غياباً لعدالة التمثيل الشعبي نتيجة لوجود فصائل سياسية لها ثقلها الملحوظ على الساحة الفلسطينية ولم تنضم للمنظمة، إضافة إلى عدم إجراء انتخابات لتشكيله لعوامل عدة، وبخاصة لفلسطينيي الشتات.<sup>١٢٠</sup>

على هذه الأرضية من الإشكاليات، اشتترطت " حماس " إصلاح المجلس الوطني، وساعدها في ذلك تنامي المؤيدين الفلسطينيين في الخارج لفكرة إجراء انتخابات للمجلس الوطني وإعادة تشكيله، دون العودة إلى قاعدة التعيين التي كانت سائدة.<sup>١٢١</sup> بالنسبة للعضوية، فقد حددت " حماس " شرطها بإجراء الانتخابات حيثما أمكن، تبعاً لظروف المكان والزمان، وبتفصيل أكثر، فإن تصور حركة " حماس " لشكل المجلس الوطني القادم يتضح في الآتي:<sup>١٢٢</sup>

١. عدد الأعضاء ٣٠٠، لفلسطينيي الداخل ١٣٢، وهم أعضاء المجلس التشريعي، ولفلسطينيي الخارج ١٥٠، وباقي الأعضاء ١٨ هم من اللجنة التنفيذية السابقة ومسؤولي الفصائل.

٢. الجمع بين نظام القوائم والدوائر في الداخل، والقوائم والمناطق في الخارج، وتحدد لكل منطقة نسبتها حسب عدد سكانها، وتحدد لفلسطينيي الأراضي المحتلة العام ١٩٤٨ نسبة، دون تسميتهم ودون إدراجهم في العدد القانوني.

٣. القدس هي المقر الدائم للمجلس، على أن يعقد مؤقتاً في مكان آخر، ويعقد المجلس دورتين عاديتين في العام.

الصورة التي تراها " حماس " للمجلس الوطني القادم، ليست مختلفة كثيراً عما يطرحه من هم في المجلس الوطني الحالي، من حيث عدد الأعضاء في الداخل والخارج. الاختلاف يظهر في آلية التشكيل، ففي الوقت الذي تصر فيه " حماس " على إجراء الانتخابات، يُلاحظ أن نائب

رئيس المجلس الوطني الفلسطيني تيسير قبعة وفي اقتراح له بشأن إعادة تشكيل المجلس الوطني، حصر الانتخاب في أعضاء الداخل، الذين سيُنتخبون تلقائياً ضمن الانتخابات التشريعية.<sup>١٢٣</sup> يظهر اختلاف آخر في إدراج "حماس" لفلسطيني العام ١٩٤٨، وإن لم تطالب بإدراجهم قانونياً، إلا أن تحديد نسبة لهم في المجلس الوطني، تحمل إشارات سياسية واضحة.

### ثالثاً: اللجنة التنفيذية

حقيقة الأمر، إن إصلاح وضع اللجنة التنفيذية، لا يحتاج إلى رؤى خاصة من قبل أي طرف سياسي، فهي انعكاس طبيعي للمجلس الوطني وتركيبته، وكذلك المجلس المركزي، إلا أن الحالة التي تعيشها اللجنة التنفيذية تعاني الكثير من الخلل، وبخاصة بعد وجود شواغر مهمة نسبة لعدد أعضاء اللجنة، فمنهم من استشهد أو اعتقل، ومنهم من جمد عضويته، أو تفرغ لعمل آخر،<sup>١٢٤</sup> على هذا الأساس يمكن اعتبار إصلاح المجلس الوطني بإعادة تشكيله إصلاحاً تلقائياً للجنة التنفيذية.

أما بخصوص وجهة نظر "حماس" فيما يتعلق بهذه الجزئية، فإنها ترى أن أعضاء اللجنة التنفيذية الثمانية عشر، يجب أن ينتخبوا انتخاباً حراً ومباشراً من المجلس الوطني، وينتخب رئيس اللجنة التنفيذية من بين أعضاء المجلس الوطني. كما أن "حماس" ترى إمكانية إضافة رئيس المجلس التشريعي إلى اللجنة التنفيذية كما هو الحال بالنسبة لرئيس السلطة الفلسطينية بمجرد انتخابهما، على أن يتفرغ الأعضاء لمهامهم، التي يتوجب تحديدها وتفصيلها.<sup>١٢٥</sup>

### رابعاً: الصندوق القومي الفلسطيني

هو وزارة المالية بالنسبة للمنظمة، أنشئ مع المنظمة ويتولى شؤونه مجلس إدارة مدته ثلاث سنوات، بعدد أعضاء ما بين ١٥-٢٠.<sup>١٢٦</sup> وكجزء من المنظمة، فقد عانى الصندوق كمؤسسة من بعض الإشكاليات، فيما

يتعلق بتشكيل مجلس الإدارة والعلاقة بالسلطة. " حماس " وضعت ثلاثة بنود أساسية تراها مناسبة كخطوط عريضة لطبيعة الصندوق القومي، في حال خضعت المنظمة لإعادة إصلاح وتفعيل، وهذه الأمور هي:<sup>١٢٧</sup>

- الفصل التام بين ماليتي السلطة والمنظمة.
- تشكيل مجلس إدارة الصندوق واعتماده من قبل اللجنة التنفيذية.
- أن يتولى المجلس الوطني إقرار الميزانيات التي يحددها الصندوق.

#### خامساً: الاتحادات والمؤسسات الأخرى

على الرغم من أنه لا ينظر لها كجزء من البنية الأساسية للمنظمة، وبخاصة سياسياً، فإنها الطرف الأكثر ملامسة للشارع الفلسطيني، فمن خلال الاتحادات والمؤسسات التابعة للمنظمة وبخاصة النقابية منها، إضافة إلى المؤسسات السياسية الأخرى التابعة للمنظمة، تحفظ المنظمة تواصلها مع العالم. ولهذه الأهمية اقترحت " حماس " أموراً عدة من بينها تفعيل وإصلاح السفارات، وإنشاء دوائر خاصة للعلاقات الدولية، والتأسيس لنشاطات إعلامية واسعة، وإنشاء فضاءية تحت إشراف المنظمة.<sup>١٢٨</sup>

#### صياغة معالم جديدة لإدارة العلاقة مع إسرائيل (الهدنة نموذجاً)

التغيير السياسي الذي يستدل عليه من سياسات " حماس " ونشاطاتها، لم ينحصر فقط في تنظيم المؤسسة السياسية الفلسطينية وإدارتها، ولم يقتصر على إعادة بناء أسس جديدة للعلاقات الماثلة على الساحة السياسية الداخلية، بل امتد ليطل العلاقة القائمة مع الاحتلال الإسرائيلي، فبينما كانت السياسة التقليدية تشير إلى علاقة طابعها العنف كانت سائدة بين الجانب الإسرائيلي و " حماس " ومن كليهما لكليهما، فإن مؤشرات جديدة على فكرة قديمة بدأت تأخذ شكلاً عملياً على الساحة، مثلت حالة جديدة في طبيعة العلاقات بين " حماس "

وإسرائيل، وإذا ما أُخذ بالاعتبار موقع "حماس" الحالي كأغلبية في المجلس التشريعي يمكن القول بين الجانب الفلسطيني والإسرائيلي، وبخاصة أن الجانب الإسرائيلي بات على يقين أن أي اتفاق مع الفلسطينيين دون "حماس"، لن يصل إلى نتائج حقيقية.<sup>١٢٩</sup>

الحالة العدائية السائدة بين "حماس" وإسرائيل وما ترتب عليها من صيغة عنيفة للعلاقة بينهما، وفي ظل الضعف النسبي لـ "حماس" أمام إسرائيل، وبخاصة في إطار حالة العنف، فإن ذلك وضع "حماس" في موقع حصرها في وظيفة رد الفعل على السياسات الإسرائيلية، وأفقدتها عنصر المبادرة لانتهاج سياسات جديدة، أو تقديم حالة تخرجها من موقع رد الفعل إلى خلقه، بحيث تصبح هناك عملية تبادل الأدوار، تفقد الفجوة العسكرية بين "حماس" وإسرائيل أهميتها المعهودة، لأن مقياس القوة في الحالة الجديدة لا يعتمد عليها، بما يجسد المقولة الجديدة بأن الحق للأسرع، مقللة من أهمية مقولة سبقتها كان الحق فيها للأقوى.

السرعة هنا ليست بالمفهوم الزمني، وإنما امتلاك القدرة على المبادرة، بحيث تقطع الطريق على مبادرات الطرف الآخر، وهذا يتطلب صياغة دقيقة ومتوازنة تضمن تأييداً من قبل أكبر عدد من القوى الدولية، بما فيها المحيط العربي، هذا الأمر يحتمه الدور الذي تلعبه هذه القوى في القضية الفلسطينية، بغض النظر عن طبيعة هذا الدور من وجهة نظر حماساوية.

فكرة قديمة نسبة إلى عمر "حماس"، جديدة كحالة عملية، كانت الهدنة تلك الصيغة التي بادرت حركة "حماس" بها، كسياسة جديدة من الممكن تبنيتها لتنظيم العلاقة مع الاحتلال الإسرائيلي، بما يضمن لها المحافظة على مبادئها المطروحة في ميثاقها، وتخفيف حالة العنف التي اكتسحت الساحة الفلسطينية خاصة، وتعزيز الموقف الفلسطيني دولياً وعربياً، كون الهدنة مثلت ورقة سياسية جديدة للمناورة على هذه المستويات.<sup>١٣٠</sup>



الهدنة، كفكرة وطرح نظري من قبل حركة "حماس" جاءت منذ أكثر من خمسة عشر عاماً،<sup>١٣١</sup> لكنها كأمر عملي وواقع طرحت العام ٢٠٠٣، وساعد "حماس" في ذلك أن قرارها بالدخول في هدنة جاء منسجماً مع الرأي العام الفلسطيني الذي كان يتوق لإعادة الهدوء الداخلي. ففي استطلاع للرأي العام أجرته الهيئة العامة للاستعلامات بتاريخ ٣-٦/٧/٢٠٠٣، أشارت النتائج إلى أن ٦٨,٨٪ من أفراد العينة راضون عن قرار الهدنة، الذي اتخذته الفصائل الفلسطينية، كما أن ٥٦,٨٪ من أفراد العينة يعتقدون أن الهدنة مصلحة وطنية عامة، و٦٧,٨٪ يعتقدون أن الشعب الفلسطيني بحاجة إلى هذه الهدنة.<sup>١٣٢</sup>

وكتدليل على ضرورة الانطلاق من نهج مبادر في تحديد السياسات، فإن الفصائل الفلسطينية حينما أعلنت هدنتها عنونت ببيانها بـ "إعلان مبادرة"، وأكدت في نص المبادرة على أن الهدنة كخيار جاءت لتؤكد على الحرص الفلسطيني على التماسك الداخلي، وتجاوباً مع الساحة العربية، وتأكيداً على حق المقاومة من أجل استعادة الحقوق. كانت هذه الهدنة الموقعة بتاريخ ٢٩/٦/٢٠٠٣ مؤقتة بمدّة ثلاثة شهور، ومشروطة بوقف إسرائيل لأشكال العدوان كافة على الفلسطينيين، وإطلاق سراح الأسرى كافة.<sup>١٣٣</sup>

لم تدم الهدنة طويلاً، ولم تدم معها موازين القوى على الساحة الفلسطينية، كانت أكثر ما تعنيه الهدنة هو وقف العمليات العسكرية من قبل كتائب عز الدين القسام، الجناح العسكري لحركة "حماس"، وتغيير موازين القوى كان أكثر ما يعنيه انتقال "حماس" ليس من خارج مؤسسات السلطة إلى داخلها فحسب، بل إلى موقع القيادة فيها، ما وضعها في موقع كان لزاماً عليها أن تقدم مبادرة تمثل وجودها الجديد في الحكم، فكما أنها تبنت برنامجاً للتغيير والإصلاح على المستوى الداخلي، فإن مستوى أكثر تعقيداً كان يتطلب من "حماس" أن تأتي بجديد بشأنه.

وبينما كانت "حماس" تفترض أن فصلاً طبيعياً سيكون بين مشروعها في التغيير والإصلاح، وعلاقتها بإسرائيل، كان الواقع يحكي غير ذلك، وأصبح المستويين الداخلي والخارجي ضمن دائرة واحدة، ورهن الأول بالثاني، وهذا ما توقعته القوى الدولية من نتائج لدخول "حماس" في الانتخابات، فكوندوليزا رايس عبرت عن ذلك صراحة بقولها: "حين ينتخب شخص ما فإنه لن يقلق بعد الانتخابات بخصوص إيصال خطاباته النارية ضد إسرائيل إلى مسامع ناخبيه، بل سيبدأ بالقلق حول ما إذا كان ابن شخص ما قادراً على الذهاب إلى المدرسة، أو حول إصلاح طريق ما، أو تحسين سبل العيش، ومن هنا يبدأ التغيير".<sup>١٣٤</sup> عدم القدرة على الفصل بين ما هو داخلي وخارجي استدعى من "حماس" أن تصوغ مبادراتها وسياساتها الجديدة على المستوى الخارجي، بما يضمن نفاذ سياساتها الداخلية.

"حماس" صاحبة مشروع التغيير السياسي، وقفت أمام مشروع مماثل كانت هي هدفه، فطلب منها تغييراً سياسياً تمثل في موقفها من إسرائيل، إلا أنها أبدت مرونة كبيرة لصيغة التعامل، وجموداً واضحاً في الاعتراف بشرعية إسرائيل،<sup>١٣٥</sup> فكانت الهدنة هي الخيار الأنسب لـ "حماس" في ظرف كهذا، تقدم فيه للقوى الدولية الجديد، وتتعاطى إيجابياً مع وجهة النظر الأخرى على الساحة الفلسطينية والعربية والإسلامية، وتتمسك بثوابتها.

أعلنت "حماس" عن الهدنة في أكثر من مناسبة، لكن الحديث عن أمر ذي نتائج تتمتع بالديمومة لفترة طويلة قياساً لسابقتها، بدأ يظهر مع الإعلان عن مبادرة قيل أن أحمد يوسف مستشار إسماعيل هنية قد صاغها بالتعاون مع الأوروبيين، وعلى الرغم من أنه نفى ذلك،<sup>١٣٦</sup> فإنه لم ينف أنها تتسجم مع رؤية "حماس"، وبذلك طرقت "حماس" باب القوى الدولية. بهذه السياسة المقترحة، وعبر قوة الدفع التي استمدتها من الاتفاقات السابقة بدءاً بالقاهرة، مروراً بالوفاق الوطني، وصولاً إلى مكة، أصبحت السياسة التي تنتهجها "حماس"، محصنة بتوافق

وطني. وبهذا، تكون الهدنة ليست مجرد صياغة جديدة للعلاقة مع إسرائيل فحسب، وإنما رفع سقف الأهداف الفلسطينية، متمثلة بأهداف " حماس "، مرحلياً على أقل تقدير.

تقوم وجهة نظر " حماس " في طرحها للهدنة على قضية تجزئ حل القضية الفلسطينية إلى مرحلتين، الأولى مرحلة الحل المعجل، وتتضمن هدنة محددة الزمن، يقابلها انسحاب إسرائيلي من الأراضي التي احتلتها العام ١٩٦٧، والثانية مرحلة الحل المؤجل، وهي مرحلة تحرير فلسطين من البحر إلى النهر بجهود فلسطينية وعربية وإسلامية.<sup>١٣٧</sup> وهذا ما يمنح " حماس " القدرة على التكيف مع المتغيرات والمرونة الكافية لتحقيق الفوائد خلال المرحلة الواقعة بين الحل المعجل والمؤجل. كما أن باقي أطروحات التهدئة التي تلت ما أعلنه نزال في الأردن، ومنها مبادرة أبو مرزوق العام ١٩٩٤، تضمنت الشروط نفسها من انسحاب إسرائيلي وإطلاق سراح الأسرى وإزالة المستوطنات، وإجراء انتخابات فلسطينية في الداخل والخارج.<sup>١٣٩</sup>

من المهم والحديث هنا عن هدنة تطرحها حركة إسلامية، أن تتضح الأسس الشرعية التي على أساسها، أصبحت الهدنة ضمن دائرة الخيارات، فحركة " حماس " أيديولوجية تستمد برنامجها من العقيدة الإسلامية، وإسلامياً يمكن تعريف الهدنة بالآتي: المصالحة المعقودة مع أهل الحرب، لضمان وقف القتال لمدة معلومة، مقابل تعويض أو بدونه. وتشمل من يقر على دينه ومن لم يقر،<sup>١٤٠</sup> مستمدين جواز الهدنة وشرعيتها مما تدلل عليه بعض الآيات، ومن ذلك قوله تعالى: " فَخَذُّوهُمْ وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ وِلِيًّا وَلَا نَصِيرًا \* إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ "،<sup>١٤١</sup> وقوله تعالى " وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ " <sup>١٤٢</sup>.

وللهدنة من المنظور الإسلامي ركن أساسي هو الإيجاب والقبول، يترتب عليه حكم الهدنة وهو إنهاء حالة الحرب بين المتحاربين، ويترتب على ذلك أن يأمن الأعداء على أنفسهم وأموالهم ونسائهم وأولادهم. وعلى الرغم من الخلاف الفقهي حول بعض تفاصيلها، فإنها تنطلق من قاعدة أساسية هي المصلحة العامة، شريطة أن تكون الهدنة مقيدة بتلك المصلحة، ومحددة من حيث الزمن، في ظل حالات مثل ضعف المسلمين أو رغبة في استمالة المعاهدين للإسلام وغير ذلك.<sup>١٤٣</sup>

### التصور الفلسطيني للهدنة

الهدنة كقرار اتخذته حركة "حماس" العام ٢٠٠٣، وكبادرة طرحتها بعد توليها سدة الحكم إثر فوزها في الانتخابات التشريعية في بداية العام ٢٠٠٦، أحدثت تصورين متباينين اتجاهها، فتشكل الأول على أساس نظرة متخوفة من هذه الهدنة، مستقاة من تجارب سابقة، وإن كان الجانب الإسرائيلي هو سبب هذا التخوف، نتيجة لعدم التزامه بأي هدنة سابقة، إلا أنه لم ينحصر في هذا الإطار، بل تعداه إلى أن هذه الهدنة تشكل مبادرة من قبل حركة "حماس" في وقت تزداد فيه الضغوط على الطرف الفلسطيني، ويخشى البعض أن تكون الهدنة بداية الرضوخ لتلك الضغوط، وليست مخرجاً منها، محاولين المقاربة بينها وبين أوسلو.<sup>١٤٤</sup>

التصور الثاني، الذي يشمل تصور حركة "حماس" لنتائج الهدنة، يتضح في فكرتين أساسيتين:

- على المستوى السياسي، يمكن الإشارة إلى أن الهدنة، مكنت حركة "حماس" من امتلاك مجال أوسع للتحرك السياسي، وبخاصة على المستويين العربي والأوروبي. فالاستعداد للهدنة منح القوى الراغبة في التجاوب مع حركة "حماس" المبرر لهذا التجاوب أمام الضغوط الأمريكية والإسرائيلية، من أجل فرض الحصار السياسي

على حكومة تقودها أو تشارك فيها " حماس " . إضافة إلى ذلك، فإنها أفقدت إسرائيل بعضاً من ذرائعها، ووضعتها في موقع رد الفعل، في الوقت الذي كانت تنفرد فيه إسرائيل بصناعة الحالة السياسية فيما يخص القضية الفلسطينية.

هذا المنطق وهذا الدافع نحو طرح " حماس " للهدنة، ليس مرتبطاً بالحصار الذي فرض على الشعب الفلسطيني حين فازت حركة " حماس " في الانتخابات التشريعية. هذا يتضح من خلال كلام مقتبس عن الشيخ الراحل أحمد ياسين مؤسس حركة " حماس "، حيث أشار في العام ١٩٩٩، إلى أن الهدنة جزء من أهدافها أن تظهر للعالم أن " حماس " ليست مجرد حركة عسكرية، وإنما قادرة على التعامل سياسياً مع جميع الأطراف.<sup>١٤٥</sup>

وفي هذا السياق، وعلى الرغم مما تراه " حماس " من مكاسب إستراتيجية قد تحققها إذا ما نجحت في تمرير الهدنة كخيار فلسطيني، فإن للهدنة استحقاقات عديدة، متمثلة في تضيق إطار العلاقة مع العالم الخارجي، وإن كان اعتمادها كخيار من " حماس " يأتي كموازنة بين علاقات مفتوحة وكاملة مع المجتمع الدولي في ظل تنازل " حماس " عن مجمل مواقفها، وعلاقات مقطوعة في ظل ثبات " حماس " على مواقفها. لتضمن بذلك حفاظاً على ثوابتها، ومدخلاً للعلاقات مع المجتمع الدولي.

قد يجد قارئ السطور السابقة أن الباحث وقع في التناقض، فتارة يتحدث عن هدنة فلسطينية تساعد الفلسطينيين في علاقاتهم الخارجية، وتارة أخرى يتحدث عن هدنة ستعمل على تضيق تلك العلاقات، فكيف تستقيم الأمور؟ الأمر يتضح بجلاء حين يُعرف معيار التقييم في تلك النتيجتين، فحينما تمت الإشارة إلى أن الهدنة ستفتح المجال أمام بعض القوى الدولية لتستأنف علاقاتها السياسية مع الفلسطينيين كان طرحها على أنها البديل للنشاطات العسكرية من قبل " حماس " . لكنها ستعني تضيقاً لتلك العلاقات

إذا ما طرحت كبديل للتسوية السياسية. وهنا تأتي الهدنة كموازنة بين ما هو مرفوض حمسائياً -التسوية السياسية بصيغتها الحالية- وما هو مرفوض دولياً -الاستمرار في العمل العسكري ضد إسرائيل. ويمكن الإشارة إلى المواقف من الهدنة في الآتي:

- موقف أمريكي وإسرائيلي يرحب بالهدنة ويعتبرها سياسة فلسطينية داخلية ولا يترتب عليها استحقاقات من الطرف الآخر، فهي ليست جزءاً من العملية السلمية، بل إن جزءاً من أسباب رفض التعامل مع الهدنة على المستوى الإسرائيلي يأتي في سياق رفض تكريس الهدنة كمصطلح ديني ليحكم العلاقة بين الجانب الإسرائيلي والفلسطيني، كما أكدت الناطقة باسم الخارجية الإسرائيلية للباحث،<sup>١٤٦</sup> لأن لذلك أبعاداً أخرى تنطلق من أيديولوجية حركة "حماس".

- موقف أوروبي وعربي مرحب بالهدنة ويراهم خطوة في الاتجاه الصحيح نحو العملية السلمية، إلا أنه لا يتبناها كخيار يمكن الدفاع عنه دولياً، ويعتبره مجرد تهدئة لحالة الاحتقان بين الطرفين.<sup>١٤٧</sup>

■ على المستوى الميداني، فإن الهدنة تعني التقاط الأنفاس للشوارع الفلسطيني المنهك، مما تعرض له نتيجة العدوان الإسرائيلي طيلة سني الانتفاضة، كما أنه يشكل من وجهة نظر حركة "حماس" فرصة لإعادة ترتيب وتأهيل وبناء صفوف المقاومة الفلسطينية، في إشارة منها إلى أن الهدنة لا تتعارض مع المقاومة، بل هي جزء منها. كما أن "حماس" ترى الهدنة تعاملًا عسكرياً مع إسرائيل بمعنى توازن الرعب، أي أن إيقاف العمليات العسكرية اتجاه إسرائيل يتطلب قراراً إسرائيلياً في الاتجاه الآخر، متوازياً مع تنفيذ شروط الهدنة.<sup>١٤٨</sup> إضافة إلى أن الهدنة طويلة الأمد في طرح "حماس" تأتي مقرونة بانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي التي احتلتها العام ١٩٦٧.<sup>١٤٩</sup>

## تحديات " حماس " في التغيير السياسي

يتبادر إلى الأذهان حين قراءة الفصل السابق أن مسيرة " حماس " خلال عام من الحكم تقريباً تكلت بالنجاح، وفي أسوأ الظروف بمقياس " حماس " لم تفشل. ومن الموضوعية هنا القول إن طرحة بهذا المنطق يجافي الواقع، فالنجاح لم يكن حليف حماس في كثير من أهدافها، وما تم استعراضه أو استنتاجه من نجاح " حماس " في بنود رئيسية من مشروعها في التغيير، كان مقتصرًا على الجانب السياسي، وعلى المدى البعيد بما يخدم إستراتيجيات " حماس ". ومقياس الربح والخسارة في الجانب السياسي كثيراً ما يكون مختلفاً عن الجوانب الأمنية والاقتصادية.

واضح من الواقع المشهود، أن " حماس " أخفقت في جوانب ذات ثقل على الساحة الفلسطينية، أهمها الوضع الاقتصادي والأمني، مضافاً إليهما الوضع الإداري في مؤسسات السلطة الفلسطينية. وبتحليل شمولي للأمر، فإن الجوانب السابقة تشكل المنظومة الاجتماعية الفلسطينية، وإخفاق في أي منها يعني انعكاساً على الآخر، وهنا يكون مشروع التغيير السياسي لدى " حماس " مرهوناً بوضع أمني واقتصادي، بحيث أصبح الفصل بين ما هو سياسي وأمني واقتصادي خيالاً لا يحاكي الواقع.

إضافة إلى ذلك، فإن نجاح " حماس " في تحقيق جزء مهم من مشروعها في التغيير السياسي - وهو ما اتضح في الفصل السابق - يمكن اعتباره نجاحاً من حيث الهدف بشكل عام، لكن " حماس " تكبدت أثمناً سياسية أيضاً، كان العامل الأساسي في تشكلها مجموعة من التحديات التي انفردت بها السلطة في عهد " حماس "، ومن الأمثلة على الثمن السياسي الذي دفعته هو اضطرارها لتشكيل ائتلاف وطني لتشكيل الحكومة ببرنامج جديد. هو ثمن أفقدها السيطرة الكاملة، لكنه منحها براءة تأسيس أول حكومة وحدة وطنية، بما يعنيه ذلك من دلالات سياسية ذات بعد ثقافي تعود بنا إلى منهجية حركات الإسلام السياسي، ومصداقية تبنيها لمفهوم الشراكة السياسية.

نجاح سياسي أدرك الباحث عمقه، يهدد استمراريته الترابط القائم في المنظومة الاجتماعية الفلسطينية، كغيرها من المجتمعات، مضافاً إليه جملة من المتغيرات شكلت تحدياً لمشروع "حماس" في التغيير السياسي. ويمكن إيضاحها من خلال ثلاثة محاور رئيسية:

١. اللحظة الارتدادية وبرامج القوى الأخرى.

٢. "حماس" والثنائيات المتناقضة.

٣. التحدي الإسرائيلي.

### اللحظة الارتدادية وبرامج القوى الأخرى

ضمنياً وتبعاً لموازن القوى على الساحة الفلسطينية، فإن القوى الأخرى غير "حماس"، هي حركة "فتح"، وبرنامجها كان الناظم لمؤسسات السلطة الفلسطينية، فكانت أغلبية في المجلس التشريعي الفلسطيني، ورئيس السلطة من كوادرها. وبمجرد إعلان فوز "حماس" في الانتخابات التشريعية الأولى التي تشارك فيها الحركة، تحول برنامج "فتح" من مساره التقليدي كمحدد لمؤسسات السلطة وسياساتها، في لحظة يمكن اعتبارها بالارتدادية، إلى مسار جديد منافس لبرنامج حركة "حماس"، ممثلاً بديلاً معارضاً يطرح نفسه بقوة على الساحة الفلسطينية. وانتقل ليشكل بؤرة خلاف بين مؤسسة الرئاسة التي تقودها "فتح" والحكومة بقيادة "حماس".<sup>١٥٠</sup>

لم يكن الحديث قبل الانتخابات التشريعية في العام ٢٠٠٦، عن برنامج لحركة "فتح" بقدر ما كانت سياسات "فتح" محور ذلك الحديث، لكن القوم المفاجئ لبرنامج جديد، حتمّ عليها أن تطرح نفسها في الساحة كبرنامج متكامل وليس كسياسات محددها الوحيد مدى انسجامها مع الاتفاقيات الموقعة، الخاصة بالعملية السلمية. وهذا ما يمكن اعتباره توليداً لبرامج تغييرية على الساحة لتتحقق المنافسة بين القوى السياسية القائمة.



قدوم " حماس " بطريقة ديمقراطية شاركتها فيها " فتح "، ساهم في تثبيط قدرة الأخيرة على تمرير مشروعها البديل، وجعل من اللحظة الارتدادية على المستوى الداخلي حالة مشكوك في نتائجها. هذا الطرح منطقي لو كان الحديث هنا عن ساحة سياسية يتقاسم أدوار التأثير فيها من هم داخلها فقط، لكن امتلاك لاعبين خارجيين حصة واسعة من دائرة التأثير على مجمل الأوضاع الإنسانية في فلسطين، وتبنيهم برامج داخلية بعينها، وبعبارة أدق رفضهم لبرامج داخلية محددة، ساهم في أن تكون للبرامج غير المرفوضة فرصة قوية لتشكل - ما ورد في الفصل المفاهيمي - برامج اللحظة الارتدادية.

تحدّ داخلي قاد نهاية إلى تحدّ أوضح تمثل في القوى الدولية الراضة لمشروع " حماس "، وبخاصة مشروعها موضوع هذا الكتاب: التغيير السياسي. ففوز " حماس " في الانتخابات التشريعية الفلسطينية، وتكليفها تشكيل الحكومة لم يقتصر أثره على الساحة الفلسطينية الداخلية، بل إن ردود الأفعال الدولية على هذا التحول في النظام السياسي الفلسطيني كانت الأبرز والأكثر طرحاً من قبل المراقبين، وهذا يعود إلى حساسية هذه المنطقة بالذات بالنسبة للقوى الدولية.

ربما يلتقي المجتمع الدولي في جزئيات ما بعد الانتخابات التشريعية الفلسطينية العام ٢٠٠٦، إلا أن الاختلاف واضح في أجزاء أخرى. ولو تم تصنيف ما أثير بعد فوز " حماس " إلى ثلاث قضايا رئيسية، من منظور المجتمع الدولي، سيبتين أنها تدور حول شرعية " حماس " واعتبارها حركة إرهابية أم لا، واعتراف " حماس " بإسرائيل، ومدى تعاطيها مع الاتفاقيات السابقة التي وقعتها السلطة. القضايا سابقة الذكر يري بعض الخبراء الأمريكيين أن " حماس " قد تبدي مع الوقت تجاوبا معها، نتاجا للضغط عليها، أو لقراءتها للواقع، هذا إذا ما بقيت للجنة الرباعية موحدة، وتمتعت الحكومة الإسرائيلية بقوة سياسية داخلية.<sup>١٥١</sup>

بالنسبة للقضية الأولى، وهو تعامل المجتمع الدولي مع حركة "حماس" على أنها إرهابية، فيها نوع من التعميم كما أشرنا، فمن أدرج "حماس" على قائمة الإرهاب، الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، وهذا لا يعني المجتمع الدولي، فالعالم فيه قوى أخرى، وإن لم تكن بقوة أميركا وأوروبا نفسها، فإن لها دورها في التأثير على السياسة الدولية، فلا يمكن تجاهل دولة كروسيا والصين واليابان، ودول أمريكا اللاتينية، والدول الإسلامية، والعربية. حتى أن الاتحاد الأوروبي لا يبدو متصلباً في تعاطيه مع حركة "حماس" التي سبق له أن تعامل معها بعد فوزها في الانتخابات. ومثال ذلك اجتماع رئيسة البرلمان الأوروبي مع عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني.<sup>١٥٢</sup>

ويبقى تأثير المجتمع الدولي على حركة "حماس" مرتباً بجملة من المحددات، جزء منها يخدم المصلحة الإسرائيلية في التضييق على "حماس" وإفشالها، وجزء آخر يخدم مصلحة "حماس" ويفتح أبواب المجتمع الدولي أمامها، ويمكن إجمال هذه المحددات والعوامل في الآتي:

## ١. العلاقات الإسرائيلية مع هذه الأطراف

إسرائيل تمتلك شبكة من العلاقات الدولية نجحت في نسجها منذ اللحظة الأولى التي قامت فيها، وعليه تشكلت مواقف الدول اتجاهها تبعاً لمصالح مترابطة، كانت هدفاً متجدداً للدبلوماسية الإسرائيلية. إضافة إلى ذلك، فإن عوامل تقليدية من بينها النفوذ الصهيوني في الدول الغربية، ساعد إسرائيل في التأثير على سياسات تلك الدول، وفي موضوع "حماس" ساهمت تلك العوامل إضافة إلى الدبلوماسية الإسرائيلية النشطة، والإمكانات الإعلامية أن تشكل عقبة أمام "حماس" في تقبل المجتمع الدولي لها.

إضافة إلى شبكة العلاقات الإسرائيلية مع الكثير من دول العالم، كانت هناك شبكة أكثر اتساعاً مثلت شبكة أمان لمثيلتها الإسرائيلية، وبذلك

أصبح ترابط المصالح بين الولايات المتحدة الأمريكية، والعديد من دول العالم بما فيهم الاتحاد الأوروبي، محدداً جديداً وتحدياً واضحاً أمام حركة " حماس " التي كانت في حاجة ماسة إلى استيعاب دولي لوصولها إلى الحكم، وبذلك أصبحت العلاقة القوية بين الكثير من الدول العربية والولايات المتحدة عاملاً مساعداً في أن تنضم بعض الدول العربية إلى الجبهة المواجهة لحركة " حماس " .

## ٢ . حاجة السلطة إلى الدعم المالي الخارجي

هذه الحاجة وربما النقيصة التي تعاني منها السلطة الفلسطينية، أصبحت بتوازيها مع الرفض الغربي للتعامل مع الحكومة الفلسطينية العاشرة، التهديد الأوضح من حيث آثاره على المجتمع الفلسطيني، وبالتالي تأثير تلقائي على مشروع " حماس " في التغيير السياسي، فحالة التردد الاقتصادي التي عايشتها الحكومة الفلسطينية الأولى بقيادة " حماس "، ساهمت في أن تتصدر القضية المالية العمل الرسمي للسلطة الفلسطينية بأكملها، كل ذلك كان على حساب مشروع " حماس " في التغيير السياسي.

## ٣ . حاجة بعض القوى للعب دور في القضايا العالمية

ما زالت القضية الفلسطينية تشكل مفتاحاً لدخول القوى الدولية إلى المنطقة العربية برمتها، ولذلك فإن أي فرصة لدخول بعض الدول التي عزلت نتيجة لانفراد الولايات المتحدة بلعب الدور الفاعل في القضية الفلسطينية، لن تترك دون إعادة طرح تلك الدول لنفسها في هذه المنطقة كلاعب أساسيين. انتقل " حماس " إلى موقع الحكم في السلطة الفلسطينية مثل تلك الفرصة التي ظهر واضحاً أن كثيراً من الدول بحاجة لها، وفي مقدمتهم روسيا، التي كان لها موقفها المغاير عن الموقف الأمريكي.<sup>١٥٣</sup> الأمر لا يتعلق فقط بقوى أوروبية أو أمريكية، بل حتى ببعض الدول العربية، التي أبدت نشاطاً سياسياً واضحاً للعب

دور فاعل في المنطقة، كما حدث مثلاً مع السعودية، التي نجحت في إيصال الفلسطينيين إلى اتفاق مكة.<sup>١٥٤</sup>

الفرصة التي مثلها وجود "حماس" في الحكم من أجل دخول قوى جديدة على الساحة، وإن لم تكن بقوة التأثير نفسها التي تمتلكها الولايات المتحدة، تشكلت نتيجة الرفض الأمريكي للتعامل مع حكومة شكلتها حركة "حماس"، وباستعداد قوى مثل روسيا، وبعض الدول الأوروبية، والعربية للتعامل مع "حماس" في ظل سيطرة "حماس" على موقع الأغلبية في السلطة الفلسطينية، فإنها بذلك تكون قد أوجدت لنفسها مكاناً في معادلة الشرق الأوسط. هذه الحالة مثلت أيضاً محدداً لانفتاح حركة "حماس" على العالم، لكن هذا المحدد باختلاف سابقه، أثر باتجاهين، أولهما لصالح إسرائيل، إلا أن الثاني شكل عاملاً مساعداً لـ "حماس" كي تطرق أبواب المجتمع الدولي، وساعد القوى التي لم تقاطع "حماس"، أو دعت إلى فك الحصار عنها أمور عدة، ومنها:

١. "حماس" إفران الديمقراطية التي يطالب بها المجتمع الدولي: فهي الآن تمثل الفلسطينيين بشكل رسمي بعد أن فازت في انتخابات اعترف العالم بأنها من أفضل التجارب في منطقة الشرق الأوسط، وكان مطالباً قوياً بإجرائها.<sup>١٥٥</sup>
٢. خطاب حركة "حماس" المعتدل، وحالة الخلاف التي ظهرت بين "حماس" والقاعدة، وهذا ما كان جلياً في تصريحات الظواهري اتجاه حركة "حماس" وحكومتها.<sup>١٥٦</sup> إضافة إلى كون خطاب الحركة الموجه للخارج غير حاد حتى قبل دخولها للسلطة، ويتمتع بالمسؤولية، في إيقانه بأهمية العلاقات الإيجابية مع الغرب عموماً.<sup>١٥٧</sup>
٣. ظهور "حماس" كأكثر طرف فلسطيني مقاوم، قادر على ضبط التهدة إذا التزم بها، وعرض "حماس" لهدنة طويلة مع إسرائيل.

## " حماس " والثنائيات المتناقضة

مقاومة وحكم:

سادت في الآونة الأخيرة فكرة لدى الشارع الفلسطيني وبعض نخبه، تمثلت في عدم الإيمان بإمكانية الجمع بين بعض الثنائيات التي بدأت تسود على أنها أضداد لا تجتمع. لم تكن تلك النظرة ظاهرة بشكل واضح قبل أن تأتي " حماس " للحكم، السبب في ظهور هذه الثنائيات بالتوازي مع قدوم " حماس " للحكم، وبخاصة فيما يتعلق بثنائيتي المقاومة والحكم، تشكل نتيجة مخزون ثقافي ارتكز على تجربة منظمة التحرير الفلسطينية، بحيث أصبح تفسير المستقبل الفلسطيني يتم بالرجوع إلى ماضيه، متجاهلين الفروق المركزية بين تجربة المنظمة والسلطة.

وبالنظر إلى الثنائية الأبرز -مقاومة وحكم- التي وضعت أمام قادة " حماس " كعلامة استفهام من قبل مؤيديها رغبة بالدمج، ومن قبل معارضيه رغبة في الفصل، يُلاحظ أن خلافاً مفاهيمياً في معنى المقاومة وبنيتها في معنى الحكم، شكل المحفز لنشوء مثل هذا النمط من التفكير، ووجود القاعدة الجماهيرية التي تتبناه، باعتبار أن تبني النخبة له هو مجرد تسخير لثغرات في الثقافة السياسية الفلسطينية وليس غياباً للوعي بكنهه.

الخلل هو فقدان المقاومة لمضمونها، وحصراً لمفهومها في الجانب العسكري فقط، على الرغم من أن للمقاومة حلقات عديدة متصلة لا تقل إحداهما أهمية عن الأخرى، بل جزء مهم من عوامل عدم تحقيق المقاومة العسكرية مردوداً يكافئ ما يقدمه أصحابها، هو إغفال جوانب أخرى للمقاومة، قد يكون العدو فيها ذاتياً. بمعنى أن هناك مثالب يعاني منها المجتمع الفلسطيني تنعكس سلباً على تحقيق المقاومة العسكرية مبتغاهاً.

مقاومة عسكرية ضد أي احتلال تحتاج بداية وقبل أي استعداد عسكري، إلى التماسك الداخلي، والبناء الاجتماعي والاقتصادي والثقافي الذي يحتضن تلك المقاومة. في حالة حركة " حماس " قد

ينظر إلى التركيز على مقاومة الضعف الداخلي على أنه تراجع من قبل "حماس" عن خيارها في مقاومة المحتل، وسيحاول البعض ولمصالح سياسية أن يخرج عملية التغيير والإصلاح من إطار عملية المقاومة. لكن هذا الترويج سيكون ضعيف التأثير إذا ما قورن برغبة الشارع في علاج حالة الترهل الداخلي، كما أن هذه الرغبة ليست مرتبطة بقدوم "حماس" للحكم، فأحد استطلاعات الرأي الذي أجراه برنامج دراسات التنمية التابع لجامعة بيرزيت، أثناء حكومة أحمد قريع، أشار بوضوح إلى أن ما يقارب ٨٢٪ من عينة الدراسة التي شملت الضفة وغزة، اعتبروا قضية إصلاح الوضع الاقتصادي والأمن الداخلي، وتعزيز سيادة القانون، وتطوير المؤسسات، هي أولوية بالنسبة لهم.<sup>١٥٨</sup>

الباحث هنا لا يتحدث عن ضرورة وضع السلاح جانباً، كما لا يتحدث عن نجاح متكامل لـ "حماس" في الجمع بين الثنائيتين سابقتي الذكر بالمفهوم الواسع لكليهما، لذلك يرى أن أحد أهم الأمور التي من الممكن أن تساعد "حماس" في إلغائها لفكرة عدم القدرة على الجمع بين المقاومة والحكم، هو عملها على نشر ثقافة المقاومة بمفهومها الواسع، والبدء في عملية التغيير والإصلاح، بحيث يكون الحكم الصالح هو مقاومة بحد ذاته، حينها يعود للحكم بنيته الصحيحة، وللمقاومة مفهومها الواسع. وهذا ضمناً مطروح لدى حركة "حماس"، فالشيخ ياسين قال مثلاً: إن المرحلة الحالية "مرحلة اختلط فيها جانب التحرر مع جانب البناء"،<sup>١٥٩</sup> واستخدامه كلمة اختلط بدل تزامن أو توازي، فيه انسجام مع رأي الباحث، لأن العلاقة بين المقاومة والبناء علاقة اختلاط وامتزاج، وذلك لصعوبة الفصل الرياضي بين الجانبين.

إضافة إلى ذلك، فإن المقاومة بمفهومها الشائع لدى الشارع؛ أي المقاومة العسكرية يشوبها بعض الالتباس نتيجة لغياب الأطر التنظيمية الدقيقة التي تضمن سرية ذلك العمل ونجاعته. بل ولا تضمن عدم تدخل بعض العناصر المقاومة في الحياة المدنية الفلسطينية. هذه الحالة من التداخل بين النشاطات العسكرية لبعض تلك الفصائل، والمشاكل الأمنية التي

نَغصت الحياة المدنية الفلسطينية، ساهمت في خلق تصور لدى الشارع الفلسطيني، بأن المقاومة لا تنسجم مع البناء المؤسسي وسيادة القانون. والسبب في بروز هذا التصور، هو قداسة فكرة المقاومة العسكرية، بحيث يتم التغاضي عن أخطاء القائمين عليها، في الوقت الذي لا تتمتع فيه المؤسسة الرسمية وحكم القانون بتلك النظرة.

عبد الستار قاسم مفكر فلسطيني، عرف عنه عدم انتمائه لأي من الفصائل العاملة على الساحة الفلسطينية، تنسجم رؤيته بخصوص المقاومة الفلسطينية مع هذه الدراسة، فهو يرى ضرورة الفصل بين المقاومة العسكرية والحياة المدنية، إذ أن الدور المزدوج الذي لعبته بعض فصائل المقاومة من عمليات عسكرية ضد إسرائيل وتدخل في شؤون الحياة اليومية، أدت إلى بروز ظاهرة الفوضى والفتان الأمني تحت غطاء المقاومة.<sup>١٦٠</sup> وهذه الظاهرة بالضرورة لا تنسجم مع البناء والحكم، وفي الوقت الذي تعتبر فيه مواجهة المقاومة أو من يعمل تحت غطاءها صنفاً من الخيانة، يصبح الحكم والعمل المؤسسي متعذراً.

برهنت " حماس " عملياً، ولكن بشكل جزئي، على قدرتها على الجمع بين المقاومة والحكم، ليس من خلال ما يشمله مفهوم المقاومة من معانٍ أخرى، وإنما من خلال الجمع بين المقاومة العسكرية والحكم، وما خطف الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليت في الوقت الذي انشغلت فيه الحكومة الفلسطينية في تلك الفترة بحوار لترتيب إدارة المؤسسات الفلسطينية، إلا مثال عملي على ذلك.

خلاصة القول في هذه الجزئية، أن الجمع بين المقاومة والحكم كفكرة، هو أمر منطقي وممكن، لكن إمكانية الجمع مرهونة بإعادة تأسيس مفاهيمية تنطلق من النخب إلى الشارع، بحيث تعيد بلورة مفهوم المقاومة، وتوجد العلاقة المترابطة والوثيقة بين المقاومة بمفهومها الواسع، والحكم في ظل بناء مجتمعي متماسك وسيادة القانون وعمل المؤسسات.

## أيديولوجية وديمقراطية:

أما بالنسبة للثنائية الثانية، وهي التخوف من أن انطلاق "حماس" من أيديولوجية دينية قد لا يساعدها في بناء مؤسسات ديمقراطية، أو قد لا يساعدها في اتباع سياسات تتماشى والواقع، ربما لا يكون تحدياً حقيقياً، وبعبارة أدق هو تحدٍ نظري، لم يتشكل على أرض الواقع، وبخاصة أن أول خطوة كانت لـ "حماس" في سبيل دخولها السلطة، كانت في طريق الديمقراطية، ودون أن تبدي أي مخالفة لمرجعيتها الفكرية، الانتخابات كانت تلك الطريق. ناهيك عن أن الكثير من المفكرين الإسلاميين لا يجدوا تعارضاً بين الإسلام والديمقراطية.<sup>١١١</sup> والتمايز الحاصل بين أسس النظام السياسي الإسلامي والديمقراطية لا ينفي التوافق والانسجام.<sup>١١٢</sup>

حادثة التجربة دفعت بالكثيرين، وبخاصة ممن لهم توجه ليبرالي، أن يثيروا تلك القضية، على أنه تحدٍ ليس أمام "حماس" فحسب، وإنما أمام الشعب الفلسطيني، فكانت مجمل الأفكار تدور عن أن أيديولوجية "حماس" قد تدفع بها نحو الانقلاب على الأداة التي أوصلتها للسلطة، وهي الانتخابات، وتبدأ بأسلمة إجبارية للمجتمع. إضافة إلى ذلك، فإن عدم وجود الفاصل الرقمي بين ما هو سياسي وما هو أيديولوجي، يجعل من غير العملي الوقوف على كل موقف أو سياسة تتبعها الحركة، ووضعها في ميزان الأيديولوجي والسياسي، فمما لا شك فيه أن الواقع الذي تعيشه "حماس" لا يتواءم مع مبادئها، لكن الواقع أيضاً لا ينفي إمكانية أن تنسجم سياسات الحركة مع الواقع دون أن تتجاوز مبادئها.

كانت "حماس" حريصة، ومنذ لحظة فوزها في الانتخابات التشريعية، على أن تنفي صحة الادعاءات سابقة الذكر، مشيرة إلى أنها تمتلك برنامجاً شمولياً لإدارة المجتمع، مستمداً من الشريعة الإسلامية، لكنها لن تعمل على إجبار أي شخص على تبني برامجها،<sup>١١٣</sup> فهي كحركة لها تقريباً التوجه الإخواني نفسه، ليس من أجندتها التغيير الاجتماعي الثوري،<sup>١١٤</sup> وإن موقعها الجديد يحتم عليها تطبيق برنامج الحكومة وليس برنامج حركة "حماس".



كان النظر في بداية الأمر على أن تصريحات كهذه هي مجرد رسالة تهدئة للمتخوفين، على الرغم من أن هذا التخوف لا يوجد مبرر لإظهاره، فكتلة التغيير والإصلاح انتخبت من قبل أغلبية الشارع الفلسطيني، وبالتالي فإن الديمقراطية تستدعي أن يكون لبرنامج تلك الكتلة وجوده في الميادين كافة.

بعيداً عن المدعين بوجود هذا التحدي، والنافين لوجوده، فهناك جملة من الدلائل تشير إلى أن دخول " حماس " في مؤسسات السلطة عبر الانتخابات لم يكن الخطوة الأولى في طريق الديمقراطية، فقد تبع الفوز مرحلة طويلة من جولات الحوار من أجل تشكيل حكومة وحدة وطنية، وعلى الرغم من فشل المحاولات الأولى، فإنها كفكرة تشير بوضوح إلى تقبل حركة " حماس " فكرة التعددية والشراكة السياسية.

كانت الخطوات اللاحقة التي لها التأثير نفسه، تتعلق بجولات حوار حول المنظمة والمشاركة فيها، وحكومة الوحدة الوطنية وطبيعتها. وعلى الرغم من أن سياق الحوار كان يدور في ظل أزمة، فإن هذا لا ينفي أن الشراكة السياسية كمرحلة متقدمة في الديمقراطية كانت خياراً قوياً لحركة " حماس ". وبعد عام واحد من دخولها مؤسسات السلطة، نجحت حركة " حماس " في أن تكرر الشراكة السياسية كواقع ملموس، فشكلت حكومة الوحدة الوطنية الأولى في السلطة الفلسطينية.

الشراكة السياسية التي عكستها " حماس " من موقع الشعارات إلى واقع مؤسسات السلطة، لم تكن فقط في إطار سياسي، إنما كان لحرص " حماس " على أن يكون ضمن حكومتها وزراء يمثلون الطائفة المسيحية في البلاد تعمقاً أكثر في مفهوم الشراكة وقبول الآخر، ينفي بشكل قاطع أن أيديولوجية " حماس " الدينية قد تمنعها من التعامل بانسجام مع الآخر، سياسياً كان أم دينياً.

التحدي الذي واجهته حركة " حماس " في هذا المضمار لم يكن أحادي المصدر، بمعنى أن التخوف من أن تطغى أيديولوجية " حماس " على سياساتها، وتكون بذلك مقيدة ضمن برنامج محدود، لا يتعاطى مع

الواقع والبيئة السائدة، قابله تخوف معاكس في الاتجاه، هو ربما من أبناء حركة "حماس"، من أن لا تستطيع حركتهم في ظل الواقع والبيئة السائدة أن تحافظ على أيديولوجيتها الفكرية. التخوف الثاني وسابقه كان أحد إنجازات "حماس" أنها تجاوزته، من خلال المراحل المفصلية التي مرت بها الحركة، فكانت المرونة عالية في التعاطي مع متطلبات الواقع، دون أن يتعارض ذلك مع مرجعيتها الفكرية والأيدولوجية، آخر الاتفاقات التي وقعتها "حماس" مع حركة "فتح" كان اتفاق مكة، مؤشر عملي على تجاوز "حماس" للتحدي سابق الذكر.

### التحدي الإسرائيلي

ليس تحدياً جديداً لحركة "حماس"، مرتبطاً بوجودها في الحكومة الفلسطينية أو المجلس التشريعي، وليس مقتصرًا على "حماس"، فهو تحدٍّ للمشروع الفلسطيني كاملاً بمختلف توجهاته السياسية والفكرية. لكن "حماس" بتوجهاتها السياسية المتباينة مع نظيراتها على الساحة الفلسطينية جعلها الحركة الأكثر تعرضاً للقيود الإسرائيلية بالمفهوم السياسي، إضافة لتعرضها كما باقي الشعب الفلسطيني وفصائله إلى الاعتداءات الميدانية.

طيلة فترة الانتفاضة الفلسطينية، كانت "حماس" كغيرها من الفصائل عرضة للاعتداءات الإسرائيلية بمختلف أشكالها، وكان الأمر في كثير من الأحيان يفسر على أنه ضمن السياسات الإسرائيلية في مواجهة نشاطات عسكرية لحركة "حماس". وإن كانت النشاطات العسكرية تعبر عن رؤية سياسية ما، فإن انتقال "حماس" إلى مرحلة جديدة، أصبح فيه الحكم من مهامها الجديدة، ساهم في أن تكون لسياسات إسرائيل اتجاه حركة "حماس"، بعداً أعمق من مجرد قمع ميداني، ليصبح الأمر سياسياً، يستند إلى بعد فكري.

احتاج الموقع الجديد لحركة "حماس"، سياسة إسرائيلية جديدة، فعلى عكس التوقعات، نأت إسرائيل بنفسها عن مواجهة ميدانية مع حركة

"حماس"، ربما لاقتناعها أن مزيداً من الضربات لـ "حماس" تعني مزيداً من القوة لها،<sup>١٦٥</sup> فاقترنت نشاطاتها الميدانية على إجراءات الاعتقال بحق الحكومة الفلسطينية، والمجلس التشريعي، حين اعتقلت أعضاء من المؤسستين، وفضلت الشروع في حملة دبلوماسية نشطة لحشد موقف دولي معارض لـ "حماس"، والسبب أنها رأت في "حماس" بعد فوزها خطراً تعدى الدائرة الأمنية، إلى دائرة أوسع هي سياسية إستراتيجية، والخطر كما تراه إسرائيل، يكمن في الآتي:

١. سارعت "حماس" ومنذ لحظة دخولها إلى السلطة، لتكريس منطق جديد لطبيعة التعامل مع الجانب الإسرائيلي تمثل في ندية تلك العلاقة، فهي المرة الأولى التي أصبح فيها الجانب الفلسطيني يتعامل بسياسة ترفع سقف مطالبه من الجانب الإسرائيلي. والسبب في ذلك ليس مجرد دخول "حماس" إلى مؤسسات السلطة، وإنما تميز "حماس" خلافاً لسابقتها في الحكم بمقومات مكنتها من انتهاج هذه السياسة مع إسرائيل، وهي بحد ذاتها نقاط جندت ضد حركة "حماس"، تمثلت في الآتي:

- "حماس" تمتلك ورقة ضغط على إسرائيل هي الاعتراف والالتزام بالاتفاقيات السابقة، فإسرائيل ترى أن وجود "حماس" كممثل للشريحة الأوسع في الشارع الفلسطيني في ظل عدم اعترافها بإسرائيل، ورفضها للالتزام بالاتفاقيات الموقعة معاً، فإن هذا يعني إذا ما استطاعت "حماس" أن تحافظ على المساحة التي تمثلها فلسطينياً، تهديداً حقيقياً ستواجهه إسرائيل، بإعادة العلاقة ما بين الفلسطينيين والإسرائيليين إلى ما قبل الاعتراف المتبادل.

تخوف إسرائيل بهذا الخصوص، يتأتى من أن سياسات "حماس" تغلفها مبادئ عقائدية، وهذا بالنسبة لإسرائيل أمر يضيّق من حدود مناورتها مع الحركة، إذ أن المناورة والمفاوضات قد تؤتي بتنازلات في إطار سياسة الحركة،

وليس في إطار أيديولوجيتها،<sup>١٦٦</sup> ما يجعل من قضية كالاتياف بحقها في الوجود من قبل "حماس" أمراً خارج حدود النقاش، لتبقى الحلول الأخرى والمؤقتة - وإن كانت لفترة زمنية طويلة - كما تطرحه "حماس" هي الأوفر حظاً في التطبيق، كما هو الحال مع طرح "حماس" لهذنة طويلة الأمد.

- قدرة "حماس" على التأثير الأمني في إسرائيل، ف"حماس" مثلت طيلة سني الانتفاضة الفصيل الفلسطيني الأبرز من ناحية العمل المقاوم، ومثلت تحدياً أمنياً واضحاً لإسرائيل، وعليه فإن ما ظهر في نتائج الانتخابات المحلية والتشريعية الفلسطينية من تنامي لحركة "حماس" على المستوى الشعبي، يعني أن المقاومة الفلسطينية ازدادت القاعدة الجماهيرية المؤيدة لها، وربما قد يكون جزء من تلك القاعدة الجماهيرية ليس مؤيداً فحسب، وإنما حام لها،<sup>١٦٧</sup> مضافاً إلى ذلك أن عدم التجاوب مع "حماس" سياسياً سيؤدي إلى ترسيخ إيمانها بحتمية الخيار العسكري، الذي بدأت تشير له بعض التقارير الأمنية الإسرائيلية، أن "حماس" تستعد للمواجهة العسكرية، وهذا ما ظهر في حديث يوفال ديسكين رئيس جهاز الأمن الإسرائيلي أمام الكنيست.<sup>١٦٨</sup>

٢. ثقافياً، هناك خطر آخر، يتمثل في أن استمرارية وجود "حماس" في مؤسسات السلطة نتيجة لإجراء ديمقراطي، يعني بشكل أو بآخر تكريس لنموذج ديمقراطي جديد في المنطقة برمتها، ما قد يكون بذرة لنمو كيانات ديمقراطية أخرى، وهذا يعني تحسن الأداء السياسي الفلسطيني، كنتيجة منطقية للمؤسسة الديمقراطية، هذا إن تحقق يشكل ضمناً خطراً على إسرائيل، ليس مباشراً وإنما وجود كيان فلسطيني متعاف من الفساد سيكون له قدرة وموقف أقوى أمام إسرائيل؛ سواء أكانت صيغة العلاقة معها بالمفاوضات أم بالمقاومة، أو بكليهما.

## الفرص

مجمال التحدياٲ سابقا الذكرا؁ سواء تلك الٲا مٲلٲ بالفعال معوقاً أساسياً لحرآة " حماس " ومشروعها في الٲغير الساسا؁ أو تلك الٲا اسٲٲاعٲ الحرآة ٲجاوزها دون الٲعامل معها كٲحدً حقيقي؁ قابلٲها في ال؁هة الأخرى فرص ومقوماٲ؁ ساهمٲ في ٲجاوز جزء من الٲحدياٲ؁ الٲا سٲساهم في إزالاٲ الجزء الأخر.

الفرص الٲا ٲملكها حرآة " حماس "؁ ٲٲعدة؁ البعض منها ذاتي المصدر؁ وبعضها الأخر موضوعي نابع من البيئٲ المحيٲة داخلياً وخارجياً. هذٲ الفرص والمقوماٲ ٲمٲل القوٲ الدافعاٲ لـ " حماس " كي ٲسير في مشروعها نحو مزيد من الٲغير الساسا؁ ويمكن إيضاح أهمها في الآٲا:

### ٲماسك داخلي للحرآة مقابل ٲرهل القوى الأخرى على الساحة

ليس من ٲخصص هذٲ الٲراساٲ الولوج في ٲبيعة الضعف الٲا ٲعانيه بعض الفصائل الفلسطينية؁ سواء من انحسار المد الشعبي لبعضها؁ أم من الإشكالياٲ الٲاالية البنيوية والٲنظيمية؁ إلا أن هذٲ القضايا إذا ما اعٲبرناها مدخلاً في معادلة عمل حرآة " حماس " الساسا؁ فإنها سٲمٲل عاملاً مساعداً نحو ٲقدم " حماس " في مشروعها؁ باعتبار الٲماسك الداخلي لحرآة " حماس "؁ وٲساع المد الشعبي لها؁ عاملاً أساسياً في ذلك.

هي ميزة الحرآاٲ الأيديولوجية عموماً؁ والإسلامية خصوصاً؁ الانضباط الداخلي والقوٲ الٲنظيمية. وقد ٲمٲٲت " حماس " بهذٲ الميزة كونها من الٲصنيف سابق الذكر؁ وعلى الرغم من الحالة الاستثنائية الٲا ٲعيشها حرآة " حماس " مجسدةً بحالة الاحتلال؁ فإن ذلك لم يؤٲر سلباً على هيكلها الٲنظيمي؁ فعلى الرغم من السرية المٲلوبة في عمل الحرآة؁ فإن سلاساٲ إدارية لنشاطاٲ الحرآة مكنها من ممارسة مهامها بما يضمن ٲواصلها مع المجتمع؁ وٲوسيع دائرة مؤيديها؁ إلى أن منحها الشارع الٲآة في أول اٲٲخاباٲ قررت خوضها.

جزء مهم من عوامل القوة التي امتلكتها الحركة، هو منهجيتها في أداء دورها على الساحة السياسية الداخلية، فبعيداً عن العلاقة مع إسرائيل، يلاحظ المراقب عزوف الحركة عن التصادم مع القوى الأخرى باستثناء الأحداث الاستثنائية والمرتبطة في كثير من الأحيان بعوامل خارجية، وهو منهج عرف عن الأخوان المسلمين عموماً بعدم تفضيلهم للتعامل العنيف والصدامي مع الأنظمة الحاكمة. وتعدى الأمر حالة المهادة بين "حماس" والقوى الأخرى على الرغم من اختلاف وجهات النظر والرؤى السياسية، بحيث وصل الأمر إلى أن تبدأ الحركة مرحلة جديدة في صياغة معالم العلاقات الداخلية.

بعد خمس سنوات على انتفاضة الأقصى، قررت حركة "حماس" الانضمام إلى مؤسسات السلطة الفلسطينية، ما أَرَّخَ لمرحلة جديدة من محددات السياسة الفلسطينية، كانت التعددية السياسية، والديمقراطية محوراً. وكانت الانتخابات أداة حركة "حماس" نحو انضمامها للسلطة الفلسطينية، وعلى الرغم من مظاهر العنف التي اكتسحت الساحة الفلسطينية في ظل موجة الحصار التي فرضت على الشعب الفلسطيني نتيجة ردود الأفعال السلبية على نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية، فإن نهاية المطاف كانت مع الحوار، ليصل الأمر نهاية إلى اتفاق فلسطيني تمخض عن أول حكومة وحدة وطنية في تاريخ السلطة الفلسطينية، ما يشكل دفعة لـ "حماس"، ليس لكونها صاحبة الفضل الوحيدة في تأسيس تلك الحكومة، وإنما لأن ميلاد تلك الحكومة جاء في ظل كتلة برلمانية تنتمي لـ "حماس"، وتحفظ بمقاعد الأغلبية في المجلس التشريعي الفلسطيني.

### فرصة الحركة للنفاذ خارجياً

على الرغم من أن الحركة صنفت على أنها إرهابية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، وواجهت كذلك حصاراً دولياً كما باقي الشعب الفلسطيني بعد فوزها في الانتخابات التشريعية العام

٢٠٠٦، فإنها باتت تمتلك ثلاثة عوامل أساسية ممهدة لنفاذها على المستوى الخارجي:

**الأول:** يتعلق بأن الحركة ارتضت لنفسها النهج الديمقراطي في حياتها السياسية،<sup>١٦٩</sup> كما أنها اتخذت لنفسها خطاباً سياسياً مرناً، يتعامل مع قوى عالمية وفق منطق المصلحة العامة، الخطاب السياسي الذي تبنته حركة " حماس "، والمختلف عن خطاب تنظيمات محاربة عالمياً كالقاعدة، بل والانتقادات التي وجهتها تلك التنظيمات لحركة " حماس "، يصعب من قدرة القوى الدولية على استمرار رفض التعامل معها.<sup>١٧٠</sup> هذا إلى جانب تعامل بعض القوى المهمة على الساحة العالمية مع حركة " حماس " دون أي تحفظ.

**الثاني:** يتعلق بأن هذه الحركة ذات البعد الإسلامي، لها امتدادها الطبيعي في محيطها العربي والإسلامي، وليس بالضرورة امتداداً تنظيمياً، إلا أن مثل هذه الميزة تمكن الحركة من القدرة على التأثير خارج الدائرة الفلسطينية، وبخاصة على المستويات الشعبية. وساعدها في ذلك القدرة على المواءمة بين الهوية الفلسطينية والإسلامية.<sup>١٧١</sup> أما دولياً، وبخاصة في الغرب، فهناك مجموعة من النخب الأكاديمية، التي ترى في نهج حركة " حماس " ما يمكن الدفاع عنه غربياً، وهذا ما ظهر بالفعل من قبل العديد من الشخصيات الأكاديمية التي لعبت دوراً مهماً في إيصال وجهات النظر بين " حماس " وبعض الدول الغربية.<sup>١٧٢</sup>

الأمر الآخر، أن مشروع " حماس "، ذات المرجعية الإسلامية، وإن كانت له خصوصية تميزه عن حركات الإسلام السياسي، فإن نجاحه سيعطي دفعة قوية لهذه الحركات، وهذا ما يجعل من نجاحه هدفاً لها، وعليه فإن كل ما تملكه تلك الحركات سيكون مسخراً لإنجاح " حماس " وتقوية وجودها على الساحة الفلسطينية، وهذا ما تؤكد " حماس "، فعلى لسان الناطق باسمها، قال إن الإسلاميين في كل العالم لن يتروكوا " حماس " تفشل.<sup>١٧٣</sup>

الثالث: إن "حماس" استطاعت تشكيل أول حكومة وحدة وطنية بقيادتها، وهذا ما جعل من موقف القوى الدولية أقل حدة بشأن فرض الحصار على الحكومة الفلسطينية، حتى في الولايات المتحدة الأمريكية، بدأت تسمع أصوات تنتقد السياسة الخارجية في التعامل الانتقائي مع الوزراء الفلسطينيين، معتبرة أن هذا الأمر لن يساعد في التقدم في العملية السلمية.<sup>١٧٤</sup> بل إن بعض الكتاب في الصحافة الأمريكية اعتبر الدعم الأمريكي لبعض الشخصيات الفلسطينية، والمقربة من الإدارة الأمريكية، أمراً لن يجلب الاستقرار إلى المنطقة.<sup>١٧٥</sup> تلك الأصوات، وإن اعتبرت اتفاق مكة جزئياً من حيث رسم العلاقة مع إسرائيل، فإنها ترى فيه خطوة إيجابية نحو ذلك.<sup>١٧٦</sup> وبغض النظر عن صحة هذا الافتراض أو ذلك، فإن أصواتاً كهذه قد تسهم في نفاذ "حماس" على المستوى الخارجي.

### مشروع "حماس"، وجمود المشاريع الأخرى

إحدى الفرص التي يمتلكها مشروع "حماس" في التغيير السياسي، بالإضافة إلى العوامل الذاتية، هو المحيط الموضوعي الذي يعبر عن ضعف المشاريع الأخرى، ليس المقصود هنا محلياً بالضرورة، وإنما مشاريع سياسية خارجية للتسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وتبناها بعض الفصائل الفلسطينية. هذه المشاريع قوتها الأساسية في طبيعة من يطرحها، وهي قوى خارجية، ما يجعل سبب قوتها هو سبب ضعفها أيضاً، فكلما كان الطرح خارجي المولد، وجد صعوبة في توفير المقبولية الوطنية له.

على أية حال، بغض النظر عن قوة المشاريع الأخرى وأصحابها، فهي باتت تعاني من حالة جمود، تشكلت نتيجة انكفاء مثلث الداعين لتلك المشاريع على مشاكلهم الخاصة، وأضلاع المثلث غير متساوي الأضلاع كالتالي:

١. ضلع فلسطيني داخلي، متمثل في حركة "فتح"، بقيادتها لمنظمة التحرير وتبنيها لمشاريع التسوية، فقد ساهمت مشاكلها الداخلية، في عدم قدرتها على السير بقوة في المشروع الذي تبنته.<sup>١٧٧</sup>



٢. ضلع إسرائيلي، انكفاً على نفسه نتيجة عوامل عدة تتعلق بالتركيبة الحزبية داخل إسرائيل، وما شهدته من حراك أفرز حزباً جديداً بتوجهات نحو حل أحادي الجانب، وانشغال إسرائيل بملفات مختلفة شنت من تركيزها على ملف التسوية، منها ملف إيران، وملف جنوب لبنان، وملفات الفساد الداخلي، إضافة إلى التحولات على الساحة الفلسطينية.<sup>١٧٨</sup>

٣. ضلع أمريكي وأوروبي، يظهر جلياً أنه بدأ يعطي أهمية أكبر للمشاريع الشرق أوسطية عموماً دون جعل القضية الفلسطينية هي محور نشاطه، فقد كان للحرب على العراق، الأثر المهم في تحول بوصلة الولايات المتحدة ومعها بعض الدول الأوروبية في منطقة الشرق الأوسط نحو الملف العراقي، تبعه الملف الإيراني دون انتهاء سابقه، لتبقى القضية الفلسطينية محوراً ثانوياً ربما في هذه المرحلة فقط.

### منهجية " حماس " في ضوء أهدافها

بعد قراءة تفصيلية لأهداف حركة " حماس " ضمن حدود الدراسة، تجدر الإشارة إلى مدى انسجام نهج " حماس " في تحقيق تلك الأهداف مع منهجية دائرة أوسع هي حركات الإسلام السياسي، إذ تمت الإشارة إلى أن دواعي عدم التكرار ساهمت في الاكتفاء بطرح منهجية الجذور الفكرية لـ " حماس " كونها تمثل قاسماً مشتركاً، إلا أن دواعي التحقق من الافتراض السابق، تفرض أن يتم إيضاح مدى الانسجام بين ما طرح من منهجية للإسلام السياسي وبين ما يمكن استقراؤه من منهجية " حماس " في معالجاتها لأهدافها خلال الجزئية السابقة من الدراسة.

محاكمة " حماس " على مدى انسجامها مع منبعتها الفكرية، أو محاكمة الافتراض بوجود ذلك القاسم المشترك، تتطلب الأخذ بالاعتبار جملة من المحددات التي قد تحول دون انسجام كامل أو تماثل مع حركات الإسلام السياسي الأخرى، هذه المحددات تأتي كميز للبيئة التي تعتبر

مجال عمل حركة "حماس"، ولا تحسب ضمن دائرة المشترك مع الدائرة الإسلامية الأوسع.

أهم تلك المحددات، ما تواجهه حركة "حماس" من احتلال إسرائيلي، ليدخل ضمن مشروعها بند أساسي هو المقاومة، وبذلك فإن نمطا من العلاقات سيكون مختلفا مع القوى الأخرى على الساحة الداخلية، بسبب الاشتراك في مواجهة الاحتلال، بحيث تصبح الخلافات الداخلية أو المشاريع الحزبية الداخلية في درجة ثانية على سلم الأولويات. إلا أن هذا لا ينفي أن حالة الاحتلال هذه ساهمت في أن يكون لحركة "حماس" امتداد جماهيري واسع، من خلال النشاطات التي مارستها ضد الاحتلال ومواقفها اتجاهه طيلة سنوات سابقة.

الأمر الآخر، متمثل في بعد دولي مؤثر بوضوح على الساحة الداخلية الفلسطينية، نتيجة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي القائم، فالتغيرات الفلسطينية الداخلية، تلاقي ردود أفعال أوسع بكثير من الدائرة الفلسطينية، لذلك فإن هذا المحدد - كما اتضح سابقا - له أيضا تبعاته على منهجية "حماس" ومشروعها في التغيير السياسي.

هذه الحالة من عدم الاستقرار التي تعيشها فلسطين، ساهمت في أن تفقد حركة "حماس" القدرة على السير وفق سيناريو محدد يضمن لها سياسات محددة من حيث الزمان والمكان. إلا أن رؤية "حماس" المحددة أعادت لها التوازن من خلال إدارتها للأزمات بشكل يضمن لها تحقيق أكبر كم من أهدافها، وبالحفاظ على منهجيتها المستقاة من جذورها الفكرية.

ويمكن الإشارة هنا إلى مدى انسجام "حماس" مع الملامح الأساسية لمنهجية حركات الإسلام السياسي، حيث تنضح في الآتي:

١. بناء ذاتي، فعلى الرغم من سرية العمل داخل حركة "حماس"، فإنها نجحت وتفوقت على الحركات الفلسطينية الأخرى بعملها الداخلي، فهي كانت أشبه ما يكون بدولة داخل حركة، لها نظامها ومؤسساتها، بما ضمن لها تجربة فريدة مكنتها من صقل خبرات

وقدرات أبنائها، وهذا ما يمكن أن يتقاطع مع قضية البناء الذاتي والتغيير الداخلي الذي أشير له سابقاً، قبل البدء في تمرير مشروع التغيير على المجتمع ككل. بمعنى أن حركة " حماس " صنعت من نفسها نموذجاً للمجتمع ككل، لها مؤسساته التي تقترب من نموذج الدولة، فعلى رأس الحركة مكتب سياسي يقودها ويمثل الحركة في العلاقات الخارجية، ويفاوض باسمها، فيما مجلس شورى الحركة يحدد توجهات الحركة ويرسم سياستها ويتدخل في القرارات الإستراتيجية، بينما توزع الساحة الفلسطينية إلى مناطق، تشكل كل منطقة إدارةً شبه مستقلة.<sup>١٧٩</sup> وهنا يظهر أن للحركة جسماً تشريعياً وقضائياً متمثلاً بمجلس الشورى، وآخر تنفيذياً متمثلاً بمكتبها السياسي، وتمارس نشاطاتها من خلال لجان وجمعيات مختلفة. وهذا ما يدفع إلى القول إنها الأكثر مؤسساتية على الساحة الفلسطينية.

٢. اعتمدت حركة " حماس " كما حركات الإسلام السياسي في المحيط العربي والإسلامي على المؤسسات الاجتماعية والدينية، لتصل إلى شرائح المجتمع كافة، وعلى الرغم من أن " حماس " لا تعلن عن مشروع اجتماعي في هذه المرحلة بالذات، فإنها مارسته طيلة سنين سابقة، فكان العمل الاجتماعي والنشاطات داخل المؤسسات الدينية كالمساجد نقطة التقائها مع المجتمع، ما مكنها من تجميع المؤيدين والناصرين، وتجنيد الأعضاء،<sup>١٨٠</sup> فطيلة ١٩ عاماً من عمر " حماس " كان النشاط الاجتماعي يسير جنباً إلى جنب مع مقاومتها للاحتلال الإسرائيلي، وهذا سهل من وصولها إلى مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني بأغلبية الأعضاء.

النشاطات الاجتماعية التي مارستها " حماس "، وإدارتها للمؤسسات الدينية، ومأسسة عملها الداخلي، هو ما يمكن تسميته بتغيير ما قبل التغيير السياسي، الذي ورد سابقاً كجزء من منهجية حركات الإسلام السياسي، فكل تغيير بحاجة إلى ثقافة سياسية تشكل أرضية له وإطاراً حامياً لجزئياته، وحركات

الإسلام السياسي عموماً ترى أن البناء الاجتماعي على الأسس الإسلامية هو الذي سيعيد تشكيل الثقافة السياسية بما يضمن تقبل المشروع السياسي. إلا أن واقع الحال، ووجود اتجاهات فكرية وسياسية متعددة داخل المجتمع قلل من فرصة تحقق هذا الأمر، ما دفع حركة مثل "حماس" أن تكتفي بعرض ما لديها في مشروعها الاجتماعي، دون فرضه على المجتمع، في ظل ممارستها العمل السياسي، وتشكيلها النموذج الاجتماعي الداخلي، وبحيث يظهر مشروعها الاجتماعي كجزء طبيعي من حياة المجتمع وليس انقلاباً على كل ما هو موجود، بما يضمن أن لا تتم عرقلة العمل السياسي نتيجة لتخوف اجتماعي.

٣. بالنظر إلى ما حققته "حماس"، أو ما تسعى إلى تحقيقه من أهداف حسب ما توصلت إليه هذه الدراسة، فإن التدرج يبدو واضحاً على الرغم من كل المحددات، التدرج ليس زمانياً فحسب، بل هو تدرج في تحقيق الأهداف التراكمية من حيث الموضوع، بمعنى ترابط الأهداف حتى في ظل صعوبة تطبيق خطة محددة واضحة. وهذا يتضح مثلاً في النتائج التي حققتها من الاتفاقيات الثلاث (القاهرة، والوفاء الوطني، ومكة) بحيث كانت بنود كل اتفاقية جديدة مكملتها لسابقتها أو مؤكدة عليها.

٤. طرحت هذه الدراسة مفاهيم الشراكة السياسية والتعددية والتحالف السياسي نظرياً، كأنماط للعلاقات السياسية بين حركات الإسلام السياسي والقوى السياسية الأخرى، وحولت حركة "حماس" هذه المفاهيم إلى واقع إجرائي بقبولها المشاركة السياسية، ومن ثم فكرة الشراكة التي توجت بالتحالف مع فصائل أخرى تخالفها فكراً وسياسياً، وفي هذا توسيع واضح لمعنى التعددية، والشراكة السياسية، فهو ليس مجرد تعددية داخل الإطار الإسلامي، بمعنى ليس خلافاً في وجهات النظر، بل خلاف في البنى الفكرية والتوجهات السياسية. إلا أن

مرونة " حماس " <sup>١٨١</sup> كانت وراء القبول في الانخراط بالعملية الديمقراطية بكل ما تحويه من استحقاقات.

٥. ما أبدته " حماس " من انتهاج للحوار كأساس لإدارة العلاقات الداخلية، شابه الكثير من التساؤلات حين بدأت قوى فلسطينية بالاعتقال الداخلي، و" حماس " كانت جزءاً من الاقتتال. وبالعودة إلى طرح روستو حول التغيير السياسي، نجد أن العنف هو مرحلة حتمية في مشروع التغيير السياسي، وليس بالضرورة أن يكون العنف متبنياً من قبل القوى السياسية، وهذا ما كان حاصلًا على المستوى الفلسطيني، ليس من قبل " حماس " وحدها، فكل الفصائل الفلسطينية أجمعت على ضرورة تعزيز السلم الأهلي، ونبذت العنف لكنها مارسته، وهذه الحالة يمكن فهمها من خلال الآتي:

- عدم وجود بناء أمني متكامل داخل الساحة الفلسطينية.
- الوصول إلى مرحلة الحسم في إدارة العلاقات الداخلية وهي مرحلة المواجهة حسب روستو، التي قد يشوبها بعض العنف.
- العنف ليس نهجاً من قبل أي فصيل فلسطيني لإدارة العلاقات الداخلية، لكن اللجوء إليه جاء في كثير من الأحيان في سياق رد فعل على فعل آخر مجهول، في ضوء أيدٍ كثيرة تتواجد في الساحة الفلسطينية.
- أشير في الفصل المفاهيمي إلى أن أحد تحديات التغيير تتمثل في الفئات المستفيدة من دوام الحال، وفي مرحلة الحسم لن توفر هذه الفئات أي فرصة لإفشال أي مشروع يهدد نفوذها، ما يجعل من العنف المضاد وضعاً طبيعياً، وإن لم يكن مبرراً من الناحية الأخلاقية. إلا أن النظرة الشمولية للأمر، وأخذ العبر من التاريخ، يشيران إلى أن طريق السلام معبدة بالحروب، وطريق الديمقراطية تسبقها الصراعات. <sup>١٨٢</sup>



## الاستنتاجات والتوصيات

### الاستنتاجات

١. تمكنت حركات الإسلام السياسي عموماً من امتلاك مشاريع تغييرية خاصة بها، منطلقة من أسس أيديولوجية مشتركة، ساهمت في أن تشكل بديلاً منافساً للمشاريع الإصلاحية الأخرى، التي بدأت فرصتها تتضاءل في تحقيق نتائج عملية ملموسة. وفي هذه الدراسة تبين أن المشاريع التغييرية التي تمتلكها حركات الإسلام السياسي، وإن اختلفت مع المشاريع الأخرى في الأهداف، فإن منهج جزء واسع منها في التغيير، وبخاصة التيار الوسطي الذي تصنف "حماس" ضمنه، جاء متوافقاً مع أسس الديمقراطية التي تنادي بها معظم التيارات الإصلاحية الحالية، على الرغم من جذورها وبنيتها المستقاة من الشريعة الإسلامية. فكانت الشراكة السياسية والتحالف السياسي والتكامل مع الآخر ضمن دائرة خيارات تلك الحركات، كثمرة طبيعية لمنهج مرن في طرح الرؤى الخاصة وسبل تطبيقها.

٢. حركة المقاومة الإسلامية كأحد أبرز تيارات الإسلام السياسي الفلسطينية، كان لها في هذه المرحلة -أي حدود الدراسة الزمانية- أهدافها الخاصة من التغيير السياسي التي تنطلق من أسس ومبادئ تراها حركة "حماس" ثابتة. هذه الأهداف في صيغتها الإجرائية لا

تعتبر حرفياً عما هو وارد في أديبات الحركة. وإنما يفهم ضمناً نتاجاً لتحليل تلك الأهداف أن لها بعداً مبدئياً منطلقاً من أسس فكرية. وقد تبين من خلال مناقشة إحدائيات تلك الأهداف أن منها ما بدأ في التحقق، ومنها ما يُنظر تحققه وفقاً لسياسات "حماس" اتجاهه، ويمكن إدراج تلك الأهداف في الآتي:

- المساهمة في تغيير بعض الملامح الأساسية لصيغة عمل النظام السياسي الفلسطيني، التي تعتقد حركة "حماس" جازمة أنه بات يعاني من خلل بنيوي، أضعف من قدرته على استيعاب مكونات العمل السياسي الفلسطيني دون تعارض وتناقض.
- بدا واضحاً أن حركة "حماس" لم تستطع أن تنفذ برامجها وفقاً لخطة متدرجة الزمان والموضوع، إلا أنها أجادت إدارة الأزمات المفصلية لتحويل نتائجها إلى خطوات واسعة نحو أهدافها المرورية. كما أنها تمكنت أيضاً من المساهمة في تغيير نقاط مهمة مثلت ولفترة طويلة مرجعية لعمل السلطة الفلسطينية، وذلك من خلال توصلها إلى ثلاثة اتفاقات سياسية مع باقي الفصائل الفلسطينية، كانت جميعها في إطار التوافق على إدارة الحياة السياسية الفلسطينية، وفقاً لأسس جديدة لا تحتكم إلى الاتفاقيات التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية مع إسرائيل والمجتمع الدولي. الاتفاقيات هي: اتفاق القاهرة، وثيقة الوفاق الوطني، اتفاق مكة المكرمة.
- اتضح من خلال استجلاء مواقف حركة "حماس" وتصريحاتها وما نشر عن قاداتها، أنها تمتلك رؤية متكاملة لإعادة بناء هيكلية منظمة التحرير الفلسطينية وميثاقها، ضمن أسس عامة تاركة التفاصيل لتوافق وطني يجمع الفصائل السياسية. ويمكن تلخيص وجهة نظر حركة "حماس" بشأن المنظمة في إعادة انتخاب المجلس الوطني الفلسطيني، بعد تقليص عضويته، بما يشمل الفلسطينيين كافة، ويمنح فلسطينيين أراضي العام



١٩٤٨ مقاعد خاصة دون إجراء انتخابات نظراً لتعذرهما.

- تبعا لذلك، تتم إعادة تشكيل اللجنة التنفيذية وفق ما أفرزته نتائج انتخابات المجلس الوطني، الذي سيتولى أيضاً من وجهة نظر "حماس" إعادة النظر في الاتفاقيات السابقة. رؤية حركة "حماس" امتدت أيضاً لإعادة بناء صندوق المنظمة وتفعيل المؤسسات واللجان التابعة للمنظمة، وتأسيس مؤسسات جديدة، وبخاصة في مجال الإعلام، والعلاقات الخارجية.
- رابع أهداف "حماس" تمثل في إعادة صياغة معالم العلاقة مع إسرائيل، والمقصود هنا علاقة الفلسطينيين وليس علاقة حركة "حماس"، بما يضمن من وجهة نظر الحركة نمطاً جديداً في العلاقات يوفر الندية في التعامل، بما يمكن من رفع سقف المطالب الفلسطينية. وانسجاماً مع هذه الرؤية وتكيفاً مع واقع الحياة السياسية الفلسطينية، ارتأت حركة "حماس" أن تعيد إنتاج فكرة الهدنة، وفق منطق جديد يتطلب تطبيقها دولة فلسطينية كاملة السيادة على حدود العام ١٩٦٧.
- الهدنة أعادت للطرف الفلسطيني القدرة على المبادرة، في ظل الطرح الإسرائيلي السائد بعدم وجود شريك فلسطيني للتعامل معه، كما أن الهدنة منحت الفلسطينيين إمكانية الظهور كطرف يختار من متعدد، ما يقوي من موقفه أمام نقيضه الإسرائيلي، فبعد إخفاق أوسلو في أن تحقق نتائج تتمتع بالديمومة لأسباب مختلفة، تبدل المسار الفلسطيني نحو الخيار العسكري في انتفاضة الأقصى. وفي ظل ضعف قوة الدفع نحو العودة إلى الوراء في مشاريع التسوية السياسية، يظهر طرح الهدنة كخيار فلسطيني يدفع نحو حل سياسي لكن إلى الأمام، واستثناء الخيار العسكري عملياً مع بقاءه خياراً نظرياً قابلاً للتحويل وفقاً لتطورات الأوضاع، ومدى تعاطي الطرف الآخر مع مبادرات كهذه.

٣. ما حققته "حماس" من أهدافها في التغيير السياسي، أو ما تحاول تحقيقه، وقفت أمامه ولا تزال تحديات عدة، أعاقته زمانياً في بعض الأحيان، أو دفعت الحركة إلى تعديله أو إعادة تشكيله كي يتناسب مع ظروف الواقع، ويندرج ضمن هذه التحديات:

- اللحظة الارتدادية، وما تعنيه من تحدٍ داخلي وخارجي، نتيجة لاختلاف الأطروحات بشأن الوضع السياسي الأنسب للحالة الفلسطينية.

- تحديات نابعة من فكر الحركة، ومدى قدرتها على الدفاع عن إمكانية الجمع بين المقاومة والبناء، أو الديمقراطية وأيديولوجيتها الإسلامية، ليتبين نهاية أن هذه التحديات ما زالت أمراً نظرياً، لم تشر الدلائل العملية على تأثيرها على مشروع الحركة. إلا أن لها تأثيراً في تشكيل الثقافة السياسية الفلسطينية بما ينسجم أو يتعارض مع المشاريع التغييرية القائمة.

- تحدٍ تقليدي متمثل في الاحتلال الإسرائيلي، وهو تحدٍ مثل قاسماً مشتركاً لمختلف المشاريع الإصلاحية أو النهضوية للواقع السياسي الفلسطيني، لكنه تحدٍ في هذه المرة مضافاً إليه التناقض العقائدي بين فكر حركة "حماس" وشرعية وجود إسرائيل.

٤. في ضوء كل هذه التحديات، يبدو ما حققته حركة "حماس" من جزئيات في الأهداف سابقة الذكر أمراً بحاجة إلى نقاش وتفسير، الدراسة لم تغفل ذلك، فاتضح أن للتحديات سابقة الذكر ما يقابلها من مقومات مثلت فرصة لتنفيذ مشروع حركة "حماس" في التغيير السياسي، وتنبع تلك الفرص من الآتي:

- تماسك داخلي للحركة مقابل ترهل القوى الأخرى على الساحة.
- فرصة الحركة لمقاومة الضغط الخارجي، كونها ارتضت النهج الديمقراطي وتبنت خطاباً معتدلاً.
- مشروع "حماس" وجمود المشاريع الأخرى.

## التوصيات

على الرغم مما حققته " حماس " من إنجازات تبعاً لرؤيتها الذاتية، وما تسير في طريق تحقيقه، فإنها تواجه جملة من التحديات، منها الذاتية ومنها الموضوعية، التي تهدد التقدم في مشروع التغيير السياسي لديها. وعلى الرغم من أن هذه التحديات لا تشكل تهديداً كاملاً على المدى القصير والأني، فإن استمرارها يعني تقويض مقومات تحقيق الأبعاد الإستراتيجية في مشروع التغيير السياسي لدى حركة " حماس ". وانطلاقاً من ذلك، يتقدم الباحث بالتوصيات التالية لتجاوز تلك التحديات:

١. المقاومة في ظل الحكم، أو المقاومة إلى جانب البناء، ثنائية أُشير إليها كجزء من التحديات التي تواجه " حماس "، والمرتبطة تلقائياً بالتحدي الإسرائيلي أيضاً. وشعار الجمع بين الثنائيتين وإن استطاعت " حماس " تطبيقه بشكل طفيف، فإنها أخفقت طيلة الفترة الزمنية التي تغطيها هذه الدراسة بشكل عام في شق البناء من تلك الثنائية، إضافة إلى ضعف شق المقاومة بمعناها العسكري. لذلك، وفيما يتعلق بالتحدي الإسرائيلي، فإنه كلما تمكّنت " حماس " من ضبط علاقتها مع الاحتلال الإسرائيلي بما يضمن تعزيز التهذئة والتأسيس لهذنة متماسكة، فإن موقف الاحتلال الإسرائيلي سيكون أضعف، وأكثر قابلية للتحول. أما بالنسبة للمقاومة في ظل الحكم، فإن الباحث يوصي الحركة بأن تخلق نمطية تفكير جديدة لدى المجتمع، تنضج ملامحها في الآتي:

- مقاومة الاحتلال لا تعني فقط توجيه الضربات العسكرية له.
- المقاومة العسكرية جزء ظاهري من عملية المقاومة، وهو الأكثر كلفة، في ظل مقياس القوة العسكري الحالي.
- البناء الذاتي لفرد منتج، يعني مجتمعاً متماسكاً، سيكون أقدر على الصمود في وجه سياسات الاحتلال.

- إضافة إلى أن المقاومة لا تعني النشاط العسكري فقط، فإن الاحتلال لا يعني اعتداءات عسكرية فقط، فالجانب الأخطر في سلب الثقافة والهوية، وهدم مقومات الصمود والثبات، من بنية علمية وأكاديمية وجسم اقتصادي وهوية مستقلة.
- ٢. في ثنايا هذه الكتاب اتضحت ميزة مهمة امتلكتها "حماس" سابقاً، وهي قدرتها على تشكيل صورة خاصة بها أشبه ما تكن بالهوية، لكن "حماس" منذ مشاركتها في الانتخابات التشريعية بدأت تفقد ملامح رئيسية من تلك الصورة، وتضيف ملامح جديدة، خلقت حالة من الإبهام في التصور الشعبي لماهية الحركة، نتيجة الشكوك حول ثبات مشروع المقاومة، أو كفاءة مشروع الحكم، وهذا يدفع إلى التأكيد على التوصيات سابقة الذكر بخصوص التعامل مع التحدي الإسرائيلي، وثنائية المقاومة في ظل الحكم. لأن قوة "حماس" في قاعدتها الجماهيرية، وإذا ما أرادت "حماس" الحفاظ على تلك القوة، فإن توضيحاً لصورتها ضروري لكسب ثقة الشارع.
- ٣. إضافة إلى ذلك، فإن إعطاء حركة "حماس" لأعضائها في الحكومة والتشريعي هامشاً سياسياً أوسع من المرونة كما هو الحال مثلاً مع حزب العدالة والتنمية في تركيا، سيساعد الحركة في تشبيك علاقات أقوى مع دوائر مختلفة، تتعدى البعد العربي والإسلامي، وذلك انطلاقاً من أنها تمثل رؤية مجتمع وليس حركة، بما يعزز الافتراض بعدم وقوف أيديولوجية "حماس" حائلاً أمام ديمقراطيتها.
- ٤. ما هو متعلق بالتحدي الداخلي، والمتمثل عملياً بالعلاقات الداخلية، وبخاصة طريقة إدارة تلك العلاقة مع حركة "فتح" المنافسة لحركة "حماس"، فإن الوقائع العملية تشير إلى أن إشكالية واضحة تشوب تلك العلاقة، تصبغها بطابع العداء أكثر من التنافس، وهي قضية تتشاطر أطراف المسؤولية عنها مختلف القوى العاملة على الساحة الفلسطينية. لكن بما أن "حماس" هي محور هذا الكتاب، فإن التوصية المقدمة لها بهذا الشأن، مفادها: أن على "حماس" السعي

نحو تغيير نمطية العلاقات الداخلية عبر التأسيس لثقافة سياسية متقبلة للآخر، وبخاصة لدى قاعدتها الجماهيرية، ومقنعة بأهمية التعددية السياسية كأساس لثراء المجتمع. والتعامل مع ذلك على أنه يأتي في سياق ما هو طبيعي، وليس واجبا استثنائيا تقتضيه ظروف المرحلة.

٥. "حماس" تعاني من اختلاف معايير تقييم أدائها على الساحة الفلسطينية بين إنجاز وإخفاق، فهي كحركة تقيس الأمور بمنطق الأهداف الإستراتيجية بعيدة المدى، بحيث تنظر إلى ما هو قائم على أنها إنجازات تخدم هدفها بعيد المدى. أما الشارع فيحاكمها بناء على ما يلامس حياته اليومية، والسبب في ذلك أن الشارع لا يستطيع تقييم حكومة بناء على إنجازاتها السياسية الإستراتيجية، لأن هذه الإنجازات تتطلب فترة زمنية أطول بكثير من عمر حكومة واحدة، وعليه يلجأ الشارع إلى ما هو ممكن القياس. في حالة حركة "حماس"، يبدو واضحا إخفاق الحكومة في العديد من القضايا التي تلامس الحياة اليومية، بغض النظر عن السياق التي أتت فيه، إلا أنها تتحمل مسؤولية وجودها في الحكم، وهذا يتطلب منها الآتي كي لا تفقد تأييد الرأي العام:

- أن تركز جهودها الآن على أهداف آنية تلامس حياة المواطن، كي تكون مهدداً لتجديد الثقة بعد ٣ سنوات.
- محاولة الفصل بين ما هو هدف للحكومة التي من المفترض أن لا يزيد عمرها على ٤ سنوات أو أقل، وما بين هدف الحركة التي يرتبط وجودها بوجود المجتمع.
- أن تتمتع وسائل إعلام الحركة والحكومة بكفاءة تمكنها من نقل الصورة بوضوح، حول إنجازات من الممكن أن تكون حققتها الحركة أو الحكومة، لكن طبيعتها ليست ذات صدق إعلامي لدى الشارع.



## الهوامش

- <sup>١</sup> طوالبه، حسن. العنف والإرهاب من منظور الإسلام السياسي (مصر والجزائر .. نموذجاً)، ط١، الأردن: عالم الكتب الحديث، ٢٠٠٥، ص: ٨٤-٨٥.  
المصدر نفسه.
- <sup>٢</sup> عمارة، محمد. الإسلام السياسي والتعددية السياسية من منظور إسلامي، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠٠٣، ص: ٥-٦.
- <sup>٤</sup> أبو بكر، أنغير. الإسلام السياسي صوت الجنوب (قراءة جديدة للحركة الإسلامية في شمال أفريقيا) الإسلام السياسي: مقاربات نقدية، نقلًا عن فرانسوا بورجا. الحوار المتمدن، ع ١٣٧٤، ١٠/١١/٢٠٠٥:
- <http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=50123>
- المصدر نفسه.
- <sup>٦</sup> أروا، أوليفيه. تجربة الإسلام السياسي، ترجمة: نصير مروة، ط٢، لبنان: دار الساقى، ص: ٤١-٤٤.
- <sup>٧</sup> آغا، رياض نعلسان. "تقسيمات إسلامية"، ٨٠/١٠/٢٠٠٦، من الموقع الإلكتروني:  
<http://www.syrianembassy.ae/Articles/13.html>
- <sup>٨</sup> عبد العال، أحمد. الإسلام السياسي، شبكة القلم الفكرية، ٢٦/٥/٢٠٠٥. من الموقع الإلكتروني:  
<http://www.alqlm.com/index.cfm?method=home.con&contentID=103>
- <sup>٩</sup> بادحدح، علي بن عمر. الإسلام السياسي، موقع علماء الشريعة:  
<http://www.olamaashareah.net/nawah.php?tid=872>
- <sup>١٠</sup> زكريا، فؤاد: الوهم والحقيقة في الحركة الإسلامية المعاصرة، الإسكندرية: فؤاد زكريا. ٢٠٠٦. ص ٣٨.
- <sup>11</sup> International Crisis Group: "Understanding Islamism", *Middle East/North Africa Report*. Cairo. N.37, 2 March 2005 . p:1-3.
- <sup>12</sup> Amin, Samir. "Political Islam". *Covert Action Quarterly*. Washington. No. 71, Winter 2001. p: 3-6.
- <sup>13</sup> Noakes, Greg. "The Threat of Islamic Fundamentalism in North Africa".. *Washington Report to the Middle East Affairs*. Heritage Foundation. September/October 1994, P: 21, 43-44
- <sup>١٤</sup> بادحدح، علي بن عمر، مصدر سبق ذكره.

<sup>١٥</sup> غليون، برهان. نقد السياسة: الدولة والدين، ط٣، بيروت: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٤، ص: ٢١٦-٢٣٦.

<sup>١٦</sup> طوالية، حسن، مصدر سبق ذكره، ص: ٨٥.

<sup>١٧</sup> أحمد، زكي. "تحولات ومتغيرات الحركة الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي"، المستقبل العربي، عدد ١٨٨، تشرين الأول ١٩٩٤، ص: ١٣-٢٣.

<sup>١٨</sup> أبو بكر، أنغير، مصدر سبق ذكره.

<sup>١٩</sup> حبيب، كمال السعيد. الحركة الإسلامية من المواجهة إلى المراجعة، ط١. القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٢، ص: ١٣٠-١٣١.

<sup>٢٠</sup> للمزيد انظر: بسيوني، حسن السيد. الدولة ونظام الحكم في الإسلام، ط١، القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٥، ص: ٣١-٣٩؛ والمبارك، محمد. نظام الإسلام، الاقتصاد مبادئ عامة، ط٢، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٤؛ والنجار، حسين فوزي. الإسلام والسياسة، بحث في أصول النظرية السياسية ونظام الإسلام، ط١، د.م: دار الشعب، ١٩٦٩.

<sup>٢١</sup> سورة المائدة، الآية ٤٨.

<sup>٢٢</sup> سورة الأنفال، الآية ٦١.

<sup>٢٣</sup> سورة المائدة، الآية ٤٤.

<sup>٢٤</sup> سورة النساء، الآية ٦٥.

<sup>٢٥</sup> الزهار، محمود. إشكاليات الخطاب السياسي الإسلامي المعاصر، ط١، الخليل: دار المستقبل، ١٩٩٨، ص: ٣٥-٣٩.

<sup>٢٦</sup> السباتين، نجاح يوسف. مفاهيم النهضة الإسلامية، ط١، عمان: دار الإسراء للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤، ص: ٣-٤.

<sup>٢٧</sup> مركز التميز للمنظمات غير الحكومية. إدارة التغيير، الأردن، من موقع المركز الإلكتروني:

[www.ngoce.org/content/changem.doc](http://www.ngoce.org/content/changem.doc)

<sup>٢٨</sup> يوسف، محمد راجح. أقدار التغيير، نابلس: (د.ن)، ١٩٩٤، ص: ١٠.

<sup>٢٩</sup> عطيات، أحمد. الطريق، ط٢، بيروت: دار البيارق، ١٩٩٦، ص: ٢٢-٢٣.

<sup>٣٠</sup> المصدر نفسه.

<sup>٣١</sup> المصدر نفسه، ص: ٢٥.

<sup>٣٢</sup> يوسف، محمد راجح. مصدر سبق ذكره، ص: ١٢.

<sup>٣٣</sup> الخضر، عبد العزيز. "بين التغيير ومقاومته"، صحيفة الشرق الأوسط، لندن، عدد ١٩٦٨٧/٦/٦، ٢٠٠٥، من الموقع الإلكتروني:

<http://asharqalawsat.com/leader.asp?section=3&issue=9687&article=303959>



<sup>٢٤</sup> مقلد، إسماعيل صبري وربيع، محمد محمود. موسوعة العلوم السياسية، الكويت: جامعة الكويت، ١٩٩٤. ص: ٤٧.

<sup>٢٥</sup> بركات، نظام، وآخرون. مبادئ علم السياسة، ط ٢، عمان: دار الكرمل للنشر والتوزيع، ١٩٨٧، ص: ٢٦٤-٢٧٠.

<sup>٢٦</sup> مقلد، إسماعيل صبري وربيع، محمد محمود. مصدر سبق ذكره، ص: ٤٧-٤٨.

<sup>٢٧</sup> المغربي، محمد زاهي بشير. "الديمقراطية والإصلاح السياسي - مراجعة عامة للأدبيات"، ندوة "الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي"، جامعة القاهرة، ٢١/٦/٢٠٠٥، من موقع التجديد العربي:

<http://www.arabrenewal.net/index.php?rd=AI&AI0=9960>

<sup>٢٨</sup> المصدر نفسه.

<sup>٢٩</sup> الحفيني، عبد المنعم. موسوعة الفرق والجماعات والمذاهب والأحزاب والحركات الإسلامية، مصدر سبق ذكره، ص: ٣٤-٥٠.

<sup>٤٠</sup> يقصد أبو سليمان بمنهج الأصالة المعاصرة: التعامل مع الواقع من منطلقات الأمة الذاتية، لكن بمراعاة القدرات والخبرات الفنية والعلوم وسلامة المنهج.

<sup>٤١</sup> أبو سليمان، عبد الحميد. أزمة العقل المسلم، ط ١، فيرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩١، ص: ٤١-٤٤.

<sup>٤٢</sup> سورة الرعد: الآية ١١.

<sup>٤٣</sup> سورة الأنفال: الآية ٥٣.

<sup>٤٤</sup> سالم، زهير. "مشروع عام للإصلاح: رؤية إسلامية"، لندن: مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية، ١٥/٧/٢٠٠٤، من موقع المركز الإلكتروني:

[http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/m\\_abhath-m-i-3.htm](http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/m_abhath-m-i-3.htm)

<sup>٤٥</sup> الشايب، جعفر. "مداخلة حول إشكالية الطرح السياسي للإسلام". ندوة حول التغيير والإصلاح في الحركات الإسلامية. تحرير: معزز الخطيب، الدوحة. ١٨/٥/٢٠٠٤، موقع إسلام أون لاين الإلكتروني:

<http://www.islamonline.net/Arabic/contemporary/2004/05/article05.shtml>

<sup>٤٦</sup> سليمان، محمد. "التغيير السياسي عند المودودي". مجلة العصر، ٢٥/١٢/٢٠٠٣، من موقع المجلة الإلكتروني:

<http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=4854>

<sup>٤٧</sup> محفوظ، محمد. "أفق التغيير في المشهد الحالي". ندوة حول التغيير والإصلاح في الحركات الإسلامية، تحرير: معزز خطيب، الدوحة، ١٨/٥/٢٠٠٤، من موقع إسلام أون لاين الإلكتروني:

<http://www.islamonline.net/Arabic/contemporary/2004/05/article05.shtml>

- <sup>٤٨</sup> الواعي، توفيق يوسف. الفكر السياسي المعاصر عند الإخوان المسلمين. (د.م): مكتبة المنار الإسلامية، د.ت، ص: ٥٥.
- <sup>٤٩</sup> انظر: أبو فارس، محمد عبد القادر. منهج الحركة الإسلامية في التغيير، ط ١، الأردن: دار الفرقان، ١٩٩١.
- <sup>٥٠</sup> الهضيبي، مأمون. "مستقبل الإخوان المسلمين"، برنامج لقاء اليوم، قناة الجزيرة الفضائية: ٢٠٠٢/١١/٦.
- <sup>٥١</sup> علي، حيدر إبراهيم. التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦، ص: ٢٠١-٢٠٣.
- <sup>٥٢</sup> جريشة، علي. منهج التفكير الإسلامي، ط ١، القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٨٦، ص: ١٥.
- <sup>٥٣</sup> الفكر الصالح للنهضة حسب نجاح يوسف السبواتين: هو الفكر الأساسي الذي لا يبني على فكر سبقيه، وهو "محصور بالفكرة الكلية عن الكون والإنسان والحياة وعن علاقتها جميعاً بما قبل الحياة وما بعدها، وهو فكر شامل لأنه متعلق بالوجود كله، كالفكر الإسلامي والفكر الرأسمالي"، انظر: السبواتين، نجاح يوسف، مصدر سبق ذكره، ص: ٥.
- <sup>٥٤</sup> الشوبكي، بلال. "أساليب السلطة الدينية في محاصرة العقل المسلم"، مجلة معابر، تموز ٢٠٠٥، من الموقع الإلكتروني:
- [http://maaber.50megs.com/issue\\_june05/spotlights1.htm](http://maaber.50megs.com/issue_june05/spotlights1.htm)
- <sup>٥٥</sup> الميلاد، زكي. الفكر الإسلامي بين التأصيل والتجديد، بيروت: دار الصفا، ١٩٩٤، ص: ٢١-٢٢.
- <sup>٥٦</sup> أبو سليمان، عبد الحميد. "مداخلة حول أولويات التغيير"، ندوة حول التغيير والإصلاح في الحركات الإسلامية، تحرير: معتز خطيب، الدوحة، ١٨/٥/٢٠٠٤، من موقع إسلام أون لاين الإلكتروني:
- <http://www.islamonline.net/Arabic/contemporary/2004/05/article05.shtm>
- <sup>٥٧</sup> محفوظ، محمد، مصدر سبق ذكره.
- <sup>٥٨</sup> سليمان، محمد. التغيير السياسي عند المودودي، مصدر سبق ذكره.
- <sup>٥٩</sup> أبو دف، محمود خليل. منهج الشيخ أحمد ياسين في التغيير (المفاهيم والممارسات)، ط ١، غزة: الجامعة الإسلامية، ٢٠٠٥، ص: ٢٨.
- <sup>60</sup> Hamzawy, Amr. "The Key to Arab Reform: Moderate Islamists". *Carnegie Endowment for International Peace*. Washington D.C. Policy Brief. No. 40, July 2005. p:5-6.
- <sup>٦١</sup> محفوظ، محمد، مصدر سبق ذكره.
- <sup>٦٢</sup> انظر: الواعي، توفيق يوسف. الفكر السياسي المعاصر عند الإخوان المسلمين، مصدر سبق ذكره، ص: ١٩٣-٢٣٠؛ وانظر أيضاً: المصري، مشير. المشاركة في الحياة السياسية في ظل أنظمة الحكم المعاصرة، ط ١، غزة: الجامعة الإسلامية، ٢٠٠٦.

<sup>٦٢</sup> نويهض، وليد. الإسلام والسياسة، ط١، بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٤، ص: ٥١-٦٠.

<sup>٦٤</sup> سليمان، محمد. مصدر سبق ذكره.

<sup>٦٥</sup> عويس، خالد. "الإسلام السياسي والدولة .. السودان .. نموذجاً"، الحوار المتمدن، ع ١٦٤، ١٧/٨/٢٠٠٦:

<http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=72976>

<sup>٦٦</sup> مشكور، سالم. "المشاركة السياسية في إيران خلال عقدين". الجزيرة نت:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/57DE1C2C-6E24-4422-B3A8-340A9A484D99.htm>

<sup>٦٧</sup> المصدر نفسه.

<sup>٦٨</sup> فؤاد، وسام. "سمات الحالة الإسلامية في تركيا"، الحالة الإسلامية في تركيا.. تعددية صحية، القاهرة: وحدة البحوث والتطوير في شبكة إسلام أون لاين، ١٩/١/٢٠٠٦:

[http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA\\_C&cid=1170877901742&pagename=Zone-Arabic-News%2FNWALayout](http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1170877901742&pagename=Zone-Arabic-News%2FNWALayout)

<sup>٦٩</sup> حيدر، خليل علي. "الإسلاميون في تركيا". موقع وكالة الأنباء الشيعية:

<http://www.ebaa.net/wjhat-nadar/003/145.htm>

<sup>٧٠</sup> وسام، فؤاد، مصدر سبق ذكره.

<sup>٧١</sup> نافع، بشير موسى. "انتخابات رئاسية تركية محفوفة بالتوتر وبالغلة الأهمية"، الجزيرة نت:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/2D78DE7D-8CDE-4138-9CAC-2156258FB7C4.htm>

<sup>٧٢</sup> للإطلاع على أهداف "حماس" وفكرها وعلاقتها بالإخوان المسلمين، انظر: أبو عيد، عبد الله وآخرون. دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية "حماس" (١٩٨٧-١٩٩٦)، تحرير: جواد الحمد وإياد البرغوثي، ط١، الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، ١٩٩٧؛ وانظر أيضاً: الحروب، خالد. حماس الفكر والممارسة السياسية، ط١، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٦؛ والنواتي، مهيب. حماس من الداخل، ط١، فلسطين: دار الشروق، ٢٠٠٢.

<sup>٧٣</sup> عدوان، عاطف، بروفييسور في العلوم السياسية، ووزير فلسطيني سابق، مقابلة مع الباحث: ١٢/٤/٢٠٠٧.

<sup>٧٤</sup> مركز باسيا. ندوة: استقراء- رؤية وبرنامج حركة "حماس" في ظل المناخ السياسي الحالي، رام الله، ٢٢/١٠/٢٠٠٥، من الموقع الإلكتروني:

<http://www.passia.org/meetings/2005/Hamas.htm>

- <sup>٧٥</sup> غزال، محمد. مداخلة خلال ندوة، "إعلان القاهرة الفلسطيني نحو تأسيس نظام سياسي جديد"، عمان: مجلة دراسات شرق أوسطية. ع ٣١، ربيع ٢٠٠٥، ص: ٢٠-٢١.
- <sup>٧٦</sup> للمزيد حول أسباب تقدم "حماس" في الانتخابات التشريعية، انظر: مركز دراسات الشرق الأوسط، حماس تستلم السلطة من "فتح"، قراءة إحصائية وسياسية في نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، كانون الثاني ٢٠٠٦.
- <sup>٧٧</sup> نعيرات، رائد. "خطة الانسحاب من غزة وأثرها على الضفة الغربية المحتلة"، دراسات باحث، ع ٨، خريف ٢٠٠٤، ص: ٧٠.
- <sup>٧٨</sup> لمزيد من الاطلاع، انظر: "نص اتفاق القاهرة"، مجلة دراسات شرق أوسطية، ع ٣١، ربيع ٢٠٠٥، الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، ص: ٣٥.
- <sup>٧٩</sup> نوفل، ممدوح. "النظام السياسي الفلسطيني بين الداخل والخارج". مؤتمر ما بعد الأزمات: التغيرات البنوية في الحياة السياسية الفلسطينية وآفاق العمل، رام الله: مؤسسة مواطن، ٢٢ تشرين الأول، ١٩٩٨، ص: ٢٧.
- <sup>٨٠</sup> روبرتس، جيفر، وادوارد، اليستر. القاموس الحديث للتحليل السياسي، ترجمة: سمير عبد الرحيم الجليبي، ط ١، بيروت: الدار العربية للموسوعات، ١٩٩٩، ص: ٣٤٠-٣٤١؛ وانظر أيضاً:

Almond, Gabriel A., et al: *Comparative Politics Today: A World View*. Seventh Edition. New York: Addison-Wesley Longman. 2000.

<sup>٨١</sup> الزبيدي، باسم. "دور النظام السياسي الفلسطيني في عملية إنتاج مجتمع المعرفة"، **مجتمع المعرفة وإمكانيات التنمية: قراءات فلسطينية في تقرير التنمية الإنسانية ٢٠٠٣**، تحرير: نادر سعيد، رام الله: برنامج دراسات التنمية، جامعة بيرزيت، شباط ٢٠٠٤، ص: ٦٥-٦٦.

<sup>٨٢</sup> تقرير فريق العمل المستقل برئاسة ميشيل روكارد، برعاية مجلس العلاقات الخارجية، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية. تقوية مؤسسات السلطة الفلسطينية، نابلس، ١٩٩٩، ص: ٤٦.

<sup>٨٣</sup> صحيفة الرياض. الرياض، القدومي يعترض على وجود وزير خارجية لفلسطين:

<http://www.alriyadh.com/2005/03/30/article52188.html>

<sup>٨٤</sup> للمزيد حول إشكاليات النظام السياسي، انظر: يوسف، أيمن طلال. "النظام السياسي الفلسطيني ١٩٩٦-٢٠٠٠ من الأحادية إلى الاستقطاب الثنائي". **المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد ٣٣٤، كانون الأول ٢٠٠٦، ص: ٣٩-٥٦.

<sup>٨٥</sup> انظر: وثيقة اتفاق إعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل (اتفاق أوسلو): **يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٩ - ١٩٩٣**. ط ١، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥، ص: ٨٧٤ - ٨٧٩؛ ونص اتفاق أوسلو ٢، القاهرة ٥/٥/١٩٩٤، البند السادس. صحيفة القدس، فلسطين، من الموقع الإلكتروني:

<http://www.alquds.com/tdocs.php?id=oslo2.html>

<sup>٨٦</sup> الدقاق، إبراهيم، وآخرون. تقرير التنمية البشرية فلسطين ٢٠٠٤، رام الله: برنامج دراسات التنمية - جامعة بيرزيت، ص: ٦٨.

<sup>٨٧</sup> مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية. تقرير المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي للعام ٢٠٠٤. تحرير: شريف منصور، القاهرة، ٢٠٠٥، ص: ٨٢.

<sup>٨٨</sup> الجزيرة نت. أحمد قريع (أبو علاء): نبذة شخصية، من موقع الجزيرة الإلكترونية:  
<http://www.aljazeera.net/news/archive/archive?ArchiveId=59792>

<sup>٨٩</sup> تقرير فريق العمل المستقل برئاسة ميشيل روكارد، برعاية مجلس العلاقات الخارجية، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية. تقوية مؤسسات السلطة الفلسطينية، مصدر سبق ذكره، ص: ٦٦-٦٧.

<sup>٩٠</sup> قرار صادر عن المجلس المركزي الفلسطيني في دورته المنعقدة من ١٠-١٢/١٠/١٩٩٣ في تونس، من الموقع الإلكتروني:

[http://www.arabdecision.org/show\\_func\\_5\\_6\\_3\\_1\\_3\\_21964.htm](http://www.arabdecision.org/show_func_5_6_3_1_3_21964.htm)

<sup>٩١</sup> عصفور، عدنان، عضو القيادة السياسية في حركة "حماس"، مقابلة مع الباحث:  
 ٢٠٠٦/٦/٢.

<sup>٩٢</sup> لمزيد من الاطلاع، انظر: حجازي، يوسف. "التشكيلات الحكومية في عهد السلطة الفلسطينية"، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، من الموقع الإلكتروني للمركز:

[http://www.oppc.pna.net/mag/mag9-10/new\\_page\\_15.htm](http://www.oppc.pna.net/mag/mag9-10/new_page_15.htm)

<sup>٩٣</sup> مشعل، خالد. مقابلة مع صحيفة الحياة اللندنية، ١٨/١٢/٢٠٠٥، من الموقع الإلكتروني:

<http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=129&a=30474>

<sup>94</sup> Robin, Barry: "Israel's New Strategy". *Foreign Affairs*. July/August 2006.  
<http://www.foreignaffairs.org/20060701faessay85409/barry-rubin/israel-s-new-strategy.html>

<sup>٩٥</sup> عصفور، عدنان. مقابلة مع الباحث، مصدر سبق ذكره، ٢٠٠٦/٦/٢.

<sup>٩٦</sup> نص البند الخاص بالانتخابات ضمن اتفاق القاهرة: بحث المجتمعون الوضع الفلسطيني الداخلي، واتفقوا على ضرورة استكمال الإصلاحات الشاملة في المجالات كافة، ودعم العملية الديمقراطية بجوانبها المختلفة، وعقد الانتخابات المحلية والتشريعية في توقيتاتها المحددة وفقا لقانون انتخابي يتم التوافق عليه. ويوصي المؤتمر المجلس التشريعي باتخاذ الإجراءات لتعديل قانون الانتخابات التشريعية باعتماد المناصفة في النظام المختلط، كما يوصي بتعديل قانون الانتخابات للمجالس المحلية باعتماد التمثيل النسبي، للاطلاع على الاتفاق كاملا، انظر: نص اتفاق القاهرة، مجلة دراسات شرق أوسطية، مصدر سبق ذكره.

<sup>٩٧</sup> نص البند الخاص بمنظمة التحرير في اتفاق القاهرة: وافق المجتمعون على تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية وتطويرها وفق أسس يتم التراضي عليها، بحيث تضمّ جميع القوى والفصائل الفلسطينية بصفة المنظمة الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، ومن أجل ذلك تمّ التوافق على تشكيل لجنة تتولى تحديد هذه الأسس، وتتشكل اللجنة من رئيس المجلس الوطني، وأعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة، والأمناء العامين لجميع الفصائل الفلسطينية، وشخصيات وطنية مستقلة، ويدعو رئيس اللجنة التنفيذية لهذه الاجتماعات.

<sup>٩٨</sup> مركز دراسات الشرق الأوسط. "حماس" تستلم السلطة من "فتح"، قراءة إحصائية وسياسية في نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية، مصدر سبق ذكره.

<sup>٩٩</sup> نص وثيقة الأسرى (الوفاق الوطني غير المعدلة). موقع عرب ٤٨، ٢٠٠٦/٦/٦.

<http://www.arabs48.com/display.x?cid=11&sid=113&id=37161>

<sup>١٠٠</sup> صحيفة المستقبل. لبنان، ٢٦/٥/٢٠٠٦، ع ٥٧٢، ص: ٢.

<sup>١٠١</sup> يقصد بنظرية (win win game)، المباراة التي يخرج كل المشاركين فيها بفائدة ما، وفي العمل العام تعني أن يخرج كل المتفاوضين حول قضية ما دون خسارة، بعد أن يكونوا قد حصلوا على بعض المنافع، ولهذه النظرية مسميات أخرى، كالتنظرية الصفرية بالمفهوم الرياضي، أو المباراة التعاونية والمباراة دون طرف خاسر اجتماعياً. وأهم سماتها: الربح موزع على المشاركين، والأخلاق جزء من أي نشاط؛ للمزيد، انظر:

Wikipedia. Win win game: [http://en.wikipedia.org/wiki/Win-win\\_game](http://en.wikipedia.org/wiki/Win-win_game)

<sup>١٠٢</sup> صحيفة الحياة الجديدة. فلسطين، نص وثيقة الوفاق الوطني. ع ٣٨٣٩، ٢٨/٦/٢٠٠٦، ص: ٤.

<sup>١٠٣</sup> الشوبكي، بلال. "اللاوفاق في وثيقة الوفاق"، صحيفة العرب الأسبوعية، لندن، ٢٠٠٦/٦/٣، عدد ٥٦، ص: ٢١.

<sup>١٠٤</sup> نص اتفاق مكة. صحيفة القدس، فلسطين، ٩/٢/٢٠٠٧، عدد ١٣٤٦١، ص: ١ و ٢٢.

<sup>١٠٥</sup> نص خطاب التكليف لحكومة إسماعيل هنية الثانية. صحيفة القدس، فلسطين، ٩/٢/٢٠٠٧، عدد ١٣٤٦١، ص: ١ و ٢٢.

<sup>١٠٦</sup> صحيفة القدس. فلسطين، تصريح محمود عباس حول اتفاق مكة، ٢٧/٢/٢٠٠٧، ع ١٣٤٧٩، ص: ١ و ٣٠.

<sup>107</sup> Editorial: "A Palestinian Pact". *The Washington Post*. Saturday, February 10, 2007. p:16.

<sup>١٠٨</sup> منظمة التحرير الفلسطينية. الميثاق الوطني الفلسطيني، المادة الثامنة. من موقع مركز المعلومات الوطني الفلسطيني:

[http://www.pnic.gov.ps/arabic/gover/plo\\_4.html](http://www.pnic.gov.ps/arabic/gover/plo_4.html)

<sup>١٠٩</sup> أبراش، إبراهيم. "التباس مفهوم واقع التعددية في النظام السياسي الفلسطيني"، من الموقع الإلكتروني لمركز التخطيط الفلسطيني:

[http://www.oppc.pna.net/mag/mag21/new\\_page\\_12.htm](http://www.oppc.pna.net/mag/mag21/new_page_12.htm)

<sup>١١٠</sup> ميثاق حركة حماس. ١٩٨٨، شبكة إسلام أون لاين:

<http://www.islamonline.net/Arabic/doc/2004/03/article11.SHTML>

<sup>١١١</sup> الزهار، محمود. مداخلة خلال ورشة: نحو مشروع فلسطيني-عربي لإعادة بناء وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ٢٩/٦/٢٠٠٥، من الموقع الإلكتروني:

<http://www.mesc.com.jo/mesc-15-02.html>

<sup>١١٢</sup> Abu-Amr, Ziad: *Islamic fundamentalism in the West Bank and Gaza*. u.s: Indiana university press. 1994. p: 50-51.

<sup>١١٣</sup> الرمحي، محمود. "إعادة هيكلة منظمة التحرير الفلسطينية"، برنامج أكثر من رأي، قناة الجزيرة الفضائية: ٨/٥/٢٠٠٦.

<sup>١١٤</sup> مشعل، خالد. مصدر سبق ذكره.

<sup>١١٥</sup> صغفور، عدنان. مقابلة مع الباحث، مصدر سبق ذكره: ٢/٦/٢٠٠٦.

<sup>١١٦</sup> حمدان، أسامة. "إعادة بناء وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية: رؤية حركة حماس"، منظمة التحرير الفلسطينية: تقييم التجربة وإعادة البناء، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٣٠-٣١/٥/٢٠٠٦، من الموقع الإلكتروني:

<http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=128&a=7615>

<sup>١١٧</sup> عدوان، عاطف. مقابلة مع الباحث، مصدر سبق ذكره.

<sup>١١٨</sup> مقبول، أمين. "وثيقة الأسرى بين ثوابت الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة"، برنامج مع الحدث، حلقة بتاريخ ٢١/٦/٢٠٠٦، قناة العالم الفضائية.

<sup>١١٩</sup> صالح، محسن. "قراءة نقدية في تجربة المجلس الوطني الفلسطيني"، الجزيرة نت: ١١/٦/٢٠٠٦، من الموقع الإلكتروني:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/EA742588-3B19-49B5-B51B-B7D84A2B6146.htm>

<sup>١٢٠</sup> المصدر نفسه السابق.

<sup>١٢١</sup> الحسن، بلال. "هل تعيد حكومة حماس الروح لمنظمة التحرير الفلسطينية؟"، جريدة الشرق الأوسط، لندن، ٢٦/٣/٢٠٠٦. العدد ٩٩٨٠، من الموقع الإلكتروني:

<http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&issue=9980&article=354890>

<sup>١٢٢</sup> حمدان، أسامة. مصدر سبق ذكره.

١٣٦ التغيير السياسي من منظور حركات الإسلام السياسي: "حماس" نموذجاً

١٣٢ صحيفة الحياة. لندن، " اقتراح بإعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني "، ٢٤/٧/٢٠٠٥،  
من الموقع الإلكتروني لبرنامج إدارة الحكم في الدول العربية:

<http://www.pogar.org/arabic/govnews/2005/issue3/palestine.html>

١٣٤ حمّامي، إبراهيم. " منظمة التحرير.. جدلية التمثيل وحمية التغيير "، موقع الدكتور  
حمامي الإلكتروني:

[http://www.grenc.com/a/DrHamami/show\\_Myarticle.cfm?id=1581](http://www.grenc.com/a/DrHamami/show_Myarticle.cfm?id=1581)

١٣٥ حمدان، أسامة، مصدر سبق ذكره.

١٣٦ أبو مصطفى، نعيمة عبد ربه. " المؤسسات المالية في منظمة التحرير الفلسطينية "،  
مجلة رؤية، عدد ٢٩، شباط ٢٠٠٦، ص: ١٣١-١٤٨.

١٣٧ حمدان، أسامة، مصدر سبق ذكره.

١٣٨ المصدر نفسه السابق.

١٣٩ شيترن، يواف، مسؤول الملف العربي في صحيفة هآرتس، مقابلة مع الباحث: ١١/٤/٢٠٠٧.

١٣٠ صالح، محسن، مؤرخ وباحث في القضية الفلسطينية، مقابلة مع الباحث: ٤/٤/٢٠٠٧.

١٣١ عدوان، عاطف. مصدر سبق ذكره، مقابلة مع الباحث: ١٢/٤/٢٠٠٧.

١٣٢ الهيئة العامة للاستعلامات. المسوح وقياس الرأي العام، نتائج استطلاع الرأي العام  
الفلسطيني حول قرار الهدنة بين الفصائل الفلسطينية، رام الله، ٣-٦/٧/٢٠٠٣،  
من الموقع الإلكتروني:

<http://www.sis.gov.ps/arabic/polls/archive/hodna.html>

١٣٣ نص إعلان مبادرة الهدنة، ٢٩/٦/٢٠٠٣. شبكة إسلام أون لاين:

<http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2004/02/article11c.shtml>

134 Pipes, Daniel: "Can Hamas and Hezbollah be Democratic"?. *New York Sun*.  
March 22, 2005. <http://www.freemuslims.org/news/article.php?article=526>

١٣٥ يسخاروف، آفي، خبير إسرائيلي في الشؤون الفلسطينية، مقابلة مع الباحث: ١٠/٤/٢٠٠٧.

١٣٦ نص الهدنة التي طرحها أحمد يوسف، صحيفة الأيام، فلسطين، ٢٤/١٢/٢٠٠٦:  
نشرة فلسطين اليوم، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، عدد ٥٤٨،  
٢٤/١٢/٢٠٠٦، ص: ٥-٨.

١٣٧ الكيلاني، موسى زيد. الحركات الإسلامية في الأردن وفلسطين، ط٢، عمان: مؤسسة  
الرسالة، ١٩٩٥، ص: ٢٠١-٢٠٢.

١٣٨ مشعال، شاذول وسيلع، أبراهام. عصر حماس. تل أبيب: إصدار يديعوت أحرنوات،  
١٩٩٩. ترجمة المركز الفلسطيني للإعلام. من الموقع الإلكتروني:

[http://www.palestine-info.info/arabic/books/asar\\_hamas/asar\\_hamas2.htm](http://www.palestine-info.info/arabic/books/asar_hamas/asar_hamas2.htm)



<sup>١٣٩</sup> أبو الهيجا، إبراهيم. مصدر سبق ذكره.

<sup>١٤٠</sup> عثمان، محمد رأفت. *الحقوق والواجبات والعلاقات الدولية في الإسلام*، ط ٣، بيروت: دار اقرأ، ١٩٨٢، ص: ٢٣١-٢٤٤.

<sup>١٤١</sup> القرآن الكريم. سورة النساء، آية: ٨٩-٩٠.

<sup>١٤٢</sup> القرآن الكريم، سورة الأنفال، آية: ٦١.

<sup>١٤٣</sup> عثمان: محمد رأفت. مصدر سبق ذكره.

<sup>١٤٤</sup> التميمي، عزام. *مقابلة مع الباحث*: ٦/٤/٢٠٠٧.

<sup>١٤٥</sup> ياسين، أحمد. *مقابلة صحافية. أمة تقاوم: حوارات في الفكر والسياسة*. إعداد: أسامة عبد الحق، ط ١، غزة: مركز فلسطين للدراسات والبحوث، ١٩٩٩، ص: ٢١-٢٢.

<sup>١٤٦</sup> أوران، عميرا. *الناطقة باسم الخارجية الإسرائيلية، في مقابلة مع الباحث*: ١١/٤/٢٠٠٧.

<sup>١٤٧</sup> شفيق، منير. "قرار الهدنة الفلسطينية.. أبعاد ونتائج"، *الجزيرة نت*:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/54BF5627-E2EA-4A4E-ACF7-89A84B5D86F4.htm>

<sup>١٤٨</sup> حمد، غازي. *مقابلة صحافية، مجلة البيان، الرياض*، عدد ٢٢٧، آب ٢٠٠٦، ص: ٦٢-٦٤.

<sup>١٤٩</sup> ياسين، أحمد. *مقابلة صحافية، مصدر سبق ذكره*.

<sup>150</sup> Shaul Mishal: Hamas: "The Agony of Victory". *Strategic Assessment*. Jaffee Center for Strategic Studies. Tel- Aviv University Volume 9, No. 1. April 2006:

<http://www.tau.ac.il/jcss/sa/v9n1p3Mishal.html>

<sup>151</sup> Kissinger, Henry A: "What's Needed From Hamas Steps in the Peace Process Must Match Conditions on the Ground". *The Washington Post*. Monday, February 27, 2006. P: A15.

انظر أيضا:

Malley, Robert and Miller, Aaron David: "For Israel and Hamas, a Case for Accommodation". *The Washington Post*. Monday, May 15, 2006; P: A17.

<sup>١٥٢</sup> *صحيفة الحياة*. لندن، خبر حول لقاء عزيز دويك برئيسة البرلمان الأوروبي، ١٢/٤/٢٠٠٦؛ *نشرة فلسطين اليوم*. بيروت: مركز دراسات الشرق الأوسط، ١٢/٤/٢٠٠٦، عدد ٣٣٦، ص: ١٧.

<sup>153</sup> Elliott, John and Khrestin, Igor: "Russia and the Middle East". *Middle East Quarterly*. Winter 2007. <http://www.meforum.org/article/1632>.

<sup>154</sup> Salhani, Claude: "The Arabian peacemaker". *The Washington Times*. February 12, 2007. <http://www.washingtontimes.com/commentary/20070211-102909-5708r.htm>

<sup>155</sup> Kuttab, Daoud: "Obstacle or Opportunity". *The Washington Post*. March 26, 2007. P: A15.

<sup>١٥٦</sup> صحيفة القدس العربي. لندن، تصريحات الطواهري، ٢٣/١٢/٢٠٠٦، ص: ١ و ٥.

<sup>١٥٧</sup> البرغوثي، إياد وآخرون. التوجهات الغربية نحو الإسلام السياسي في الشرق الأوسط، ط١، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠٠٠. ص: ١٣٣.

<sup>١٥٨</sup> برنامج دراسات التنمية. استطلاع للرأي العام الفلسطيني حول: الأحوال المعيشية، الهجرة، الحكومة الفلسطينية، والوضع الأمني والإصلاح. الاستطلاع التاسع عشر، رام الله: جامعة بيرزيت، ٥ تشرين الأول ٢٠٠٤.

<sup>١٥٩</sup> الهندي، خالد. عملية البناء الوطني الفلسطيني وجهة نظر إسلامية، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ١٩٩٩، ص: ٧٣.

<sup>١٦٠</sup> قاسم، عبد الستار، مفكر فلسطيني. مقابلة مع الباحث: ٢٥/١٠/٢٠٠٦.

<sup>١٦١</sup> شرف، محمد جلال. نشأة الفكر السياسي وتطوره في الإسلام، بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨٢، ص: ٣٣-٨٣.

<sup>١٦٢</sup> حماد، مجدي وآخرون. الحركات الإسلامية والديمقراطية، دراسات في الفكر والممارسة، ط١، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩، ص: ١٧-٦١.

<sup>١٦٣</sup> أبو السبح، عطا الله، وزير الثقافة الفلسطيني في الحكومة العاشرة. مقابلة مع شبكة إسلام أون لاين، ١١/٣/٢٠٠٧. من الموقع الإلكتروني:

[http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=Article\\_A\\_C&cid=1173364156142&packageName=Zone-Arabic-ArtCulture%2FACALayout](http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=Article_A_C&cid=1173364156142&packageName=Zone-Arabic-ArtCulture%2FACALayout)

<sup>١٦٤</sup> الحروب، خالد. "تجليات البراغمية عند الإسلاميين"، إسلام أون لاين، ٢٢/٣/٢٠٠٧؛ نشرة فلسطين اليوم. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، عدد ٦٦٩، ٢٣/٣/٢٠٠٧، ص: ٤٢-٤٥.

<sup>١٦٥</sup> يسخاروف، آفي، في مقابلة مع الباحث، مصدر سبق ذكره.

<sup>١٦٦</sup> أوران، عميرا، الناطقة باسم الخارجية الإسرائيلية، في مقابلة مع الباحث، مصدر سبق ذكره.

<sup>١٦٧</sup> بنجل، مايا وآخرون. أشكنازي يلمح إلى بدء العمل ضد حركة "حماس" عما قريب، صحيفة معاريف، ٢٩/٠٢/٢٠٠٧، ترجمة وإصدار: نشرة شؤون إسرائيلية في أسبوع، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ١/٤/٢٠٠٧، عدد ٢٠٠، ص: ١٤-١٥

<sup>168</sup> Rabinovich, Abraham: "Israel fears fight against Hamas". *The Washington Times*, March 20, 2007. <http://www.washingtontimes.com/world/20070319-100719-3495r.htm>

- <sup>169</sup> Gold, Dore: "America's Hamas Dilemma: Spreading Democracy or Combating Terrorism?". *JERUSALEM ISSUE BRIEF*. Jerusalem Center for Public. Vol. 5, No. 8. 1 November 2005. <http://www.jcpa.org/brief/brief005-8.htm>
- <sup>١٧٠</sup> صحيفة القدس العربي. لندن، تصريحات الظواهري، مصدر سبق ذكره.
- <sup>171</sup> Litvak, Meir: The Islamization of Palestinian Identity: The Case of Hamas. The Moshe Dayan Center for Middle Eastern and African Studies: <http://www.dayan.org/d&a-hamas-litvak.htm>
- <sup>١٧٢</sup> تيرنن، أوليفر ماك. "مستقبل العلاقات الدولية لحكومة "حماس" ، برنامج بلا حدود، قناة الجزيرة الفضائية: ٢٨/٣/٢٠٠٧.
- <sup>١٧٣</sup> عصفور، عدنان. مداخلة في ندوة الحكومة الفلسطينية بين الواقع والطموح. نابلس: المركز الفلسطيني للديمقراطية والدراسات، ٤/٤/٢٠٠٦، من الموقع الإلكتروني: [http://www.paldsr.org/pages/index.php?start\\_from=10&ucat=&archive=&subaction=&id=&page=head3](http://www.paldsr.org/pages/index.php?start_from=10&ucat=&archive=&subaction=&id=&page=head3)
- <sup>174</sup> Editorial: "The Hamas Conundrum". *The New York Times*. March 26, 2007. p:20.
- <sup>175</sup> Zabriskie, Phil: "Is Abbas Sabotaging the Palestinians?". *Time Magazine*. Monday, Mar. 19.2007. <http://www.time.com/time/world/article/0,8599,1600752,00.html>
- <sup>176</sup> Editorial: "A Very Partial Palestinian Peace". *The New York Times*, February 11, 2007. p: 11.
- <sup>١٧٧</sup> الشوبكي، بلال. "انصروا "فتح" ، صحيفة العرب الأسبوعية، لندن، ٢٥/١١/٢٠٠٦، عدد ٨١، ص: ٢٠.
- <sup>١٧٨</sup> شبترن، يوأف. مصدر سبق ذكره؛ وأورون، عميرا، مصدر سبق ذكره؛ ويسخاروف، آفي، مصدر سبق ذكره.
- <sup>١٧٩</sup> للمزيد حول بنية حركة "حماس" وهيكلها التنظيمي، انظر: النواتي، مهيب. "حماس" من الداخل، مصدر سبق ذكره.
- <sup>١٨٠</sup> مشعال، شأؤول وسيلع، أبراهام. "عصر "حماس" . مصدر سبق ذكره: [http://www.palestine-info.info/arabic/books/aser\\_hamas/aser\\_hamas20.htm](http://www.palestine-info.info/arabic/books/aser_hamas/aser_hamas20.htm)
- <sup>١٨١</sup> مشعال، شأؤول وسيلع، أبراهام. "عصر "حماس" ، مصدر سبق ذكره: [http://www.palestine-info.info/arabic/books/aser\\_hamas/aser\\_hamas3.htm](http://www.palestine-info.info/arabic/books/aser_hamas/aser_hamas3.htm)
- <sup>١٨٢</sup> المغيربي، محمد زاهي بشير. مصدر سبق ذكره.



## المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية

أولاً: كتب ومقالات

أبو دف، محمود خليل. منهج الشيخ أحمد ياسين في التغيير (المفاهيم والممارسات)، ط ١، غزة: الجامعة الإسلامية، ٢٠٠٥.

أبو سليمان، عبد الحميد. أزمة العقل المسلم، ط ١، فيرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩١.

أبو عيد، عبد الله وآخرون. دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية "حماس" (١٩٨٧-١٩٩٦)، تحرير: جواد الحمد وإياد البرغوثي، ط ١، الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، ١٩٩٧.

أبو فارس، محمد عبد القادر. منهج الحركة الإسلامية في التغيير، ط ١، الأردن: دار الفرقان، ١٩٩١.

أبو مصطفى، نعيمة عبد ربه. "المؤسسات المالية في منظمة التحرير الفلسطينية"، مجلة رؤية. عدد ٢٩، شباط ٢٠٠٦.

أحمد، زكي. "تحولات ومتغيرات الحركة الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي"، المستقبل العربي، عدد ١٨٨، تشرين الأول ١٩٩٤.

أروا، أوليفيه. تجربة الإسلام السياسي، ترجمة: نصير مروة، ط٢، لبنان: دار الساقى، ١٩٦٩.

البرغوثي، إياد. الإسلام السياسي في فلسطين ما وراء السياسة، القدس: مركز الإعلام والاتصال، ٢٠٠٠.

البرغوثي، إياد. الأسلمة والسياسة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ط٢، القدس: مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٣.

البرغوثي، إياد وآخرون. التوجهات الغربية نحو الإسلام السياسي في الشرق الأوسط، ط١، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠٠٠.

بركات، نظام، وآخرون. مبادئ علم السياسة، ط٢، عمان: دار الكرمل للنشر والتوزيع، ١٩٨٧.

برنامج دراسات التنمية. استطلاع للرأي العام الفلسطيني حول: الأحوال المعيشية، الهجرة، الحكومة الفلسطينية، والوضع الأمني والإصلاح، الاستطلاع التاسع عشر. رام الله: جامعة بيرزيت، ٥ تشرين الأول ٢٠٠٤.

بسيوني، حسن السيد. الدولة ونظام الحكم في الإسلام، ط١، القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٥.

بنجل، مايا وآخرون. "أشكنازي يُلمح إلى بدء العمل ضد حركة "حماس" عما قريب"، صحيفة معاريف: ٢٩/٠٣/٢٠٠٧. ترجمة وإصدار: نشرة شؤون إسرائيلية في أسبوع، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط: ١/٤/٢٠٠٧، عدد ٢٠٠.

تقرير فريق العمل المستقل برئاسة ميشيل روكارد، برعاية مجلس العلاقات الخارجية، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية. تقوية مؤسسات السلطة الفلسطينية، نابلس، ١٩٩٩.

تيرنن، أوليفر ماك. "مستقبل العلاقات الدولية لحكومة حماس"، برنامج بلا حدود. قناة الجزيرة الفضائية: ٢٨/٣/٢٠٠٧.

جريشة، علي. **منهج التفكير الإسلامي**، ط ١. القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٨٦.

حبيب، كمال السعيد. **الحركة الإسلامية من المواجهة إلى المراجعة**، ط ١، القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٢.

الحروب، خالد. "تجليات البراغمية عند الإسلاميين". **إسلام أون لاين**: ٢٢/٣/٢٠٠٧، **نشرة فلسطين اليوم**، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، عدد ٦٦٩، ٢٣/٣/٢٠٠٧.

الحروب، خالد. **حماس الفكر والممارسة السياسية**، ط ١، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٦.

حسن، إبراهيم حسن. **تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي**، ج ٢، بيروت: دار الجيل، ١٩٩٦.

الحفيني، عبد المنعم. **موسوعة الفرق والجماعات والمذاهب والأحزاب والحركات الإسلامية**، ط ٢، القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٩.

حماد، مجدي وآخرون. **الحركات الإسلامية والديمقراطية، دراسات في الفكر والممارسة**، ط ١، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩.

حمد، غازي. **مقابلة صحافية. مجلة البيان. الرياض**، عدد ٢٢٧، آب ٢٠٠٦.

الدقاق، إبراهيم وآخرون. "تقرير التنمية البشرية فلسطين ٢٠٠٤"، رام الله: برنامج دراسات التنمية، جامعة بيرزيت.

الرمحي، محمود. **إعادة هيكلة منظمة التحرير الفلسطينية، برنامج أكثر من رأي**، قناة الجزيرة الفضائية: ٨/٥/٢٠٠٦.

روبرتس، جيفر، وادوارد، اليستر. **القاموس الحديث للتحليل السياسي**، ترجمة: سمير عبد الرحيم الجليبي، ط ١، بيروت: الدار العربية للموسوعات، ١٩٩٩.

الزبيدي، باسم. " دور النظام السياسي الفلسطيني في عملية إنتاج مجتمع المعرفة، مجتمع المعرفة وإمكانيات التنمية"، في: **قراءات فلسطينية في تقرير التنمية الإنسانية ٢٠٠٣**، تحرير: نادر سعيد، رام الله: برنامج دراسات التنمية، جامعة بيرزيت، شباط ٢٠٠٤.

زكريا، فؤاد. **الوهم والحقيقة في الحركة الإسلامية المعاصرة، الإسكندرية: فؤاد زكريا، ٢٠٠٦.**

الزهار، محمود. **إشكاليات الخطاب السياسي الإسلامي المعاصر**، ط ١، الخليل: دار المستقبل، ١٩٩٨.

السابطين، نجاح يوسف. **مفاهيم النهضة الإسلامية**، ط ١، عمان: دار الإسراء للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤.

شرف، محمد جلال. **نشأة الفكر السياسي وتطوره في الإسلام**، بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨٢.

الشوبكي، بلال. "اللاوفاق في وثيقة الوفاق"، **صحيفة العرب الأسبوعي**، لندن: ٢٠٠٦/٦/٣، عدد ٥٦.

الشوبكي، بلال. "انصروا فتح"، **صحيفة العرب الأسبوعي**، لندن: ٢٠٠٦/١١/٢٥، عدد ٨١.

**صحيفة الحياة**. لندن، خبر حول لقاء عزيز دويك برئيسة البرلمان الأوروبي: ٢٠٠٦/٤/١٢. **نشرة فلسطين اليوم**. بيروت: مركز دراسات الشرق الأوسط، عدد ٣٣٦.

**صحيفة القدس العربي**. لندن. تصريحات الظواهري: ٢٠٠٦/١٢/٢٣.

**صحيفة القدس**. فلسطين، تصريح محمود عباس حول اتفاق مكة: ٢٠٠٧/٢/٢٧ ع ١٣٤٧٩.

**صحيفة المستقبل**. لبنان، ٢٠٠٦/٥/٢٦ ع ٥٧٢.



طالبة، حسن. العنف والإرهاب من منظور الإسلام السياسي (مصر والجزائر .. نموذجاً)، ط١، الأردن: عالم الكتب الحديث، ٢٠٠٥.

عثمان، محمد رأفت. الحقوق والواجبات والعلاقات الدولية في الإسلام، ط٣، بيروت: دار اقرأ، ١٩٨٢.

عطيات، أحمد. الطريق، ط٢، بيروت: دار البيارق، ١٩٩٦.

العلوي، هادي. فصول من تاريخ الإسلام السياسي، ط٢، نيقوسيا: مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، ١٩٩٩.

علي، حيدر إبراهيم. التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦.

عمارة، محمد. الإسلام السياسي والتعددية السياسية من منظور إسلامي، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠٠٣.

غزال، محمد. مداخلة خلال ندوة، "إعلان القاهرة الفلسطيني نحو تأسيس نظام سياسي جديد". عمان: مجلة دراسات شرق أوسطية. ع ٣١، ربيع ٢٠٠٥.

غليون، برهان. نقد السياسة: الدولة والدين، ط٣، بيروت: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٤.

القرآن الكريم، سورة الحجرات.

الكيلاي، موسى زيد. الحركات الإسلامية في الأردن وفلسطين، ط٢، عمان: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٥.

المبارك، محمد. نظام الإسلام، الاقتصاد مبادئ عامة، ط٢، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٤.

مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية. تقرير المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي للعام ٢٠٠٤، تحرير: شريف منصور، القاهرة، ٢٠٠٥.

مركز دراسات الشرق الأوسط. "حماس" تستلم السلطة من "فتح"، قراءة إحصائية وسياسية في نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، كانون الثاني ٢٠٠٦.

المصري، مشير. المشاركة في الحياة السياسية في ظل أنظمة الحكم المعاصرة، ط ١، غزة: الجامعة الإسلامية، ٢٠٠٦.

مقبول، أمين. "وثيقة الأسرى بين ثوابت الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة". برنامج مع الحدث، حلقة بتاريخ: ٢١/٦/٢٠٠٦، قناة العالم الفضائية.

مقلد، إسماعيل صبري وربيح، محمد محمود. موسوعة العلوم السياسية، الكويت: جامعة الكويت، ١٩٩٤.

الميلاد، زكي. الفكر الإسلامي بين التأصيل والتجديد، بيروت: دار الصفوة، ١٩٩٤.

النجار، حسين فوزي. الإسلام والسياسة، بحث في أصول النظرية السياسية ونظام الإسلام، ط ١، (د.م): دار الشعب، ١٩٦٩.

نعيرات، رائد. "خطة الانسحاب من غزة وأثرها على الضفة الغربية المحتلة"، دراسات باحث، ع ٨، خريف ٢٠٠٤.

النواتي، مهيب. حماس من الداخل، ط ١، فلسطين: دار الشروق، ٢٠٠٢.

نوفل، ممدوح. "النظام السياسي الفلسطيني بين الداخل والخارج". مؤتمر ما بعد الأزمة التغيرات البنوية في الحياة السياسية الفلسطينية وآفاق العمل. رام الله: مواطن؛ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ٢٣ تشرين الأول، ١٩٩٨.

نويهض، وليد. الإسلام والسياسة، ط١، بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٤.

الهضيبي، مأمون. "مستقبل الإخوان المسلمين"، برنامج لقاء اليوم، قناة الجزيرة الفضائية: ٦/١١/٢٠٠٢.

الهندي، خالد. عملية البناء الوطني الفلسطيني وجهة نظر إسلامية، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ١٩٩٩.

الواعي، توفيق يوسف. الفكر السياسي المعاصر عند الإخوان المسلمين، (د.م). مكتبة المنار الإسلامية. (د.ت).

ياسين، أحمد. مقابلة صحافية. أمة تقاوم: حوارات في الفكر والسياسة، إعداد: أسامة عبد الحق، ط١، غزة: مركز فلسطين للدراسات والبحوث، ١٩٩٩.

يوسف، أيمن طلال. "النظام السياسي الفلسطيني ١٩٩٦ - ٢٠٠٠ من الأحادية إلى الاستقطاب الثنائي". المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد ٣٣٤، كانون الأول ٢٠٠٦.

يوسف، محمد راجح. أقدار التغيير، نابلس، دون ناشر، ١٩٩٤.

### ثانياً: مقابلات خاصة بالباحث

أورون، عميرا، الناطقة باسم الخارجية الإسرائيلية. مقابلة مع الباحث: ٢٠٠٧/٤/١١.

التميمي، عزام. مقابلة مع الباحث: ٢٠٠٧/٤/٦.

شيترن، يوآف، مسؤول الملف العربي في صحيفة هآرتس. مقابلة مع الباحث: ٢٠٠٧/٤/١١.

صالح، محسن، مؤرخ وباحث في القضية الفلسطينية. مقابلة مع الباحث: ٢٠٠٧/٤/٤.

عدوان، عاطف، بروفيسور في العلوم السياسية، ووزير فلسطيني سابق، مقابلة مع الباحث: ١٢/٤/٢٠٠٧.

عصفور، عدنان، عضو القيادة السياسية في حركة "حماس". مقابلة مع الباحث: ٢/٦/٢٠٠٦.

قاسم، عبد الستار، مفكر فلسطيني. مقابلة مع الباحث: ٢٥/١٠/٢٠٠٦.

يسخاروف، آفي، خبير إسرائيلي في الشؤون الفلسطينية. مقابلة مع الباحث: ١٠/٤/٢٠٠٧.

### ثالثاً: الوثائق

نص اتفاق القاهرة. مجلة دراسات شرق أوسطية. ع ٣١، ربيع ٢٠٠٥. الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط.

نص اتفاق مكة. صحيفة القدس. فلسطين: ٩/٢/٢٠٠٧. عدد ١٣٤٦١.

نص خطاب التكليف لحكومة إسماعيل هنية الثانية. صحيفة القدس، فلسطين: ٩/٢/٢٠٠٧. عدد ١٣٤٦١.

نص وثيقة الوفاق الوطني. صحيفة الحياة الجديدة. فلسطين. ع ٣٨٣٩، ٢٨/٦/٢٠٠٦.

نص الهدنة التي طرحها أحمد يوسف. صحيفة الأيام، فلسطين: ٢٤/١٢/٢٠٠٦. نشرة فلسطين اليوم، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، عدد ٥٤٨. ٢٤/١٢/٢٠٠٦.

وثيقة اتفاق إعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل (اتفاق أوسلو). يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٩ - ١٩٩٣. ط١، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥.

#### رابعاً: وثائق ومصادر من الانترنت

أبراش، إبراهيم. "التباس مفهوم وواقع التعددية في النظام السياسي الفلسطيني"، من الموقع الإلكتروني لمركز التخطيط الفلسطيني:

[http://www.oppc.pna.net/mag/mag21/new\\_page\\_12.htm](http://www.oppc.pna.net/mag/mag21/new_page_12.htm)

أبو السبح، عطا الله، وزير الثقافة الفلسطيني في الحكومة العاشرة. مقابلة مع شبكة إسلام أون لاين، ١١/٣/٢٠٠٧، من الموقع الإلكتروني:

[http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA\\_C&cid=1173364156142&pagename=Zone-Arabic-ArtCulture%2FACALayout](http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1173364156142&pagename=Zone-Arabic-ArtCulture%2FACALayout)

أبو بكر، أنغير. "الإسلام السياسي صوت الجنوب (قراءة جديدة للحركة الإسلامية في شمال أفريقيا) الإسلام السياسي: مقاربات نقدية"، نقلا عن فرانسوا بورجا. الحوار المتمدن، ع ١٣٧٤، ١٠/١١/٢٠٠٥:

<http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=50123>

آغا، رياض نعسان. "تقسيمات إسلامية"، ٨/١٠/٢٠٠٦، من الموقع الإلكتروني:

<http://www.syrianembassy.ae/Articles/13.html>

بادحدح، علي بن عمر. "الإسلام السياسي"، موقع علماء الشريعة:

<http://www.olamaashareah.net/nawah.php?tid=872>

الجزيرة نت. "أحمد قريع (أبو علاء): نبذة شخصية". من موقع الجزيرة الإلكتروني:

<http://www.aljazeera.net/news/archive/archive?ArchiveId=59792>.

حجازي، يوسف. التشكيلات الحكومية في عهد السلطة الفلسطينية. مجلة مركز التخطيط الفلسطيني. من الموقع الإلكتروني للمركز:

[http://www.oppc.pna.net/mag/mag9-10/new\\_page\\_15.htm](http://www.oppc.pna.net/mag/mag9-10/new_page_15.htm)

الحسن، بلال. "هل تعيد حكومة "حماس" الروح لمنظمة التحرير الفلسطينية؟"، **جريدة الشرق الأوسط**، لندن. ٢٦/٣/٢٠٠٦. العدد ٩٩٨٠. من الموقع الإلكتروني:

<http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&issue=9980&article=354890>

حمّامي، إبراهيم. "منظمة التحرير.. جدلية التمثيل وحتمية التغيير". موقع الدكتور حمّامي الإلكتروني:

[http://www.grenc.com/a/DrHamami/show\\_Myarticle.cfm?id=1581](http://www.grenc.com/a/DrHamami/show_Myarticle.cfm?id=1581).

حمدان، أسامة. "إعادة بناء وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية: رؤية حركة حماس. منظمة التحرير الفلسطينية: تقييم التجربة وإعادة البناء"، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. ٢٠-٣١/٥/٢٠٠٦. من الموقع الإلكتروني:

<http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=128&a=7615>

حيدر، خليل علي. "الإسلاميون في تركيا. موقع وكالة الأنباء الشيعية:

<http://www.ebaa.net/wjhat-nadar/003/145.htm>.

الخضر، عبد العزيز: بين التغيير ومقاومته. **صحيفة الشرق الأوسط**. لندن. عدد ٩٦٨٧، ٦/٦/٢٠٠٥. من الموقع الإلكتروني:

<http://asharqalawsat.com/leader.asp?section=3&issue=9687&article=303959>

الزهار، محمود. "مداخلة خلال ورشة: نحو مشروع فلسطيني-عربي لإعادة بناء وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية"، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ٢٩/٦/٢٠٠٥، من الموقع الإلكتروني:

<http://www.mesc.com.jo/mesc-15-02.html>

سالم، زهير. "مشروع عام للإصلاح: رؤية إسلامية". لندن: مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية، ٢٠٠٤/٧/١٥، من موقع المركز الإلكتروني:

[http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/m\\_abhath-m-i-3.htm](http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/m_abhath-m-i-3.htm).

سليمان، محمد. "التغيير السياسي عند المودودي"، مجلة العصر. ٢٠٠٣/١٢/٢٥. من موقع المجلة الإلكتروني:

<http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=4854>

الشايب، جعفر. "مداخلة حول إشكالية الطرح السياسي للإسلام. ندوة حول التغيير والإصلاح في الحركات الإسلامية". تحرير: معتز الخطيب، الدوحة، ٢٠٠٤/٥/١٨، موقع إسلام أون لاين الإلكتروني:

<http://www.islamonline.net/Arabic/contemporary/2004/05/article05.shtml>

شبيب، نبيل. "الإسلاميون والإصلاح السياسي". الجزيرة نت:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/9FDF0424-1DEF-45E2-8E93-EB09997472BB.htm>.

شفيق، منير. "قرار الهدنة الفلسطينية.. أبعاد ونتائج"، الجزيرة نت:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/54BF5627-E2EA-4A4E-ACF7-89A84B5D86F4.htm>

الشوبكي، بلال. "أساليب السلطة الدينية في محاصرة العقل المسلم". مجلة معابر. تموز ٢٠٠٥. من الموقع الإلكتروني:

[http://maaber.50megs.com/issue\\_june05/spotlights1.htm](http://maaber.50megs.com/issue_june05/spotlights1.htm)

صالح، محسن. "قراءة نقدية في تجربة المجلس الوطني الفلسطيني". الجزيرة نت، ٢٠٠٦/٦/١١. من الموقع الإلكتروني:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/EA742588-3B19-49B5-B51B-B7D84A2B6146.htm>.

صحيفة الحياة. لندن، اقتراح بإعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني.  
٢٤/٧/٢٠٠٥. من الموقع الإلكتروني لبرنامج إدارة الحكم في  
الدول العربية:

<http://www.pogar.org/arabic/govnews/2005/issue3/palestine.html>.

صحيفة الرياض. الرياض، القدومي يعترض على وجود وزير خارجية  
لفلسطين:

<http://www.alriyadh.com/2005/03/30/article52188.html>

المغربي، محمد زاهي بشير. "الديمقراطية والإصلاح السياسي  
- مراجعة عامة للأدبيات"، ندوة "الديمقراطية والإصلاح  
السياسي في الوطن العربي" جامعة القاهرة: ٢١/٦/٢٠٠٥.  
من موقع التجديد العربي:

<http://www.arabrenewal.net/index.php?rd=AI&AI0=9960>

عبد العال، أحمد. "الإسلام السياسي"، شبكة القلم الفكرية، ٢٦/٥/٢٠٠٥.  
من الموقع الإلكتروني:

<http://www.alqim.com/index.cfm?method=home.con&contentID=103>

عصفور، عدنان: مداخلة في ندوة. "الحكومة الفلسطينية بين الواقع  
والطموح"، نابلس: المركز الفلسطيني للديمقراطية والدراسات.  
٤/٤/٢٠٠٦، من الموقع الإلكتروني:

[http://www.paldsr.org/pages/index.php?start\\_from=10&ucat=&archive=&subaction=&id=&page=head3](http://www.paldsr.org/pages/index.php?start_from=10&ucat=&archive=&subaction=&id=&page=head3)

عويس، خالد. "الإسلام السياسي والدولة.. السودان نموذجاً".  
الحوار المتمدن، ع ١٦٤٥. ١٧/٨/٢٠٠٦

<http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=72976>



فؤاد، وسام. "سمات الحالة الإسلامية في تركيا.. الحالة الإسلامية في تركيا.. تعددية صحية"، وحدة البحوث والتطوير في شبكة إسلام أون لاين، القاهرة، ١٩/١/٢٠٠٦:

[http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA\\_C&cid=1170877901742&pagename=Zone-Arabic-News%2FNWALayout](http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1170877901742&pagename=Zone-Arabic-News%2FNWALayout)

قرار صادر عن المجلس المركزي الفلسطيني في دورته المنعقدة من ١٠-١٢/١٠/١٩٩٣ في تونس، من الموقع الإلكتروني:

[http://www.arabdecision.org/show\\_func\\_5\\_6\\_3\\_1\\_3\\_21964.htm](http://www.arabdecision.org/show_func_5_6_3_1_3_21964.htm)

محفوظ، محمد. أفق التغيير في المشهد الحالي. حول التغيير والإصلاح في الحركات الإسلامية، معزز خطيب الدوحة، ١٨/٥/٢٠٠٤. من موقع إسلام أون لاين الإلكتروني:

<http://www.islamonline.net/Arabic/contemporary/2004/05/article05.shtm>

مركز التميز للمنظمات غير الحكومية. "إدارة التغيير"، الأردن، من موقع المركز الإلكتروني:

[www.ngoce.org/content/changem.doc](http://www.ngoce.org/content/changem.doc)

مركز باسيا. "ندوة: استقراء- رؤية وبرنامج حركة حماس في ظل المناخ السياسي الحالي". رام الله. ٢٢/١٠/٢٠٠٥. من الموقع الإلكتروني:

<http://www.passia.org/meetings/2005/Hamas.htm>

مشعال، شأؤول و سيلع، أبراهام. عصر حماس. تل أبيب: إصدار يديعوت أحرונوت. ١٩٩٩. ترجمة المركز الفلسطيني للإعلام. من الموقع الإلكتروني:

[http://www.palestine-info.info/arabic/books/aser\\_hamas/aser\\_hamas2.htm](http://www.palestine-info.info/arabic/books/aser_hamas/aser_hamas2.htm)

مشعل، خالد. مقابلة مع صحيفة الحياة اللندنية، ١٨/١٢/٢٠٠٥. من الموقع الإلكتروني:

<http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=129&a=30474>

مشكور، سالم. "المشاركة السياسية في إيران خلال عقدين"، الجزيرة نت:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/57DE1C2C-6E24-4422-B3A8-340A9A484D99.htm>

منظمة التحرير الفلسطينية: الميثاق الوطني الفلسطيني، المادة الثامنة. من موقع مركز المعلومات الوطني الفلسطيني:

[http://www.pnic.gov.ps/arabic/gover/plo\\_4.html](http://www.pnic.gov.ps/arabic/gover/plo_4.html)

ميثاق حركة حماس. ١٩٨٨. شبكة إسلام أون لاين:

<http://www.islamonline.net/Arabic/doc/2004/03/article11.SHTML>

نافع، بشير موسى. "انتخابات رئاسية تركية محفوفة بالتوتر وبالغلة الأهمية"، الجزيرة نت:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/2D78DE7D-8CDE-4138-9CAC-2156258FB7C4.htm>

نص اتفاق أوسلو ٢، القاهرة ٤/٥/١٩٩٤. البند السادس. صحيفة القدس. فلسطين. من الموقع:

<http://www.alquds.com/tdocs.php?id=oslo2.html>

نص إعلان مبادرة الهدنة ٢٩/٦/٢٠٠٣. شبكة إسلام أون لاين:

<http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2004/02/article11c.shtml>

نص وثيقة الأسرى (الوفاق الوطني غير المعدلة). موقع عرب ٤٨، ٦/٦/٢٠٠٦:

<http://www.arabs48.com/display.x?cid=11&sid=113&id=37161>

الهيئة العامة للاستعلامات. "المسوح وقياس الرأي العام". نتائج استطلاع الرأي العام الفلسطيني حول قرار الهدنة بين الفصائل الفلسطينية. رام الله. من ٣-٦/٧/٢٠٠٣. من الموقع الإلكتروني:

<http://www.sis.gov.ps/arabic/polls/archive/hodna.html>

### المراجع باللغة الإنجليزية

Abu-Amr, Ziad. *Islamic fundamentalism in the West Bank and Gaza*. U.S: Indiana University Press. 1994.

Almond, Gabriel A., et al. *Comparative Politics Today: A World View*. Seventh Edition. New York: Addison-Wesley Longman. 2000.

Amin, Samir. "Political Islam". *Covert Action Quarterly*. Washington. No. 71, Winter 2001. p3-6 .

Editorial. "A Palestinian Pact". *The Washington Post*. Saturday, February 10, 2007. page A 16.

Editorial. "A Very Partial Palestinian Peace". *The New York Times*, February 11, 2007. p 11.

Editorial. "The Hamas Conundrum". *The New York Times*. March 26, 2007. p20.

Elliott, John and Khrestin, Igor. "Russia and the Middle East". *Middle East Quarterly*. Winter 2007. <http://www.meforum.org/article/1632>.

Gold, Dore. "America's Hamas Dilemma: Spreading Democracy or Combating Terrorism?". *JERUSALEM ISSUE BRIEF*. Jerusalem Center for Public. Vol. 5, No. 8 . 1 November 2005. <http://www.jcpa.org/brief/brief005-8.htm>.

- Hamzawy, Amr. "The Key to Arab Reform: Moderate Islamists". *Carnegie Endowment for International Peace*. Washington D.C. Policy Brief No. 40, July 2005. p:5-6.
- International Crisis Group. "Understanding Islamism, *Middle East/ North Africa Report*". Cairo. N.37, 2 March 2005 . p 1-3.
- Kissinger, Henry A. "What's Needed From Hamas Steps in the Peace Process Must Match Conditions on the Ground". *The Washington Post*. Monday, February 27, 2006. P: A 15.
- Kuttab, Daoud. "Obstacle or Opportunity". *The Washington Post*. March 26, 2007. P: A15.
- Litvak, Meir. "The Islamization of Palestinian Identity: The Case of Hamas". *The Moshe Dayan Center for Middle Eastern and African Studies*:  
<http://www.dayan.org/d&a-amas-litvak.htm>
- Malley, Robert and Miller, Aaron David. "For Israel and Hamas, a Case for Accommodation". *The Washington Post*. Monday, May 15, 2006. P: A17.
- Noakes, Greg. "The Threat of Islamic Fundamentalism in North Africa". *Washington Report to the middle east Affairs*. Heritage Foundation. September/October 1994. P: 21, 43-44.
- Pipes, Daniel. "Can Hamas and Hezbollah be Democratic?". *New York Sun*. March 22, 2005.  
<http://www.freemuslims.org/news/article.php?article=526>
- Rabinovich, Abraham. "Israel fears fight against Hamas". *The Washington Times*, March 20, 2007.  
<http://www.washingtontimes.com/world/20070319-100719-3495r.htm>

Rubin, Barry: "Israel's New Strategy". *Foreign Affairs*. July/ August 2006.

<http://www.foreignaffairs.org/20060701faessay85409/barry-rubin/israel-s-new-strategy.html>

Salhani, Claude. "The Arabian peacemaker". *The Washington Times*. February 12. 2007.

<http://www.washingtontimes.com/commentary/20070211-102909-5708r.htm>

Shaul Mishal. Hamas: "The Agony of Victory". *Strategic Assessment*. Jaffee Center for *Strategic Studies*. Tel- Aviv university. Volume 9, No. 1. April 2006.

<http://www.tau.ac.il/jcss/sa/v9n1p3Mishal.html>

Wikipedia. "Win win game".

[http://en.wikipedia.org/wiki/Win-win\\_game](http://en.wikipedia.org/wiki/Win-win_game)

Zabriskie, Phil. "Is Abbas Sabotaging the Palestinians?". *Time Magazine*. Monday, Mar. 19.2007.

<http://www.time.com/time/world/article/0,8599,1600752,00.html>



# منشورات مواطن

## سلسلة دراسات وأبحاث

في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي  
عزمي بشارة

تمكين الأجيال الفلسطينية: التعليم والتعلم تحت ظروف القاهرة  
تفيدة جرباوي و خليل نخلة

"وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ": الإسلاميون والديمقراطية  
رجا بهلول

فلسطين الى أين؟ تلاشي حل الدولتين (باللغة الإنجليزية)  
تحريير جميل هلال

الطبقة الوسطى الفلسطينية، بحث في فوضى الهوية والمرجعية والثقافة  
جميل هلال

النظام السياسي الفلسطيني بعد اوسلو: دراسة تحليلية نقدية (طبعة ثانية - مزيدة)  
جميل هلال

نظريات الانتقال إلى الديمقراطية: إعادة نظر في براديغم التحول  
جوني عاصي

١٦٠ التغيير السياسي من منظور حركات الإسلام السياسي: "حماس" نموذجاً

من التحرير إلى الدولة: تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٤٨-١٩٨٨  
هلفى باومغرتن

تقاسيم زمار الحي - مقالات  
فيصل حوراني

بروز النخبة الفلسطينية المعولمة (باللغة الانجليزية والعربية)  
ساري حنفي وليندا طبر

الحدائة المتقهقرة: طه حسين وأدونيس  
فيصل دراج

صفء في عهد الانتداب البريطاني ١٩١٧ - ١٩٤٨  
مصطفى العباسي

بالتعاون مع مؤسسة الدراسات الفلسطينية والمقدسية  
الجبيل ضد البحر  
سليم تماري

من يهودية الدولة حتى شارون: دراسة في تناقض الديمقراطية الإسرائيلية  
عزمي بشارة

تشكل الدولة في فلسطين (باللغة الانجليزية)

تحرير: مشتاق خان، جورج جقمان، انج أمندسن

مستقبل النظام السياسي الفلسطيني والآفاق السياسية الممكنة  
تحرير: وسام رفيدي

وقائع مؤتمر مؤسسة مواطن، ومعهد ابراهيم ابو لغد ٢٠٠٤

التربية الديمقراطية، تعلم وتعليم الديمقراطية من خلال الحالات  
ماهر شلبي

حركة معلمي المدارس الحكومية في الضفة الغربية ١٩٦٧-٢٠٠٠  
عمر عساف

المجتمع الفلسطيني في مواجهة الاحتلال: سوسيولوجيا التكيف المقاوم خلال  
انتفاضة الاقصى

مجدي المالكي واخرون



اسطورة التنمية في فلسطين: الدعم السياسي والمراوغة المستديمة  
خليل نخلة

جذور الرفض الفلسطيني ١٩١٨-١٩٤٨  
فيصل حوراني

القطاع العام ضمن الاقتصاد الفلسطيني  
نضال صبري

هنا وهناك نحو تحليل للعلاقة بين الشتات الفلسطيني والمركز  
ساري حنفي

تكوين النخبة الفلسطينية  
جميل هلال

الحركة الطلابية الفلسطينية: الممارسة والفاعلية  
عماد غياظة

دولة الدين، دولة الدنيا: حول العلاقة بين الديمقراطية والعلمانية  
رجا بهلول

النساء الفلسطينيات والانتخابات، دراسة تحليلية  
نادر عزت سعيد

المرأة وأسس الديمقراطية  
رجا بهلول

النظام السياسي الفلسطيني بعد اوسلو: دراسة تحليلية نقدية  
جميل هلال

ما بعد اوسلو: حقائق جديدة (باللغة الانجليزية)  
تحرير: جورج جقمان

ما بعد الازمة: التغييرات البنوية في الحياة السياسية الفلسطينية، وآفاق العمل  
وقائع مؤتمر مواطن ٩٨

التحرر، التحول الديمقراطي وبناء الدولة في العالم الثالث  
وقائع مؤتمر مواطن ٩٧

### اشكالية تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي

وقائع مؤتمر مواطن ٩٦

### العطب والدلالة في الثقافة والانسداد الديمقراطي

محمد حافظ يعقوب

### رجال الاعمال الفلسطينيين في الشتات والكيان الفلسطيني

ساري حنفي

### مساهمة في نقد المجتمع المدني

عزمي بشارة

### حول الخيار الديمقراطي

دراسات نقدية

## سلسلة رسائل الماجستير

### التغيير السياسي من منظور حركات الإسلام السياسي: "حماس" نموذجاً

بلال الشوبكي

### المجتمع المدني " بين الوصفي والمعياري ": تفكيك إشكالية المفهوم وفوضى المعاني

ناديا أبو زاهر

### النقد والثورة: دراسة في النقد الاجتماعي عند علي شريعتي

خالد عودة الله

### حركة "فتح" والسلطة الفلسطينية: تداعيات أو سلو والانتفاضة الثانية

سامر إرشيد

## سلسلة مداخلات واوراق نقدية

### الحريات المتساوية حقوق المرأة بين الديمقراطية – الليبرالية وكتب التربية

الإسلامية

وليد سالم وإيمان الرطوط

اليسار والخيار الاشتراكي قراءة في تجارب الماضي، واحتمالات الحاضر

داوود تلحمي

تهافت أحكام العلم في إحكام الإيمان

عزمي بشارة

الديمقراطية والانتخابات والحالة الفلسطينية

وليم نصار

إطار عام لعقيدة أمن قومي فلسطيني

حسين آغا وأحمد سامح الخالدي

نحو أممية جديدة: قراءة في العولمة /مناهضة العولمة والتحرر الفلسطيني

علاء محمود العزة وتوفيق شارل حداد

التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية

جميل هلال

الأحزاب السياسية الفلسطينية والديمقراطية الداخلية

طالب عوض وسميح شبيب

الراهب الكوري .. سَفَرٌ وأشياء أخرى

زكريا محمد

واقع التعليم الجامعي الفلسطيني: رؤية نقدية

ناجح شاهين

طروحات عن النهضة المعاصرة

عزمي بشارة

ديك المنارة

زكريا محمد

لئلا يفقد المعنى (مقالات من سنة الانتفاضة الاولى)

عزمي بشارة

في قضايا الثقافة الفلسطينية

زكريا محمد

ما بعد الاجتياح: في قضايا الاستراتيجية الوطنية الفلسطينية  
عزمي بشارة

المسألة الوطنية الديمقراطية في فلسطين  
وليد سالم

الحركة الطلابية الفلسطينية ومهمات المرحلة تجارب وآراء  
تحرير مجدي المالكي

الحركة النسائية الفلسطينية اشكاليات التحول الديمقراطي واستراتيجيات مستقبلية  
وقائع مؤتمر مواطن ٩٩

اليسار الفلسطيني: هزيمة الديمقراطية في فلسطين  
علي جرادات

الخطاب السياسي المبتور ودراسات أخرى  
عزمي بشارة

أزمة الحزب السياسي الفلسطيني  
وقائع مؤتمر مواطن ٩٥

المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين  
زياد ابو عمرو وآخرون

الديمقراطية الفلسطينية  
موسى بديري وآخرون

المؤسسات الوطنية، الانتخابات والسلطة  
اسامة حلبي وآخرون

الصحافة الفلسطينية بين الحاضر والمستقبل  
ربي الحصري وآخرون

الدستور الذي نريد  
وليم نصار

## سلسلة اوراق بحثية

دراسات اعلامية ٢

تحرير: سميح شبيب

دراسات اعلامية

تحرير: سميح شبيب

الثقافة السياسية الفلسطينية

باسم الزبيدي

العيش بكرامة في ظل الاقتصاد العالمي

ملتون فيسك

الصحافة الفلسطينية المقرؤة في الشتات ١٩٦٥-١٩٩٤

سميح شبيب

التحول المدني وبذور الانتماء للدولة في المجتمع العربي والاسلامي

خليل عثمانة

المساواة في التعليم اللامنهجي للطلبة والطالبات في فلسطين

خولة الشخشير

التجربة الديمقراطية للحركة الفلسطينية الاسيرة

خالد الهندي

التحولات الديمقراطية في الاردن

طالب عوض

النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين

محمد خالد الازعر

البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين

علي الجرباوي

## سلسلة التجربة الفلسطينية

انتفاضة الأقصى: حقول الموت

محمد ضراغمة

أحلام بالحرية (الطبعة الثانية)

عائشة عودة

الواقع التنظيمي للحركة الفلسطينية الأسيرة دراسة مقارنة ١٩٨٨ - ٢٠٠٤

أياد الرياحي

مغدوشة: قصة الحرب على المخيمات في لبنان

ممدوح نوفل

يوميات المقاومة في مخيم جنين

وليد دقة

أحلام بالحرية

عائشة عودة

الجري الى الهزيمة

فيصل حوراني

أوراق شاهد حرب

زهير الجزائري

البحث عن الدولة

ممدوح نوفل

## سلسلة مبادئ الديمقراطية

المحاسبة والمساءلة	ما هي المواطنة؟
الحريات المدنية	فصل السلطات
التعددية والتسامح	سيادة القانون
الثقافة السياسية	مبدأ الانتخابات وتطبيقاته
العمل النقابي	حرية التعبير
الاعلام والديمقراطية	عملية التشريع

## سلسلة ركائز الديمقراطية

التربية والديمقراطية

رجا بهلول

حالات الطوارئ وضمانات حقوق الإنسان

رزق شقير

الدولة والديمقراطية

جميل هلال

الديمقراطية وحقوق المرأة بين النظرية والتطبيق

منار شوربجي

سيادة القانون

اسامة حلبي

حقوق الإنسان السياسية والممارسة الديمقراطية

فاتح عزام

الديمقراطية والعدالة الاجتماعية

حليم بركات

## سلسلة تقارير دورية

تطوير قواعد عمل المجلس التشريعي نحو قانون للسلطة التشريعية

إعداد: جهاد حرب - اشراف: عزمي الشعبي

نحو نظام انتخابي لدولة فلسطين الديمقراطية

جميل هلال، عزمي الشعبي وآخرون

الاعمال التشريعية الصادرة عن رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

سناء عبيدات

دراسة تحليلية حول أثر النظام الانتخابي على تركيبة المجلس التشريعي القادم

احمد مجدلائي، طالب عوض

